جامعة غرداية

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

أساليب الاستعمار الفرنسي للقضاء على الثورة الجزائرية

(1954 -1959م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في التاريخ

تخصص : حديث ومعاصر

إعداد الطالبة:

دين صورية

إشراف الأستاذ:

طاس إبراهيم

الموسم الجامعي: 1434 -1435هـ

2013-2014م

جامعة غرداية

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

أساليب الاستعمار الفرنسي للقضاء على الثورة الجزائرية

(1954 –1959م)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في التاريخ

تخصص : حديث ومعاصر

إعداد الطالبة:

دين صورية

إشراف الأستاذ:

طاس إبراهيم

اللجنة المناقشة

أ.د/ لخضر عواريب ..... رئيساً

د/ إبراهيم طاس ..... مشرفاً ومقرراً

أ / أحمد جعفري ..... عضواً مناقشاً

الموسم الجامعي: 1434 –1435هـ

2013–2014م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى

﴿ إِنَّ ٱلذِينَ كَفَرُواْ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ لِيَصُدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ وَالذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ ﴾

[الأنفال: 36]

إهداء

إلى من أهدوا لنا حياة الحرية والكرامة. وطلبوا الموت لتوهب لنا الحياة..

إلى من سقوا بدمائهم الزكية هذه الأرض المباركة بكل سخاء،

وخلّدوا ذكراهم بأروع صور التضحية والشجاعة الإيمان بالله ..

فكانوا الوقود الذي أشعل لهيب الثورة، والمشعل الذي أضاء الجزائر

بعد ليل طويل دامس، بل وجعلوا العالم كله يقتبس من نورهم،

ويستلهم من أفكار ثورة أول نوفمبر.

أهدي حبي وعملي ووقوفي إجلالا أمام عمالقة قلّما يجود بهم التاريخ.

وإلى من أضاءت لنا درب الحياة بنور الأخلاق والتربية الفاضلة، وأهدت لنا زهرة شبابها، فغذت أريجاً يملأ قلوبنا وعقولنا، إلى من علمتنا أن العلم تواضع والعبادة إيمان والنجاح إرادة والحياة عمل

إلى أمـــي الغالية

إلى صاحب القلب الكبير والصبر الطويل.. إلى والدي العزيز

إلى إخواني وأخواتي: مناع، محمد، الشيخ، عبد الرزاق، عائشة، الزانة، فاطمة.

إلى زوجات إخوتي: سارة وآسيا

إلى عصافير الأمل: رياض، منير، نسرين، آمال، فاروق المهدي، عبد الباسط،

عبد السلام، جنان الرحمان

إلى صديقات الدرب: أسماء، زينب، صبرينة، العالية، صارة، فاطنة، فاطمة، نورة، نسيمة، عربية، سميرة، نوال، غنية، خيرة، سلمى، صفية، سكينة، سمية .

إلى كل من عبد الحق، وعبد الباسط، عبد القادر، عبد الكـــريم، ســـيد علي

كل من سعاهم القلب ولم يسعهم قلمي.

إلى كل هؤلاء أهدي عملي

صورية

شكر وعرفان

الحمد لله حمداً كثيراً وشكراً ابتداءا و انتهاءا.

الشكر والترحم على أرواح شهدائنا الذين ضحوا بدمائهم

و كل ما يملكون من أجل أن تحيا الجزائر حرة مستقلة

و الذين بفضلهم نعيش اليوم بكرامة و أمن و سلام فرحم الله الشهداء.

أتقدم بالشكر إلى الأستاذ المشرف: إبراهيم طاس،

على توجيهاته ونصائحه القيمة طيلة إنجازي لهذه المذكرة.

كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل: أحمد جعفري، أبو بكرمحمد

السعيد، سعد عزالدين، لخضر حنين.

إلى مسؤولي وعمال متحف المجاهدين بمتليلي، أخص بالذكر:

مصباح، معطاالله، يوسف.

وإلى القائمة على مكتبة الحاج لخضر الدهمة الآنسة: هيبة فتيحة

وإلى كل عمال مكتبة دهان إبراهيم .

وإلى منسق البحث بمكتبة الفتح بالقمقومة

وإلى جميع أساتذة التاريخ.

إلى كل من أمدني بالعون

أتقدم بالشكر الجزيل إليه.

صورية

قائمة الرموز والمختصرات

الرموز	المصطلح
مج	مجلد
د ت	دون تاريخ
تح	تحقيق
تر	ترجمة
م	الميلادي
أنظر	تعني الإحالة على صفحة من الكتاب

مختصرات بالفرنسية

المرجع السابق	Op-cit
المرجع نفسه	Ibid
الصفحة	P

مقدمة

عمل المحتل الفرنسي منذ وطئت أقدامه أراض الجزائر سنة 1830م على تثبيت وجوده بمختلف الطرق والوسائل، كما سخر كل قواته لإجبار الشعب الجزائري على الخضوع والاستسلام لكن الشعب تصدى له منذ البداية بالثورات الشعبية، المنظمة وغير منظمة، الرسمية منها والشعبية، إلا أن سياسة القهر والعنف لم تجدِ نفعاً أمام شعب أبدى مقاومة شرسة، عسكرية وسياسية كان تخبو أحياناً لكنها لم تنطفء جدوتها خلال الفترة التي استغرقها الاحتلال الفرنسي في الجزائر (1830-1962م)

وكانت ثورة نوفمبر 1954م تتويجاً لكل المقاومات السابقة وامتداد لها، وكانت بالفعل ثورة عارمة تبنت فرنسا ضدها حرباً شاملة للحفاظ على الجزائر الفرنسية من هذا السبيل جاء موضوع هذا البحث الموسوم:

"أساليب الاستعمار الفرنسي للقضاء على الثورة الجزائرية 1954-1959م".

الهدف من الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- معرفة الأساليب التي انتهجتها فرنسا من أجل القضاء على الثورة.
- رسم صورة الجهاد وصمود الشعب الجزائري أمام كل وسائل القمع الوحشية.
- إبراز مدى أمية الفترة الممتدة 1954-1959، حيث تعد المنعرج الحاسم في مسار الثورة.

دوافع اختيار الموضوع:

توجد دوافع ذاتية وأخرى موضوعية، فمن الدوافع الذاتية الرغبة الكامنة في إبراز همجية الاستعمار الفرنسي التي تنكرها السلطات الفرنسية إلى يومنا هذا.

أما الدوافع الموضوعية فهو محاولة لإلقاء الضوء على محطة هامة من تاريخ الثورة الجزائر وإثراء هذا الموضوع.

المنهج المتبع:

أما المنهج المتبع في دراسة هذا البحث هو المنهج التاريخي التحليلي الوصفي وذلك لأننا نحلل ظاهرة الاستعمار الفرنسي للجزائر وأساليبه القمعية المسلطة على الشعب الجزائري.

الإشكالية:

وانطلاقاً من هذا يتم طرح الإشكال التالي:

في ما تمثلت الأساليب المنتهجة للقضاء على الثورة الجزائرية؟

وهناك مجموعة من التساؤلات تندرج تحت هذا الإشكال وهي

- ماهي الإجراءات العسكرية التي اتبعتها فرنسا للقضاء على الثورة؟
- ما الدافع إلى الإصلاحات، وكيف ساهمت في عرقلة الثورة؟
- ما فحوى الحرب الدبلوماسية وما نتائجها؟

خطة الموضوع:

ولمعالجة هذا الموضوع والإلمام به اعتمدت على خطة بدأتها بمقدمة ومتن يحتوي أربعة فصول وخاتمة، وكل فصل اشتمل على مجموعة من العناصر التي تخدم وفق الخطة التالية:

الفصل الأول: تناولت فيه الإمكانيات المادية والبشرية للثورة

أما **الفصل الثاني:** فقد خصصته للحديث عن الأساليب العسكرية الفرنسية للقضاء على الثورة الجزائرية، حيث ذكرت فيه زيادة القوات العسكرية والعمليات العسكرية من سنة 1954-1959م ومحاولة عزل الثورة داخلياً من خلال إقامة المناطق المحرمة والمحتشدات والأسلاك الشائكة على طول الحدود الجزائرية، وخارجياً لجأت إلى أسلوب القرصنة الجوية والبحرية واختلاق الأسباب للانتقام من الدول المساندة وهذا ما يفسر مشاركتها في العدوان الثلاثي على مصر، وقصف ساقية سيدي يوسف، وفوق كل ذلك استغلت الحركات المناوئة ودعمتها بالسلاح كحركة بلونيس.

وفي **الفصل الثالث** : قمت بتسليط الضوء على الإصلاحات الفرنسية كوسيلة للقضاء على الثورة الجزائرية، وتطرقت فيه إلى الإصلاحات السياسية والإدارية بدءا من حكومة منديس فرانس

وصولاً إلى عهد حكومة ديغول، ثم تطرقت إلى الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، وتناولت في الجانب الاقتصادي إصلاحات جاك سوستيل وإصلاحات روبير لاكوست، ومشروع قسنطينة، وتناولت في الجانب الاجتماعي: التعليم، السكن، الصحة.

وفي **الفصل الرابع**: تناولت فيه الحرب الدبلوماسية بين الوفد الجزائري وفرنسا والتسوية الفرنسية لمسألتي تونس والمغرب للتفرغ للقضية الجزائرية، وسياسة فصل الصحراء عن الشمال، وردود الفعل الوطنية والدولية عنه.

و**خاتمة** كانت عبارة عن أهم النتائج التي خلصت إليها حول هذا الموضوع.

وفي أخر هذا البحث أرفقته بمجموعة من الملاحق.

الدراسات السابقة:

أما الدراسات السابقة لهذا الموضوع فمن خلال قراءتي توصلت إلى مجموعة من الدراسات المستقلة هي:

- إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، حيث أبرز عدة جوانب للعدو الفرنسي لقمع الثورة .
- وأساليب الإدارة الفرنسية لقمع الثورة الجزائرية، فمن خلال هذه الدراسة توقفت للحديث عن الأساليب العسكرية الخاصة بفرنسا من أجل القضاء على الثورة.

المصادر والمراجع:

اعتمدت في دراستي هذه على مجموعة من المصادر والمراجع من أهما:

- علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، استفدت منه في عملية التجنيد، إضافة إلى شرح بعض الحركات المناوئة.
- لخضر بورقعة: شاهد على اغتيال الثورة، إذ أفادني بشكل كبير ومفصل عن حركة كوبيس وبلونيس.

- أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، استفدت منه في عملية القرصنة البحرية والجوية وقنبلة ساقية سيدي يوسف، إضافة إلى الإصلاحات الاجتماعية.

إضافة إلى بعض الكتب الأجنبية:

Mohamed Teguia: **L'Algérie en guerre**, Ed, OPU, Alger, 1982
Yves Courrière: **La guerre d'Alger**, **les temps des léopards**, Fayard, Paris, 1988.

وبعض المراجع نذكر منها:

- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، أفادني في معرفة دور فرق اللفيف الأجنبي في عرقلة الثورة وبعض الإصلاحات الفرنسية التي اتخذها السلطات الفرنسية.
- الغالي غربي: فرنسا والثورة الجزائرية، حيث استفدت منه في معرفة المناطق المحرمة والمحتشدات إضافة إلى تطرقه إلى موضوع الأسلاك الشائكة والإصلاحات الفرنسية.
- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، واستفدت منه في الإجراءات العسكرية التي اتخذها السلطات الفرنسية بعد 1954 حتى 1957م، ومعرفة فرق الحركة والقومية ودورها، كما أفادني في الإصلاحات الفرنسية خلال هذه الفترة وصولاً إلى المفاوضات والحرب الدبلوماسية بين الطرفين.

صعوبات البحث:

أما فيما يخص الصعوبات التي واجهتني خلال بحثي أذكر منها:

- كثرة المصادر والمراجع: مما صعب علي عملية البحث واستخلاص ما يخدم بحثي، ووقعت في حيرة من أمري في اختيار الأنسب والأدق.
- صعوبة ترجمة الكتب الفرنسية: لقلة فهمي لهذه اللغة.

لكن رغم هذه الصعوبات فقد تمكنت بفضل الله سبحانه وتعالى وبفضل من أعانوني بتجاوز هذه الصعوبات لتقديم هذه العمل البسيط ليفتح مجال البحث في ثورتنا المجيدة والسعي وراء الحقيقة وإيرادها كما هي في الأصل.

وفي النهاية لا يفوتني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدني ولو بكلمة طيبة أو دعاء.

فجزاهم الله كل خير

الفصل التمهيدي

الإمكانيات المادية والبشرية للثورة الجزائرية

أولاً: الإمكانيات البشرية.

ثانياً: الإمكانيات المادية للثورة الجزائرية:

ثالثاً: أسلوب جيش التحرير القتالي وأهدافه.

1 -الإمكانيات البشرية:

بعد استكمال الترتيبات النهائية لبدء العمل المسلح، لم يبق إلا الإعلان عن ميلاد الثورة التحريرية، والذي تقرر ليلة الاثنين الفاتح نوفمبر 1954، فكانت الانطلاقة شاملة لأرجاء التراب الوطني بصفة عامة والأوراس بصفة خاصة[1]، وتم إطلاق الرصاص وتوزيع مناشير نداء جيش التحرير، تعلن عن ميلاد جديد للشعب الجزائري وتدعوه بكل فئاته إلى الانضمام حول الثورة لتحقيق الهدف المنشود ، المتمثل في الاستقلال[2].

فكانت الإمكانيات البشرية التي تمتلكها الثورة عند اندلاعها ضئيلة جداً، بحيث كان عدد المجاهدين محدود لا يتجاوز ثلاثة آلاف[3]، وقد اختلفت المراجع في العدد فأصبح يتراوح ما بين 400 إلى 3000 مجاهد[4]، في حين تشير بعض المصادر أن عدد المجاهدين في الفاتح نوفمبر 1954 قد بلغ خمسون مجاهد، ووصل عدد المناضلين داخل الجبهة أربعين ألفاً والمسبلون ألفين [5].

وكان عدد المجاهدين يختلف في كل منطقة كالتالي: المنطقة الأولى تحتوي 350 مجاهد، أما المنطقة الثانية 66 مجاهد وبالثالثة 450 مجاهد والرابعة 50 مجاهد والخامسة 60 مجاهد[6].

وشكلت هذه القوة النواة الأولى لجيش التحرير الذي سيأخذ شكله النظامي عقب مؤتمر الصومام، حيث أسس تنظيمات جيش التحرير الوطني وتأطيره، كما حدد هذا المؤتمر تنظيماته [7]

---

[1] أحمد محساس: **الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة** تر: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبة، الجزائر، 2003، ص393.

[2] المنظمة الوطنية للمجاهدين:التقرير الجهوي لولايات الشرق، الملتقى الوطني الأول لكتابة تاريخ الثورة، الجزائر،1984، ص36.

[3] بشير بلاح وآخرون: تاريخ الجزائر المعاصر، ج، دار المعرفة، الجزائر،2010م، ص65.

[4] الإمكانيات المادية والبشرية، مجلة الجيش، العدد: 17، سنة 1997، ص23

[5] أحمد توفيق المدني: **حياة كفاح مع ركب الثورة الجزائري**، ج3، دار البصائر، 2008، ص 338.

[6] أحسن بومالي: **إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954–1956**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، د ت، ص80.

[7] المرجع نفسه، ص344.

الداخلية، ووضع لها تعريفات تضبطها خاصة توحيد النظام العسكري الذي حدد تشكيلة جيش التحرير الوطني كالتالي[1]:

أ – الفوج: يتركب من إحدى عشر جندياً، من بينهم عريف واحد وجنديان أولان.

ب – نصف الفوج: يشتمل على خمس جنود، من بينهم جندي أول.

ج – الفرقة: تتكون من خمسة وثلاثون جندي، ثلاثة أفواج مع رئيس الفرقة ونائبه.

د – الكتيبة: تشتمل على مئة وعشرة جندي، ثلاثة فرق مع خمسة إطارات.

ه – الفيلق: يشمل على ثلاثمائة وخمسون جندي، ثلاثة كتائب زائد عشرون إطار.

وتم تعميم الرتب العسكرية على كامل المناطق، كما حددت رواتب المجاهدين الرمزية[2].

وبعد ذلك تم تحديد الألفاظ المستعملة في صفوف جيش التحرير الوطني، بحيث تقرر استعمال الألفاظ التالية:

أ –**المجاهد**: وهو المجند بطريقة مباشرة ضمن صفوف جيش التحرير الوطني، فلم يكن يحمل اسم الجندي في أول الأمر، بل كانت التسمية التي تطلق عليه في بداية الثورة هي المسبل[3]، وتتمثل مهامه مهامه في شن الهجمات والغارات على القوات الاستعمارية بتكتيك حربي جماعي وله لباسه ومراكز خاصة، وكان يعيش في بداية الثورة وسط السكان وفي بيوتهم، بمعنى أنه لم يرتدي الزي العسكري، وبذلك فهو أقرب إلى صفة المناضل[4].

ب –**المناضل**: أما المناضل "المسبل" في الأرياف والمدن الصغرى فقد تم انخراطه ضمن جيش التحرير الوطني ويعمل في أماكن تواجده، وهو يقوم بدور جد مهم، إذ يقدم خدمات عديدة من نقل [5]

---

[1] أحسن بومالي: **إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954–1956**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، د ت، ص344.

[2] عبد المالك مرتاض: **دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية الجزائرية 1954– 1962م** ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، (د ت)، ص38.

[3] وهناك تسميات أخرى أطلقت عليه مثل: الخاوة، الربّاعة...إلخ. ينظر: عبد المالك مرتاض، المرجع نفسه، ص45.

[4] محمد الصالح الصديق، صفحات من جهاد الجزائر، شركة الشهاب، الجزائر، 1988، ص49.

[5] El Moudjahid: **Organe central du Front de libération national**, T.1, Edition, Imprimé en yougoslave: juin 1962, par beau gradski zavod, p145

للمؤونة وحراسة للمجاهدين أثناء فترات راحتهم، والمناضلون "المسبلون" يحملون الأسلحة والجرحى ويقدمون المعلومات عن تحركات العدو، كما يقومون باستدراج قوات العدو إلى الكمائن ويقطعون أعمدة الهاتف وخيوط الكهرباء وكل أجهزة ووسائل الاتصال وتدمير الجسور وتخريب الطرقات وتحطيم البنية التحتية للعدو بصفة عامة[1].

ج -**الفدائي:** يظهر في المدن والقرى من خلال خططه المحكمة وهجماته الفعالة على مراكز الشرطة والدرك وتخريب المباني وحرقها، قتل المستوطنين والخونة، وهو منوط بمراقبة تنفيذ قوانين و أوامر الجيش بين المدنيين بل ويعمل الفدائي وسط الكيان الاستعماري لإضعاف بنيته[2].

وللفدائي أهداف عدة منها: إجبار المترددين والمتشككين من الجزائريين على تحديد موقفهم من الثورة، وترهيب الخونة الجزائريين المتعاونين مع الاستعمار وتفجير القنابل[3].

2 -الإمكانيات المادية للثورة الجزائرية:

عانت الثورة الجزائرية منذ الوهلة الأولى من مشكل أساسي وهو عدم وجود إمكانيات مادية، إضافة إلى نقص السلاح[4].

1 -التمويل:

عانت الثورة الجزائرية منذ الوهلة الأولى من قلة الإمكانات المادية للثورة، حيث كانوا يعتمدون بالأساس على ما توفر لديهم من أسلحة وأموال، لأن بداية الثورة وانطلاقتها القوية ينبغي أن تنطلق من عمق الشعب الجزائري، وقد كان هذا الدعم الشعبي المادي والمعنوي اللا مشروط في حد ذاته انتصارا ساحقا ضد الدعاية الفرنسية التي كانت تسيطر على وسائل الإعلام وأجهزته، وهذا يدل على تعطش الجماهير الشعبية إلى الكفاح المسلح والالتفاف حول قادة الثورة، ومع ذلك فإن التنظيم العسكري[5]

---

(1) El Moudjahid: **Op-cit**, , p145

(2) Ibid, p146.

(3) أعمال الملتقى الدولي حول: نشأة وتطوير جيش التحرير الوطني، المنعقدة بفندق الأوراسي 2-3-4، جويلية 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005، ص394.

(4) انظر: الملحق رقم1، ص91.

(5) محمد حربي: **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، تر: كميل داغر، ط 1، مؤسسة الأبحاث العربية ودار الكلمة للنشر، بيروت، لبنان، 1983، ص111.

كان يسير بخطى ثابتة خاصة وأن الطرف الآخر سيطور في إمكاناته لدرجة أنه في مرحلة في مرحلة لاحقة، ستصل الاعتمادات المالية للجيش الفرنسي في الجزائر إلى 30% من ميزانية فرنسا كلها، أو ما يعادل (3 ملايير) فرنك قد تم يوماً، بينما ميزانية الثورة لم تكن تجاوز اثني عشر مليار (12 مليار) من الفرنكات القديمة سنويا[1].

ومن الذين قدموا مبالغ للثورة الحاج بن علة[2]، واختلف في عدد المبالغ، فقدم بن علة مبلغاً قدره[3] 1.000.000 فرنك.

وكانت ميزانية الثورة عند الانطلاقة محدودة في الأشهر الأولى، وأكبر تموين لجيش التحرير الوطني من منازل أفراد الشعب المخلصين وذلك طيلة الفترة الممتدة من سنة 1954 إلى أواخر سنة 1955، وفي هذا قال الحاج لخضر: «كان كل اعتمادنا على المواطنين المخلصين...فكنا نغشى منازلهم نأكل ونتزود ونأخذ ما نريد وهم عيون ساهرة علينا... وهم يقدمون لنا أعز ما لديهم»[4].

إضافة إلى جمع الزكاة والهبات التي كانت تجمع بعناية ودقة وفقاً لتقارير ترفع إلى المسؤول السياسي بالمنطقة، وتكون هذه المواد نقداً أو عيناً مثل: الواشي أو مواد غذائية متنوعة وألبسة وأحذية...الخ.

ويمكن التنويه هنا بما قدمه مصطفى بن بولعيد للثورة – الذي كان من أكبر الأثرياء- حيث قام برهن جزء من أملاكه وأقدم ديدوش مراد على رهن جزء من مخبرته[5].

---

[1] محمد حربي، المرجع السابق، ص112.

[2] الحاج بن علة: ولد سنة 1923 بتيارت ودرس المرحلة الابتدائية بها، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري سنة 1941، شارك في الحرب العالمية الثانية، وبعد تسريحه سنة 1946 استقر بوهران وبها كان يعمل كمسؤول في الدعاية والاستعلام، ليلتحق بالمنظمة الخاصة سنة 1948، تم اعتقاله سنة 1950 وسجن ببربروس ومستغانم إلى غاية 1953، أحد المفجرين للثورة، حيث كان قائد الناحية الثانية في المنطقة الخامسة. انظر: محمد عباس: فرسان ... الحرية (شهادات تاريخية)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001، ص45.

[3] لحسن زغيدي: **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوني الجزائرية 1956-1962**، د.ط، دار هومة، الجزائر، ص82.

[4] الحاج لخضر : قبسات من ثورة نوفمبر 1954 كما عايشها، كتبها الطاهر حليس، شركة الشهاب، الجزائر، د ت، ص85.

[5] الحاج لخضر : المرجع السابق، ص85.

2 1. التموين:

نظراً لاتساع الثورة المستمر عبر أنحاء التراب الوطني، فضلا عن حاجة المجاهدين لنظام غذائي معين، استلزم الأمر استعمال أساليب مختلفة للتمويل أهمها:

أولاً: الاشتراكات:

وتدفع عن طواعية كما هو الحال بالنسبة للمتعاطفين والمناضلين والفدائيين والمسبلين وبقية أفراد الشعب كواجب اتجاه الثورة وهي مبالغ بسيطة بالنسبة لذوي الدخل المحدود مقدارها ديناران، أي 200 فرنك قديم[1].

وقد يتم الدفع بصورة إجبارية لمن يرفض أو يعارض النظام، وتكون له القدرة على المساهمة وفقاً لإمكاناته التي يكون مسؤول المال قد حددها بدقة في كل دوار أو مدينة، أما مسؤول التموين فيقوم مثلا بعملية إحصاء لعدد المزارعين، حيث يتم تسجيلهم في سجل خاص، وعند موسم الحصاد "موعد الزكاة" يأخذ العشر 10/1 من الحبوب القمح والشعير بالإضافة إلى التمر والزيت.

ثانياُ: التبرعات:

كانت النساء تتبرعن بكل ما تملكن من حلي وملابس ومدخرات أخرى طالما حافظن عليها في بيوتهن، أما التاجر فكان يتبرع بجزء من السلعة التي يبيعها أو بمبالغ مالية، ويصف أحد المجاهدين هذا النظام: «نعم إنها تنظيمات، حيث يجمع مسؤول المال المعلومات عن أي شخص غنيا أو فقيراً، فإذا كان هناك ألف شخص مثلاً ويقدم كل واحد منهم ألف فرنك وجب على المسؤول المالي جمع 1.000.000 فرنك كل شهر، وإذا لم يدفع يكتب بالسجل في قسم التخلفات ويعاقب المتخلف»[2].

وأحياناً كان يتم التبرع بالسلع والحبوب ومختلف المنتوجات الفلاحية التي يتم نقلها بوسائل تقليدية في الجبال والأرياف او بوسائل نقل حديثة كالسيارات والشاحنات، وحتى القطارات وهذا في المدن والمناطق الحضرية الأخرى، في الوقت الذي كان فيه الجيش الفرنسي يستعمل كل الوسائل

---

[1] عمار قليل: **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج1، ط1، دار البعث، دار البعث، الجزائر، 2001، ص100.

[2] للمزيد من المعلومات حول عملية التمويل انظر: علي كافي: **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999، ص199، 201.

الحديثة في شحن البضائع والأسلحة ونقل الأشخاص، وهي السفن والطائرات التي تجوب حوض البحر المتوسط، هذه الوسائل كلها تتميز بالسرعة ونقل الحمولات الكبيرة.

2 2. التسليح:

واجهت الثورة في السنوات الأولى مشكلة التسليح، حيث كان المصدر الأساسي في التسليح هو ما تم جمعه من أسلحة خلال فترة نشاط المنظمة الخاصة، إضافة إلى أسلحة الشعب أو التي يتم الاستحواذ عليها من مراكز الاحتلال وثكناته بعد الهجوم عليها، ومن كان يريد الالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني ما عليه إلا أن يقوم بشراء سلاحه أو الحصول عليه مباشرة من العدو،حيث رفع شعار "سلاحنا نفتكه من عدونا"[1]، وقد أفضى هذا الشعار إلى نتائج إيجابية، إضافة إلى القيام بعمليات فذائية يتسلح من خلالها، هذا ما يسمى بالتسليح الذاتي، وقد بلغت نسبة السلاح المستعمل من قبل جيش التحرير الوطني[2] والذي أخذ من لعدو 75% و25% المتبقية من فئات الشعب، ومن هنا تتضح قوة إرادة المجاهدين في تسليح أنفسهم من عدوهم، وهي عملية مزدوجة: قتل الجندي الفرنسي ثم أخذ سلاحه لقتل الجنود الفرنسيين بالسلاح ذاته[3].

وإن كانت الأسلحة المحصل عليها في بداية الثورة أسلحة بسيطة فإنها كانت من بلدان مختلفة أمريكية، بلجيكية، إيطالية، ألمانية[4]، وبطبيعة الحال فرنسية، ونذكر على سبيل المثال: "القارة" الأمريكية و"المسكوطو" الفرنسية و P.M.38 الفرنسية أيضاً، وهي عبارة عن بنادق عتيقة، بل أن بعضها كان مربوطا بأسلاك ومسامير وبعضها الآخر غير صالح وقد حدد عدد القطع بمنطقة الأوراس بـــ300 قطعة سلاح أغلبها من صنع محلي وأغلبه غير صالح للاستعمال جراء تأثرها بالرطوبة[5].

---

(1) محمد العربي الزبيري: **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، لمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص124.

(2) انظر الملحق رقم 2، ص92.

(3) El moudjahid, Op-cit, p146.

(4) Michel Déon, **L'armée d'Algérie et la pacification,** Librairie Plon, Paris, 1959, p53.

(5) سعيدي وهيبة: **الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954-1962**، دار المعرفة للنشر، الجزائر، ص31-32.

ولهذا استحدث جيش التحرير الوطني ورشات لصناعة الأسلحة، ولذلك يتضح من خلال تحديد مستوى وحجم الإمكانيات المادية المتوفرة في بداية الثورة وهي ليست شيئاً مذكوراً أمام إمكانيات الخصم الحربية والمادية[1].

3 -العامل الجغرافي:

تعتبر الأرض أو الجغرافيا من العوامل الأساسية في أي مواجهة عسكرية بين الطرفين، فكلما كان الخصم يعرف المنطقة جيداً من حيث المسالك والأودية والشعاب ليستطيع من خلالها تقدير الأمكنة الصالحة للكمين والمعارك مع قوات الجيش الفرنسي، وقد خضعت كل الأراضي الجزائرية إلى تقسيم عسكري إداري وسياسي في الوقت نفسه، وبشكل سري تام حماية للثورة، وكانت الجزائر منذ البداية مقسمة إلى ستة مناطق، وكل منطقة مقسمة إلى نواحي، وهكذا حتى نصل إلى الدواوير والمشاتي، وكان ترتيب المناطق كالتالي:

- المنطقة الأول: تضم الأوراس "النمامشة" بقيادة مصطفى بن بولعيد ونائبه الأول بشير شيحاني.
- المنطقة الثانية: تضم الشمال القسنطيني، بقيادة مراد ديدوش ونائبه زيغود يوسف.
- المنطقة الثالثة: تضم منطقة القبائل الكبرى، يقودها كريم بلقاسم ونائبه عمر أو عمران.
- المنطقة الرابعة: تضم الجزائر العاصمة، يقودها رابح بيطاط ونائبه سويداني بوجمعة[2].
- المنطقة الخامسة: تضم منطقة وهران، يقودها العربي بن هيدي ونائبه رمضان بن عبد المالك وعبد الحفيظ بوالصوف.
- المنطقة السادسة: أسندت قيادتها لمنطقة الأوراس، حديثة التكوين[3].

---

(1) لحسن بومالي: المرجع السابق، ص 365.

(2) Ben youcef ben khedda: **Abane-Ben M'hidi ,leur apport à la révolution Algérienne**, éd, Dahlab, Alger, 2000, p88.

(3) Ibid, p88.

تم تطوير هذا التقسيم بعد مؤتمر الصومام وأضيفت المنطقة السادسة، منطقة الصحراء بقيادة سي الحواس، وقد اعتمدت جبهة التحرير الوطني في عملية التنسيق بين المنطق المذكورة التالي[1]:

1) الطريقة الاستعجالية: تتم بواسطة النقل في السيارات ويختار لها مناضلين ملتزمين.

2) الطريقة العامة: تتم عن طريق السير على الأقدام من قبل مناضلي الجبهة ومعرفة جميع النواحي البشرية.

ويتم تقسيم كل ولاية إلى مناطق، وتقسيم كل منطقة إلى قسمات، وتتجسد السلطة في مجلس كل ولاية يرأسه عقيد أو أربعة ضباط برتبة رائد، وكل واحد مسؤول عن قطاع معين[2].

وبهذا كان للعنصر الجغرافي دوراً هاماً في دعم قوات جيش التحرير الوطني وليس الجيش الفرنسي.

3-أسلوب جيش التحرير القتالي وأهدافه.

انتهج جنود جيش التحرير الوطني أسلوب حرب العصابات وهذه الكلمة مشكلة من كلمتين الأولى "حرب" ومعناها عمل عسكري وسياسي، أما العبارة الثانية "العصابات" فهي جمع عصبة، والعصبة هي جماعة تعمل وتقاتل أو تجاهد بشكل جماعي وتتحرك بشكل منفرد، ويعرّف هذه الأسلوب أحد الكتاب الفرنسيون (الذين يصفون الثورة بالعصيان والثوار بالمتمردين): «أنه أسلوب يقوم على (عصابة من المتمردين) قليلة العدد والسلاح ... لا تقبل القتال الكلاسيكي الذي تقضي عليها، فالسرية هي سلاحهم الأساسي ... فهم لا يهاجمون إلا بطريقة الكر والفر، أو الهجوم المباغت والسريع من خلال الفخاخ والكمائن وذلك بطريقة مفاجئة، ثم يختفون مباشرة»[3].

---

(1) أحسن بومالي: **إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1962**، منشورات المتحف الوطني للمجاهدين، الجزائر، (د ت)، ص77.

(2) صالح فركوس: **تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال**، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2005، ص442.

(3) Jacques Duquesne, **L'Algérie ou la guerre des mythes,** l'imprimerie Saint Augustin a Bruge, France, 1958, p18,.

وقد اضطر جيش التحرير الوطني إلى إتباع حرب العصابات التي تعتمد على المبادئ الآتية[1]:

1) التركيز على نقطة نظامية هامة ومهمة وهي السرية التامة.
2) توفير عنصر المبادرة ومباغتة القوات الاستعمارية مما يجعلها في حالة شلل بسبب الفوضى المنتشرة بين صفوفها ونقص معنويات جنودها.
3) السرعة أولاً في التنفيذ وثانياً في الانسحاب وهذا ما يدل على قوة التخطيط ومعرفة مواقع القوات الفرنسية وكيفية تحركاتها زمانياً ومكانياً، وكل ما يتعلق بالهدف، أي الخصم والأسلوب المناسب لمواجهته.

واعتماداً على هذا النوع من الحروب استطاعت الثورة أن تعرقل قوات العدو العسكرية وتشل جهازه الإداري وخلق الرعب في نفوس عملائه من الجزائريين، إضافة إلى شل جهازه الاقتصادي بالجزائر، وخلق الرعب في نفوس المعمرين والموالين الذين حملوا السلاح ضدها.

وبمقارنة بسيطة بين وسائل الثورة ووسائل المستعمر وبذلك يتضح للباحث أن انتصار الجزائر على القوات الاستعمارية لم يكن انتصاراً ماديا بقدر ما كان انتصاراً للعزيمة والإيمان بالقضية الوطنية العادلة، والحق أن التضامن الفعال بين أفرد جيش التحرير الوطني كان من العوامل الأساسية في استمرار الثورة وقوتها.

ولكن رغم الإمكانيات المادية المتوفرة لدى المجاهدين في بداية الثورة وهي في اعتقادي ليست شيئاً مذكوراً أمام إمكانيات الخصم الهائلة، ومعنى ذلك أن القوة المعنوية للثوار كانت أقوى من الأسلحة الحربية، إلا أن سلاح الإيمان بالقضية هو أكبر وأقوى سلاح لاسيما إذا مزج بالإيمان في قوة الله، فلا تهزمه الطائرات بأنواعها ولا الدبابات بأشكالها ولا أحدث الأسلحة، ولكن الإرادة الشعبية من إرادة الله فيعد بسم الله الرحمان الرحيم: ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ۖ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ وَلِيُبْلِيَ ٱلْمُومِنِينَ مِنْهُ بَلَآءً حَسَناً ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ذَٰلِكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ كَيْدَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾[2].

---

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم: **الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ج 1، 1981، ص114.

[2] سورة الأنفال: الآيتين 17-18.

الفصل الثاني

الأساليب العسكرية الفرنسية للقضاء على الثورة الجزائرية

أولاً: تكثيف القوات العسكرية.

ثانياً: عزل الثورة داخلياً وخارجياً.

ثالثاً: الانتقام من الدول المساندة للثورة.

رابعاً: استغلال الحركات المناوئة للثورة.

منذ الوهلة الأولى لاندلاع الثورة التحريرية سارعت السلطات الفرنسية لاتخاذ تدابير أولية للقضاء عليها في المهد والحيلولة دون انتشارها على مناطق أخرى، إلا أنها لم تفلح في مساعيها أمام صمود الثوار وقوة عزيمتهم، لذلك تأكدت السلطات الاستعمارية أن الثورة الجزائرية أضحت حقيقة شعبية ليس كما ادعت بأنها عمل من تدبير مجموعات خارج عن القانون أو عصابات إرهابية صغيرة مما أرهب السلطات الفرنسية وجعلها تعد النظر في حساباتها وتبحث عن حلول عسكرية فعالة من أجل التمسك بالجزائر فرنسية والقضاء على الثورة، لذلك سارعت لاتخاذ جملة من التدابير والإجراءات العسكرية والمتمثلة في:

1 -تكثيف القوات العسكرية.

1 1 -رفع تعداد الجيش:

قامت السلطات الاستعمارية برفع تعداد الجيش منذ غرة نوفمبر 1954، كان عدد الجند بالجزائر لا يزيد عن 49.700 جندي إلى 62.000 جندي، يضاف إليها 10.000 شرطي ونحو 70.000 دركي، إضافة إلى الإمدادات التي أرسلتها في شهر جانفي 1955 تقدر بـــ 80.000 جندي. ومع بداية شهر جويلية 1955 ارتفع العدد ليصبح 114.000 جندي، وبعد هجومات 20 أوت 1955 استدعت حكومة "ادغارفور" 50.000جندي في إطار الخدمة العسكرية، ومع بداية سنة 1956 وصل تعداد الجيش الفرنسي إلى ما يقرب من 200.000 جندي وإثر إجراء الانتخابات في شهر جانفي 1956 استدعت حكومة "غي مولي" 200.000 مجند التحقوا بالجزائر على دفعات بحيث وصل عدد القوات المتواجدة في الميدان عند منتصف هذه السنة 360.000 جندي ليصل في نهاية 1957 إلى 450.000 جندي[1].

كما قامت حكومة "فرانس منديس" بزيادة عدد القوات المسلحة من 56.000 إلى 834.000 في أفريل 1955 للقضاء على الجماعات المسلحة[2].

---

[1] جمال قنان: **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر** ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص268.

[2] المرجع نفسه، ص265.

وبمقتضى مرسوم صدر يوم 13 أفريل 1956 قرر وزير الدفاع "بورجيس مونوري" مضاعفة عدد القوات الفرنسية بالجزائر، حيث تم إرسال 160 ألف جندي جديد، تم استدعاء رجال الاحتياط، وتمديد فترة الخدمة العسكرية، إذ بلغت قواتها المحاربة بالجزائر نهاية 1955 إلى 450 ألف جندي وضابط[1].

وصرحت بعض المصادر الفرنسية عن عدد مراكز الجيش الفرنسي المراكز المنتشرة في كامل التراب الوطني وصل إلى خمسة آلاف مركز لا يقل عن كتيبة وتعداد أفرادها 130 فرد، كما أن عدد قوات الدرك والشرطة والحرس المتنقل وصل نهاية 1957 إلى 275.00 فرد، يضاف إليهم أفراد الوحدات الإقليمية للمستوطنين الذين وصل عددهم 95.000 فرد[2].

وإلى جانب ذلك تم تسليح كل المستوطنين في الأرياف والمدن، كما كان ثلث سلاح الطيران ونصف قواتها البحرية، فوصل عدد القوات إلى 870 ألف جندي حتى يصل إلى مليون وأربعمائة ألف في أواخر 1958. [3]

كما تم استدعاء الفرقة العاشرة للمظليين بقيادة الجنرال "ماسو"، حيث نزل الفيلق العاشر للمظليين الذي كان يضم 10 آلاف مضلي.[4]

1 2 - تجنيد فرق اللفيف الأجنبي:

جندت السلطات الاستعمارية فرق اللفيف الأجنبي وهي فرق عسكرية تحارب تحت العلم الفرنسي من جنسيات مختلفة فبالإضافة إلى الفرنسيين هناك جزائريون مجندون بالقوة والسنغاليون، حيث بدلت الإدارة الاستعمارية جهوداً وطاقات وإمكانيات مادية وعسكرية كبيرة وقد تم تجنيد هده الفرق في المناطق التي عرفت نشاطا كبيرا للثورة كالمنطقة الأولى، فقامت باستدعاء فرق اللفيف

---

[1] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص418.

[2] أعمال الملتقى الدولي حول: نشأة وتطوير جيش التحرير الوطني، المنعقد بفندق الأوراس 2-3-4 جويلية، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005، ص ص 84-85.

[3] جمال قنان: المرجع السابق، ص274.

[4] Mohamed Lebjaoui: **Bataille d'Alger ou bataille d'Algérie**, Ed, Gallimard, Paris, 1972, p16.

الأجنبي[1] والطوابير المغربية[2] المدربة على حرب العصابات لتجنب أبناء فرنسا من الموت المحقق ولا شك أن اللجوء إلى هذا اللفيف المتعدد الجنسيات وإقامته في الحري سيؤدي إلى الاقتصاد في الدم الفرنسي، وتجعل الحرب تدور بين الأجانب فقط.[3]

ففي 05 نوفمبر 1954 تم نقل فيلق المشاة السنغالي المتمركز بين تونس إلى بسكرة وهذا حسب مطلب والي قسنطينة "ديبش" والجنرال "سبيلمان" لمحاصرة الأوراس، كما وصل إلى باتنة في مطلع فيفري 1955 عشرة كتائب من الطابور المغربي وعدد أفرادها 1200 مغربي وزعوا على باتنة، أريس، خنشلة ومشونش[4]، وذلك بغرض تسهيل عملية تدخلها في الوقت المناسب لخطة حدوث الاشتباكات مع وحدات جيش التحرير.

كما استخدمت فرقة المضليين الكولونياليين تحت إمرة العقيد "بيجار" التي كانت تضم حوالي 6000 من وفود اللفيف الأجنبي بغرض ربح معركة الجزائر في جانفي 1957.[5]

1 3 -مساعدات الحلف الأطلسي:

قامت البلدان الكبرى في الحلف الأطلسي[6] بدعم فرنسا في حربها بالجزائر منذ 1954 وتمثل ذلك في تقديم إعانات عسكرية ومالية وسياسية، فقد استطاعت فرنسا أن تقنع الدول الأوروبية وأمريكا أنها تحارب في الجزائر من أجل حماية أمن العالم الغربي فحربها في الجزائر هي حرب حلف

---

[1] جيش أنشأته فرنسا في الجزائر سنة 1831 وهو مكون من المتطوعين القائمين من جميع البلاد المسيحية بهدف تكريس احتلال دار الجهاد، كانت قاعدته بسيدي بلعباس، أنظر: محمد العربي الزبيري، المرجع السابق،ص15.

[2] هي لفيف مكون من مقاتلين ينتمون إلى قبائل مختلفة من المغرب الأقصى استعملوا لقمع الحركة الوطنية بمراكش ثم جيء بهم إلى الجزائر لمقاتلة جيش التحرير الوطني، المرجع نفسه، ص18.

[3] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص21.

[4] عمار ملاح، **محطات حاسمة من ثورة أول نوفمبر 1954**، دار الهدى، الجزائر، 2004، ص495.

[5] بن يوسف بن خدة،**الجزائر عاصمة المقاومة 1956–1957**،تر: مسعود حاج مسعود، وزارة المجاهدين، الجزائر،2005،ص63.

[6] هو منظمة عسكرية أنشأت بمقتضى معاهدة تعرف باسم "ميثاق شمال الأطلسي" ووقع على هذا الميثاق عام 1949، الولايات المتحدة الأمريكية، بلجيكا، كندا، الدنمارك، فرنسا، اسكتلندا، إيطاليا، لكسمبورغ، هولندا، النرويج، البرتغال، ثم انضمت إليه اليونان وألماني الغربية، ومن مبادئه الرئيسية: اعتبار الهوم المسلح على أي دولة من هذه الدول هجوماً عليها جميعاً. أنظر: يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص512.

الأطلسي، وبعد أن حصلت فرنسا على مساعدات الحلف العسكرية، أصبحت تستعمل فكرة التضامن الأطلسي للحصول على المعدات العسكرية كالطائرات العمودية والأسلحة الخفيفة والذخيرة الحربية من دول الحلف من بينها أمريكا التي تعتبر أهم داعم ومن أكثر الدول دعماً للجيش الفرنسي، وقد بلغ ثمن الأسلحة التي اشترتها فرنسا من أمريكا ما بين سنتي 1957-1958 بـــ 500 مليون دولار وفي جوان 1959 رخصت أمريكا للجيش الفرنسي شراء 25 طائرة عمودية من نوع ثقيل[1].

و لم يقتصر دعم دول الحلف لفرنسا على الدعم العسكري بل شمل أيضاً الجانب الدبلوماسي وهو ما نوه به "غيمولي Guy Mollet " رئيس الحكومة الفرنسية لراديو باريس في 17 أفريل 1956، حيث قال: «إن مجموع القوى الموضوعة تحت تصرف منظمة الحلف الأطلسي تشمل في نطاق أعمالها بلدان شما إفريقيا... ولقد تلقينا كل التشجيعات حول مواقفنا بالجزائر، من قبل الجنرال "جونتر" القائد العام لقوات الحلف الأطلسي، ومن السفير الأمريكي بباريس "دوجلاس دان" ومن السفير البريطاني بباريس "كلاوين جب"»[2].

وهكذا تحول الاتحاد الأطلسي إلى اتحاد يضم الدول التي تحن إلى الاستعمار، ولا تتوانى في استعمال كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة للدفاع عن امتيازاته ا ولو كان على حساب آلاف الضحايا من المدنيين والأبرياء. كما صرح رئيس الحكومة الفرنسية "فليكس غايار " Félix Gaillard" في 15-11-1957 بأن: «ميثاق الأطلسي يشمل ولايات الجزائر وأن مادته السادسة صريحة بهذا الشأن وكل تهديد موجه إلى وحدتها يستتبع التضامن الآلي من جانب حلفائها»[3].

وأوضح أحد أعضاء الوفد الأمريكي الذي وقع معاهدة شمال الأطلسي أن هذه المعاهدة تشمل ولايات الجزائر الفرنسية الأربعة التي تؤلف جزءا من فرنسا من الناحية الدستورية[4].

---

[1] لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص ص204-205.

[2] إدريس خيضر: **البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962**، ج2، د ط، دار الغرب، وهران، 2005، ص110.

[3] تنص المادة 6 من ميثاق الأطلسي على ما يأتي: «...يعتبر هجوماً مسلحاً ضد واحد أو أكثر من الدول الأطراف، الهجوم المسلح على أراضي أية واحدة من هذه الدول في أوربا أو أمريكا الشمالية وعلى ولايات الجزائر الفرنسية».

[4] مصطفى طلاس وبسام العسلي: **الثورة الجزائرية**، دار الرائد للكتاب، دمشق، 2010، ص146-147.

1 4 -التجنيد الإجباري:

ركزت الحكومة الفرنسية على دعم الآلة العسكرية في العدد والعدة بهدف خنق الثورة في مهدها، وسعت لمضاعفة الجيش العسكري، وقد صدر مرسوم في 1955/02/24 ومرسوم 8 ماي 1956 لاستدعاء الاحتياطي العام بالنسبة لدفعات المجندين، وقد تم استدعاء دفعتين من الجنود الذين تم تسريحهم وتمديد فترة الخدمة العسكرية الإجبارية إلى 24 شهر، وهكذا وصل العدد الإجمالي للجيش الفرنسي إلى حوالي 396.000 جندي في صيف 1957 موزعة كما يلي: 50.000 جندي فرق التدخل السريع، 163.000 رجل فرق حماية الإقليم[1]، 6500 جندي في المدارس والمعاهد العسكرية، 10.000 جندي في قيادة الأركان، 20.000 جندي للمراقبة، 100.000 جندي في المنشآت والخدمات، ويضم المجموع من القوات البرية: 223 كتيبة مشاة، 26 فرقة خيالة، 9 فيالق مدفعية، 50 سرية جندرمة[2].

كما قامت السلطات الاستعمارية في 23 أوت 1955 باتخاذ قرار يقضي باستدعاء مجندي 1954 البالغ عددهم 104 ألف جندي فرنسي لإرسالهم إلى الجزائر[3].

ولقد قوبل هذا القرار بانتشار روح التمرد والعصيان بين الأفراد المجندين، حيث تمرد أزيد من 400 جندي بالقوات الجوية في محطة ليون بفرنسا رافضين الذهاب إلى الجزائر لأداء الخدمة العسكرية[4].

كما قامت السلطات الفرنسية بتكثيف تجنيد الجزائريين وتنظيمهم في وحدات قتالية منها: الحركة وفرق الدفاع الذاتي، وقد ساعدت هذه الوحدات في دعم الجيش الفرنسي وذلك لمعرفتها طبيعة المنطقة وأحوال الشعب وكانت عائق في وجه الثورة، وقد بلغ تعداد القوات الفرنسية بعد

---

[1] الغالي غربي: **فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958، دراسة في السياسات والممارسات**، دار هومة، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص337.

[2] نفسه، ص338.

[3] علي كافي، المصدر السابق، ص8

[4] بير هنري سيمون: **ضد التعذيب في الجزائر**، تر: بهيج شعبان، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1957، ص51.

القيام بتمديد فترة الخدمة العسكرية بالجزائر من 200 ألف إلى 400 ألف عسكري من شهر جانفي إلى شهر جويلية 1956.[1]

وأمام ازدياد حركة العصيان في صفوف الجنود المجندين أصدرت السلطات الفرنسية تصريحا يحمل طابعاً دعائياً وترويجياً عام 1956 ينص على: «أن المهمة التي ألقيت على عاتق الشباب الفرنسي المدعو للخدمة العسكرية في الجزائر هي مهمة سلام وتهدئة وحماية السكان الآمنين من إرهاب العصابات وتحقيق الأمن العام في سائر بلاده»[2].

[1] Pierre Montagnon : **la guerre d'Algérie Genèse et engrenage d'une tragédie,** éd, Gérard Watelet, pygmalion, Paris, 1984, p161.

[2] لخضر بورقعة: شاهد على اغتيال الثورة، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2000م، ص83.

2 -الإجراءات العسكرية الميدانية الفرنسية (1954-1959):

2 1 -القمع العسكري على انطلاقة الثورة:

كان اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 بمثابة مفاجأة للسلطات الفرنسية لأنه تم الإعداد لها بسرية، وفي اليوم الموالي من اندلاعها أصدرت وزارة الداخلية الفرنسية البيان التالي: «لقد حدث عدد من الاعتداءات في الليلة الماضية في عدة نقاط من الجزائر، وهي من اقتراف أفراد أو عصابات معزولة، وأن الهدوء التام يسود الآن بين مجموع السكان»[1].

وقد كتبت الصحف الفرنسية عن هذه الليلة بأنه كانت هناك عدد من الهجمات في مناطق عديدة من الجزائر قام بها أفراد وجماعات صغيرة منعزلة [2]، كما تعددت الإنشاءات الفرنسية بعد الأول من نوفمبر 1954.

وكانت أو الإجراءات التي اتخذت تهدف إلى استعادة النظام عن طريق نشر واسع للقوات المسلحة في مناطق التمرد لإدانة الأفعال المرتكبة من طرف الخارجين عن القانون، ومنذ ذلك الحين بدأت حملة الاعتقالات مست مناضلي (MTLD) وذلك ابتداء من الثاني من نوفمبر 1954. [3]

وقد أوصدت السلطات الفرنسية الباب منذ اندلاع الثورة التحريرية أمام العرض الذي تقدم به بيان أول نوفمبر والقاضي بحل القضية سلمياً، واعتبرت ما يحدث في الجزائر شأن داخلي، وهو مجرد أعمال إرهابية تقوم بها مجموعة من الخارجين عن القانون الذين ستتخذ ضدهم الإجراءات اللازمة لقمعهم وردعهم[4].

---

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم: ردود الفعل الأولية على أول نوفمبر داخلياً وخارجياً أو بعض مآثر نوفمبر، الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، ديوان المطبوعات الجامعية، مج1، ج2، الجزائر، 1981، ص106.

[2] Marie Chominot, **Les réaction de la presse française**……, le 1er novembre 1954,imprime par la SIA (S.P), 2004, p149.

[3] Ouanassa Siari, **Les réaction Immédiates des autorités, le 1er novembre 1954**, imprime par la SIA (S.P), 2004, p136-137.

[4] محمد العربي الزبيري: **كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية 1954-1962**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص32.

وفي نطاق مقاومة الثورة والقضاء عليها، حيث قامت القوات الفرنسية بعدة عمليات اشتركت فيها الطائرات والمدرعات، وقد قامت الطائرات الفرنسية بأول قصف جوي للأوراس في 15 نوفمبر 1954، وفي 23 جانفي 1955 قام الجيش الفرنسي بعمليات فيوليت فيرونيك في جبل تيزاوفوش جنوب الأوراس اشتركت فيها المدرعات والدبابات وطائرات الهليكوبتر استهدفت سكان القرى العزل مخلفة المئات من الشهداء وتدمير القرى[1].

لكن أخطر إجراء قام به الاستعمار تجاه الثورة هو الذي نشرته الصحافة الصادرة بتاريخ 19 مارس 1955 في شكل بيان من وزارة الداخلية يحمل اسم "قانون الطوارئ"[2]، والذي جاء بمثابة الضربة القاضية لساسة الإدماج، هذا القانون المشؤوم الذي أعطى للشرطة الحق في اعتقال أي شخص في أي وقت دون الحصول على موافقة الجهات القضائية وإقامة مناطق أمنية لاعتقال المواطنين وإبعادهم عن ديارهم وتحديد إقامة الأشخاص وعدم السماح لهم بالتنقل إلا بعد الحصول على إذن من السلطات الأمنية[3].

وقد طبق قانون حالة الطوارئ[4] في 3 أفريل 1955 على منطقة الأوراس، بعد أن صادق عليه البرلمان الفرنسي، ثم أعلنت القوات الفرنسية تعميمه على كامل البلاد ليتسنى لها مراقبتها والسيطرة عليها ففي قطاع تبسة وبسكرة حتى بفصل الجنوب عن توسعاتهم امتد حتى الواد لمنع مرور الأسلحة من ليبيا إلى الأوراس، كما طبق في المناطق الوسطى من البلاد في تيزي وزو والأخضرية وعين بسام[5].

ولكي تكون لهذه الإجراءات فعالية أكبر قررت السلطات الاستعمارية تعيين الجنرال "غاستون بارلانج" على رأس القيادة الموحدة للعمليات العسكرية والمدنية [6]، وقد أنشأ حلقات عسكرية أدمج فيها جزائريو ن في البلديات المختلطة والرئيسية هدفها الاتصال بالطبقات الشعبية لمعرفة العدو منها

---

[1] من معارك ثورة التحرير، المنظمة الوطنية للمجاهدين، منشورات قسم الإعلام والثقافة، ص15.

[2] محمد العربي الزبيري: **كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية 1954-1962**، المرجع السابق، ص104.

[3] بوحوش عمار: **تاريخ الجزائر السياسي منذ البداية ولغاية 1962**، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1997م، ص411.

[4] انظر الملحق رقم 3، ص96.

[5] من معارك ثورة التحرير، المرجع السابق، ص108.

[6] محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ص108.

من الصديق، كما جلب مجموعات جديدة من المظليين لخبرتهم بحرب الجبال، وضاعف القوة العسكرية إلى مائة ألف عسكري [1]، كما احكم سد الحدود الليبية والتونسية لمنع تزويد المجاهدين بالسلاح والعتاد الحربي[2].

كما قامت القوات الاستعمارية بقصف الشمال القسنطيني، حيث قتلت 347 شخص، كما باشرت في استعمال القوة لقمع الثائرين وإلقاء القبض على جميع المناضلين أينما كانوا، وبلغ عدد المساجين 2000 مناضل[3].

2 2 -الإجراءات العسكرية بعد هجومات 20 أوت 1955.

اتخذت السلطات الاستعمارية عدة إجراءات قمعية ووحشية ضد المواطنين دون تمييز فالكل في نظرها فلاقة، وتم تدمير أغلبية المنازل والمداشر والقرى، وقد اعترفت الصحافة الفرنسية ببشاعة وهمجية انتقام العدو، حيث جاء في صحيفة "لاديبيش" ما يلي: «لقد هدمت قوات الأمن مشاتي، ومخابئ الإرهابيين، في معسكرات وادي الزناتي ومدينة عزابة وفي عين أعبيد. فأصبحت الحياة في هذه المدن لا معنى لها وأن الموت ما يزال يحوم حول هذه الأخيرة، فبعد أن أنذر العسكريون الفرنسيون الأهالي بمغادرة منازلهم قاموا بقتل الرجال بعد أن فصلوهم عن النساء والأطفال»[4].

وكان الانتقام شديداً، حيث امتلأت الشوارع والطرقات بجثث القتلى وقد نظم المستوطنون الأوربيون مذابح في حق الأهالي العزل أعادت لهم ذكرى مذبحة 8 ماي 1945، كان الهدف من ورائها قمع الثورة وزرع الرعب في صفوف الشعب[5].

كما شرع الجنرال "دي فور" في عملية تطهير واسعة بمنطقة القبائل الصغرى، إذ شارك في هذه العملية أزيد من 30 ألف جندي، مستعملين عشرات من قاذفات القنابل وطائرات الهيلكوبتر؛

---

[1] من معارك ثورة التحرير، المرجع السابق، ص15.

[2] شارل روبير أجيرون: **تاريخ الجزائر المعاصر**، تر: عيسى عصفور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص162.

[3] جمال قنان: المرجع السابق، ص265.

[4] أحسن بومالي: **أدوات التجنيد والتعبئة**، المرجع السابق، ص ص186-188.

[5] أحسن زغيدي: المرجع السابق، ص ص109-110.

عرفت هذه العملية باسم "الأمل والبندقية" تفاؤلاً بتحقيق النصر وتهدئة المنطقة المثالية[1].

قام "دي فور" بمحاصرة المنطقة وحشد قواته في شبه دائرة على المنطقة ما بين: البيبان –أقبو– بني ورتيلان– بني يعلى وفي اليوم الثاني من عيد الأضحى المبارك قامت قاذفات القنابل بقذف القرى والمداشر والدواوير، وبعد انتهاء عملية الأمل، قام "لاكوست" بطريقة جديدة عرفت بالطريقة التربيعية الكادرياج "Quadrillage" التي تقضي بتقسيم البلاد إلى مناطق مربعة وحصارها وتطهيرها الواحدة تلو الأخرى، لاستحداث المنطقة المثالية وتحقيق التهدئة[2].

كما قامت قوات العدو بعمليات إبادة جماعية في هذه المناطق والمدن وكان الآلاف يعدمون جماعياً ويرمون في المقابر الجماعية وتقوم الجرافات بردم تلك المقابر، وشنت قوات العدو حملات تفتيش واعتقالات واسعة النطاق، اتبعتها بأقصى أنواع التعذيب والتنكيل بالإضافة إلى عمليات السلب والنهب وهتك الأعراض وتدمير المنازل على من فيها وحرق المزارع وإتلاف المحاصيل الزراعية وقنبلة القرى والمداشر[3].

ولجأ الجيش الفرنسي إلى قتل عدد كبير من الجزائريين بعد التعذيب والخنق مثلما حدث على سبيل المثال في عين يسار بتلمسان، حيث خنق 17 شخصاً بأكسيد الكاربون المتواجد في مزارع الكولون كما راح ضحية ذلك 23 شخصاً خنقاً في مارسيل لاكوب بالقرب من معسكر[4].

وقد زادت العمليات حدة ولجأ العسكريون والمدنيون والأوربيون على السواء إلى الانتقام بقوله: «إن غالبية الأوربيين أصابها الذعر والخوف وفقدت الأمل في إمكانية الحسم للقضية الجزائرية، حيث انطلقوا يثارون لقتلاهم الذين بلغ عددهم 17 قتيلا»[5].

---

[1] عملية الأمل والبندقية، مجلة أول نوفمبر الصادرة المنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد: 63، 1983، بمناسبة المؤتمر لحزب جبهة التحرير الوطني، ص 07.

[2] يحي بوعزيز: **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين** ، ج2، **ثورات القرن العشرين**، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص151-152.

[3] مجلة أول نوفمبر: **أضواء على عمليات 20 أوت 1955 بالشمال القسنطيني**، العدد 93-94، ص11.

[4] الطاهر سعيداني: **القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض**، شركة دار الأمة، طبعة 2013، الجزائر، ص210.

[5] Yves Courrière: **La guerre d'Alger**, **les temps des léopards**, Fayard, Paris, 1988, p189.

2 3 -الإجراءات العسكرية بعد مؤتمر الصومام 1956.

على إثر الانتخابات التشريعية في 2 جانفي 1956، التي فاز فيها الحزب الاشتراكي بزعامة "غي موليه"، الذي أصبح رئيسا للحكومة الفرنسية وسقوط حكومة "ادغار فور"، فكان أول إجراء اتخذه "غي موليه" هو إبعاد "سوستيل" من منصبه وتعيين الجنرال "كاترو" حاكما عاما للجزائر، ثم عين روبير "لاكوست" الذي أصبح كحاكم عام للجزائر من 10 فيفري 1956.[1]

وقد أعلنت في نفس السنة، أن سياسة فرنسا ترمي قبل كل شيء إلى تحقيق التهدئة وبدأت المساعدات العسكرية تتزايد، حيث بلغت القوات العسكرية في شهر جوان 373 ألف جندي مع مئات من قاذفات القنابل الدبابات ووحدات المليشيا وغيرها، واضطر الاستعمار إلى مراجعة أساليبه واستبدالها بأساليب أكثر فعالية وعمل على التصدي لجيش التحرير الوطني بكل عنف وقوة لتحطيمه وإفشاله من ناحية، ومن ناحية أخرى فرض حصار حوله لكي لا يمتد وينتشر لذلك طور من أساليبه لعزل وإجهاض فكرة الكفاح المسلح[2].

وفي 28 أفريل 1956، انطلقت عملية "الأمل والبندقية" التي شارك فيها ما يزيد عن 30 ألف جندي من الجيش الفرنسي، وبلغت عملية التطهير ذروتها وتهدئة المنطقة المثالية، كما كانوا يسمونها بمثلث الانطلاقة من الضفة الشرقية لنهر الصومام، ثم انتقلت إلى الضفة الغربية للنهر، ونفدت بإحكام الحصار على منطقة بوادي الصومام ولاية بجاية حتى لا يتمكن جنود جيش التحرير من الفرار وحشد قواته في شبه دائرة من البيبان إلى البحر شمالاً، ثم شرعت قاذفات القنابل في قنبلة القرى والمداشر والدواوير، تم خلالها تدمير أكثر من 30 قرية مهدمة كليا[3]. وفي 20 جويلية 1956 شرعت قاذفات القنابل في قنبلة القرى والمداشر، لكن جيش التحرير تمكن من تفويت الفرصة على العدو[4].

---

[1] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص415-416.

[2] جمال قنان: المرجع السابق، ص248.

[3] مجلة أول نوفمبر، الصادرة عن وزارة المجاهدين، بمناسبة المؤتمر الخاص لحزب جبهة التحرير الوطني، العدد63، 1983، ص6.

[4] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص149.

وهكذا انتهت عملية الأمل والبندقية بالفشل دون تحقيق أهداف، فلجأ لاكوست إلى تقسيم البلاد إلى مناطق وأخضعت للحصار والتمشيط الواحدة تلو الأخرى[1].

2 4 -القمع العسكري أثناء معركة الجزائر سنة 1957.

تعتبر معركة الجزائر التي جرت بالجزائر العاصمة وتواصلت خلال 9 أشهر من جانفي إلى أكتوبر 1957، وشكلت إحدى الحلقات الرهيبة لحرب التحرير، حيث قام "روبير لاكوست" باستدعاء الجنرال "سالان" رفقة "ماسو" وطلب من هذا الأخير أن يفرض سلطته على قوات الشرطة المتواجدة بالعاصمة والتي تقدر بـــ 1.500 شرطي ويجند 4600 من قوات المظليين كدعم للشرطة من أجل تفكيك خلايا جبهة التحرير الوطني بها[2].

وعند قيام الجزائريين بإضراب لمدة 8 أيام والذي قررته جبهة التحرير الوطني من 28 جانفي إلى 4 فيفري 1957 قبيل انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، قام قادة الجيش الفرنسي في الجزائر بوضع خطة مضادة لاحتواء المقاومة بالعاصمة وتحقيق انتصار معنوي على الثورة، وتم تعيين الجنرال "ماسو" قائد قوات المضليين مسؤولاً عن الأمن بالجزائر العاصمة والعقيد "قودار" مسؤولاً عن منطقة القصبة أين ينشط الفدائيون والفدائيات واتخذوها مركزا لهم[3]. وكلف الجنرال "بيجار" و"ماسو" لمهمة حفظ الأمن بالمدينة وضواحيها[4].

وقد استخدم مظليو "ماسو" جميع الوسائل بما فيها الاعتقال التعسفي، التعذيب المنظم، الاغتيالات بدون محاكمات، المداهمات، الاغتصاب، الاختطاف[5]...

وخلال الأشهر السبعة الأولى من عام 1957 جرى ضرب العاصمة وتواصلت أعمال العنف، حيث عرفت أكثر من 20.000 عملية اعتقال وتعذيب، وسجل أكثر من 5000 مفقود، وفي هذا

---

[1] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص217.

[2] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص463-464.

[3] بشير بلاح وآخرون: **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص142.

[4] رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص54-55.

[5] زهير احدادن: **المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962**، منشورات دحلب، الجزائر، 2012، ص37-38.

الصدد يقول "بول تيقان" أمين عام سابق في عمالة الجزائر مكلف بالشرطة: «تم اعتقال الآلاف من الرجال والنساء والأطفال خلال معركة الجزائر»[1].

لجأ الجيش الفرنسي وصب جام غضبه على المواطنين العزل واخرجو ا من ديارهم لفتح محلاتهم بالقوة وتبنت الدوائر الفرنسية الرسمية حجة تطبيق سياسة التهدئة[2].

كما حوصرت الأحياء الشعبية بالأسلاك الشائكة لتوضع بعد ذلك عمليات التمشيط والتفتيش واعتقال آلاف المواطنين وتصفية المئات منهم إثر عمليات التعذيب التي قام بها زبانية ماسو بصفة جماعية وإعدام نخبة من العناصر القيادية أمثال: العربي بن مهيدي، علي بومنجل، صالح بوقادوم، محمد لانجريط[3]...

3 -عزل الثورة داخلياً وخارجياً.

لقد أدركت السلطات الاستعمارية منذ اندلاع الثورة التحريرية بأن القاعدة العريضة المتمثلة في الشعب هي الطاقة المحركة التي يستمد منها جيش التحرير قوته، فعمدت على عزل الشعب عنها وذلك باستعمال عدة وسائل منها:

3 -1 -داخلياً:

3 -1 -1 -إنشاء المناطق المحرمة:

عمدت السلطات الفرنسية في إطار سياستها الاستعمارية الرامية لعزل الثورة عن الشعب إلى استعمال مختلف الأساليب الجهنمية إذ قامت بإنشاء المناطق المحرمة "zones interdites" بعد أن وافق مجلس الوزراء الفرنسي على إنشائها بتاريخ 19-1958/02، وأطلقت عليها السلطات الاستعمارية اسم "المناطق المتعفنة"، إذ منعت الإقامة بها أو بقربها أو عبورها ما عدا القوات الفرنسية، والغرض منها التحكم في حركة تنقل وحدات جيش التحرير الوطني وعزله ومحاصرته، ثم أصبحت هذه المناطق

---

(1) بشير بلاح وآخرون: المرجع السابق، ص 143.

(2) Slimane Cheikh: **L'Algérie en armes ou le temps des incertitudes**, Ed, ENAL, Alger, 1984, p306.,

(3) Mohamed Teguia: **L'Algérie en guerre**, Ed, OPU, Alger, 1982, p243.

نطاقا جغرافيا يحرم أي نشاط للإنسان فيه، وأصبح هدفا للقصف المدفعي والجوي والبحري المتواصل والمركز لمنع التجاء وحدات جيش التحرير إليه[1].

امتدت المناطق المحرمة من الحدود التونسية إلى عنابة وتوازي خط السكة الحديدية الرابط بين عنابة وتبسة إلى غاية نقرين في الجنوب، ومن الأوراس إلى الحدود المغربية مروراً بجبال الشمال القسنطيني والقبائل والونشريس ورقعة شاسعة من الصحراء[2].

وقد تزامن إنشاء هذه المناطق في الجزائر أثناء الثورة التحريرية مع صدور قانون الحالة الاستعجالية بتاريخ 3 أفريل 1955 في مادته الخامسة الفقرة الأولى والثالثة التي تقول: «منع الإقامة في جزء أو كل المقاطعة» وطبق بالولاية الرابعة أواخر 1956. [3]

وتم تطبيق إطلاق النار على كل واحد يتحرك أو يتجول فيها، أما القاعدة فهي اعتبار المناطق المحرمة مناطق مفتوحة لنار الأسلحة بمختلف أنواعها: القصف الجوي، المدفعية، النابالم...

ويتم إنشاء هذه المناطق بطريقتين:

1. يتم إنشاؤها في الحال دون إعطاء السكان مهلة زمنية لتحضير لوازمهم الأساسية، ويكون تنظيم عمليات عسكرية أو تمشيط المنطقة التي يتواجد فيها بكثرة أعضاء جبهة التحرير الوطني ويقدمون لهم المساعدات وبعد تمشيطها تصبح منطقة محرمة.
2. تكون بإعطاء مهلة زمنية قصيرة للسكان لإخلاء المنطقة يتم تحضيرها في القيادة العسكرية خاصة إذا كانت المنطقة تعرف نشاطاً ثورياً فيتم إعلان السكان بإخلائها[4].

---

[1] الغالي غربي: المرجع السابق، ص272- 273.

[2] بشير بلاح وآخرون: المرجع السابق، ص146.

[3] الغالي غربي: المرجع السابق، ص273.

[4] رشيد زبيري: **جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة 1956-1962**، ط2، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012، ص253-254.

3 1 2 -المحتشدات:

قامت السلطات الاستعمارية بإنشاء المعسكرات أو المحتشدات [1] كأسلوب قمعي تهدف من وراءه إلى مراقبة الاتصالات أو الاحتكاك الذي يتم بين جيش التحرير الوطني والمدنيين من الشعب، وضع هذا للتأثير على معنويات المجاهدين وقطع أواصل التواصل [2]، فيحرمون من التموين والتجهيز وجمع الأخبار والمعلومات عن تحركات العدو، وقد وضعت المحتشدات في أماكن مكشوفة وقريبة من المعسكرات الفرنسية، تكون محاطة بالأسلاك الشائكة وتفرض عليها مراقبة مشددة من طرف الجند باستمرار داخلياً وخارجياً[3].

يتم ترحيل أعداد كبيرة من السكان قدرت بـــ 335 ألف في سبتمبر 1958 و740 ألف في أكتوبر 1958 إلى أكثر من مليون في أفريل 1959، عانى السكان أبشع الآلام والمرض والجوع، بالإضافة إلى شتى أنواع التعذيب المسلطة عليهم، وانتشرت بينهم الأمراض الخطيرة كمرض السل الذي أصاب الأطفال بسبب قلة التغذية.

كان هدف الاستعمار من هذا الأسلوب هو فصل الشعب عن الثورة بالقوة وتطبيق سياسة الموت البطيء على الشعب[4]. وبلغ عدد المحتشدات في الولاية الأولى 180 محتشد وحوالي 160 محتشد بالولاية الثانية، أما عدد الجزائريين الذين قطنوا بهذه المراكز فيتراوح عددهم ما بين 257.0000 وثلاثة ملايين جزائري وجزائرية.

3 1 3 – إنشاء السجون والمعتقلات:

لقد تفنن جلادو العدو وغلاته في ابتكار وسائل وطرق جديدة في هذا المجال يعجز الإنسان عن وصفها، وهذا بهدف قتل روح الثورة في نفوس المجاهدين، فتم إنشاء مراكز لذلك من أبرزها:

---

[1] انظر الملحق رقم 4، ص97.

[2] أحسن بومالي: المرجع السابق، ص366.

[3] الغالي غربي: المرجع السابق، ص274- 275.

[4] لحسن زغيدي: المرجع السابق، ص202- 203.

1. **السجون:** السجن هو بناء مخصص للمنحرفين يتميز بهندسة معمارية تتناسب مع المعاقبين من أفراد المجتمع، ويبنى عادة بالاسمنت وتوضع على نوافذه شبابيك حديدية وتصنع أبوابه من صفائح حديدية سميكة ويختلف السجن عن المعتقل، إذ أن السجن قديم ومستمر مدى استمرار الحياة الاجتماعية والمدنية لأنه يحد من طغيان الانحراف، وهي تابعة للسلطات القضائية (العدالة)، تتمتع باستقلالها الإداري والمالي وخاضعة لنظام معين[1].

كانت السجون تأوي المحكوم عليهم العاديين والسياسيين، فلم تفرق بين الصنفين في نظام السجون ويضل المتهم يتخبط في الاستنطاق والتعذيب طيلة بقائه فيها.

توجد ثلاثة أصناف من السجون هي:

أ -**سجون مركزية:** وهي مخصصة للمحكوم عليهم مثل: سجن لامبيز (قرب باتنة، سجن البرواقية بولاية المدية، وسجن لصنام (بالشلف حالياً).

ب - **سجون فرعية:** وهي سجون تكون بالمن المتوسطة، يتم فيها تنفيذ أحكام الإعدام مثل: سركاجي، وهران، قسنطينة[2].

2. **المعتقلات:** يرجع إنشاء أول معتقل في الجزائر إلى سنة 1955 من قبل الحاكم العام جاك سوستيل[3]، والمعتقل يطلق على كل مكان يتم فيه تجميع مجموعة من السكان تقيد حريتهم ويتعرض المعتقل للعذاب النفسي ويوضع بداخله الأشخاص المشتبه في أمرهم.

لقد كانت فرنسا عند إلقائها القبض على المجاهدين تقوم بتجميعهم في معتقلات صغيرة[4] يتم من خلالها الاستنطاق والتعذيب، وقد كان المعتقلون يصنفون إلى ثلاث أصناف:

---

[1] رشيد زبيري: المرجع السابق، ص143- 147.

[2] بوعلام بن حمودة: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954، معالمها الأساسية، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2012، ص413.

[3] صالح فركوس: المرجع السابق، ص439.

[4] انظر الملحق رقم 5، ص98.

أ -**المعتقلين المتصلبين:** وهو الذين يكنون عداء كبيراً لفرنسا ويبقون متمسكين بمبادئهم الثورية ولا ينحرفون عنها.

ب -**المعتقلين المترددين:** وهم المترددين في آرائهم بين فرنسية وجزائرية، وكان يطلق عليهم موديري وغالبيتهم يعانون من أمراض نفسية جراء التعذيب.

ج -**المعتقلين الخونة:** وهو الذين استسلموا للعدو وتنكروا لمبادئهم وماضيهم وأصبحوا يساعدون الجلادين في تعذيب إخوانهم والتجسس عليهم داخل المعتقل[1].

وقد تفننت فرنسا في تعذيب الجزائريين داخل السجون والمعتقلات ومارست أنواع من التعذيب منها: الكي بالكهرباء في الأماكن الحساسة من الجسم، الإحراق بالسجائر، وتشريح الجسم ووضع الملح على الجروح، وأشياء أخرى لا توصف ولا تتحملها الإنسانية.

وقد وضعت المعتقلات في أماكن اختارها العدو ورأى أنها مناسبة وتتمتع بالهدوء والاستقرار خاصة الأماكن النائية والخالية من السكان وعلى أبواب الصحراء كمعتقل التلال أو في مراكز كانت للجيش الفرنسي في الحرب العالمية الثانية كمعتقل الجرف وبوسوي، وتراعي فرنسا الحرارة الصيفية والبرودة القاسية في الشتاء، عذاباً للمعتقلين واهانة للمحتشدين، يحيطها العدو بسياج من الأسلاك ويزرع القنابل والألغام من ورائها لمنع عملية الفرار[2].

وتوجد عدة معاقل لا يسعنا التطرق إليها كلها لدى ذكرنا بعض منها:

- معتقل الشلال: فتح في شهر ماي 1955 في ولاية المسيلة.
- معتقل الجرف: فتح في شهر أوت 1955 في ولاية المسيلة
- معتقل بوسوي:فتح في شهر 16 أوت 1955 جنوب ولاية سيدي بلعباس.
- معتقل آفلو يقع في ولاية الأغواط.

---

[1] مجلة أول نوفمبر الصادرة عن المنظم ة الوطنية للمجاهدين بمناسبة الذكرى الثانية والخمسون لثورة أول نوفمبر 1954، العدد 169، سنة 2006، ص87.

[2] محمد الطاهر عزوي: **ذكريات المعتقلين**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص13-15.

-ومعتقلات أخرى بالجنوب: كمعتقل قصر الطير الذي فتح سنة 1956 يقع في ولاية سطيف قرب عين ولمان[1].

3 2 -خارجياً:

3 2 1 -اختطاف طائرة الزعماء (22 أكتوبر 1956).

لجأت السلطات الفرنسية للقيام بمجموعة من المناورات الخطيرة للوقوف أمام المساعدات والدعم الخارجي، فقامت بإعداد الحادثة خطط لها قادة لجيش الفرنسي بقيادة "ماكس لوجون" بعد أن أظهرت بعض الشائعات عن وجود اتصالات بين الحكومة الفرنسية من جهة وجبهة التحرير الجزائرية، والحكومة المغربية والتونسية من جهة أخرى بعد أن وافقت فرنسا بواسطة هاتين الدولتين بإيجاد حل للمشكل الجزائري، واتفقت الأطراف على عقد قمة مغاربية في أكتوبر 1956م بتونس[2].

وأنها إذا اختطفت طائرة الوفد تكون بذلك قضت حتما على الثورة الجزائرية مادياً ومعنوياً، وبدأت فرنسا تفقد اتزانها تحت تأثير ضربات الثوار الجزائريين في الداخل وتحت تأثير الضغوط السياسية الدولية في الخارج[3]. وتشير مجمل المصادر أن العسكريين المتحالفين مع لاكوست والمستوطنون هم الذين خططوا لعملية القرصنة التي تقل الزعماء الخمسة دون إعلام الحكومة[4].

وأثناء ذهاب الوفد من المغرب لحضور المؤتمر في تونس تمت عملية القرصنة وأرغمت الطائرة على الهبوط في مطار الجزائر في 22 أكتوبر 1956.[5] بعد ذلك تم الإعلان عن نبأ توقيف الإخوة الخمسة من قبل الجرائد الفرنسية التي عنونت هذا الحدث "نهاية رحلة مسرحية مثمرة"[6].

---

[1] مجلة أول نوفمبر، العدد 169، المرجع السابق، ص84.

[2] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص419.

[3] مصطفى طلاس وبسام العسلي: المرجع السابق، 325.

[4] شارل انري فافرود: **الثورة الجزائرية**، تر: كابوية عبد الرحمان وسالم محمد، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، منشورات دحلب، الجزائر، 2010، ص377

[5] Alistair HQENE: **Histoire de la guerre d'Algérie**, éd, Albin Michel, Paris, 1980, p249.

[6] الرائد عز الدين : **الفلاقة**، تر: جمال شعال، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2011، ص29.

3 2 2 العدوان الثلاثي على مصر (31 أكتوبر 1956):

نظراً للدعم الهام الذي لعبته مصر في دعم الثورة الجزائرية، حيث كانت فرنسا تعتبرها معقلا للثورة الجزائرية والمعول الرئيسي لها والدرع القوي لتدويل قضيتها، واعتبرت أن رأس الثورة الجزائرية هو مصر، فبضربها تنتهي الثورة وتطمئن فرنسا على جزائرها[1].

واستغلت فرنسا قيام جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس وشاركت في العدوان الثلاثي عليها في 31 أكتوبر 1956 إلى جانب بريطانيا وإسرائيل ورأت بأنها تستطيع بذلك ضرب الثورة والقوة العربية المساندة لها[2].

3 3 –الانتقام من الدول المساندة للثورة.

3 3 1 – قنبلة ساقية سيدي يوسف:

لم يكتف الاستعمار الفرنسي بإقامة الحواجز على الحدود بل سعى إلى تعكير العلاقات بين البلدين[3]، ففي 8 فيفري 1958 قامت كتيبة فرنسية بقصف ساقية سيدي يوسف الواقعة على الحدود التونسية الجزائرية تبعد عن الحدود بحوالي 20 كلم، حيث كان يقام بها في هذا اليوم السوق الأسبوعي، فقامت أكثر من عشر طائرات حربية فرنسية بقنبلة القرية لأزيد من ساعة من الزمن ألقت فيها بأطنان من القنابل أدت إلى مقتل العديد من المدنيين[4]. فقد راح ضحيتها 70 قتيلا وقرابة 90 جريحا[5].

ونتيجة لهذه العملية الإجرامية قام الرئيس الحبيب بورقيبة بسحب سفيره من فرنسا وطلب من الأمم المتحدة أن تتدخل لحماية مواطنيه من طغيان الاستعمار الفرنسي، كما طلب بإجلاء القوات الفرنسية من التراب التونسي البالغ عددها 2000 جندي[6].

---

(1) أحمد توفيق المدني: **حياة كفاح مع ركب الثورة الجزائري**، ج3، دار البصائر، 2008، ص325.

(2) محمد عباس : **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954–1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص290.

(3) أحمد توفيق المدني : المصدر السابق، ص539.

(4) جون بول كاهن وآخرون: **جمهورية ألمانيا الفيدرالية وحرب تحرير الجزائر 1954–1962**، تر:عبد القادر ليفا، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص140.

(5) زهير احدادن: المرجع السابق، ص53.

(6) نفسه، ص54.

3-3. إقامة الأسلاك الشائكة المكهربة (شال و موريس):

عندما اكتشفت السلطات الفرنسية بأن الأسلحة والذخائر المدعمة للثورة الجزائرية تدخل عبر تونس والمغرب، قامت ببناء الأسلاك الشائكة المكهربة لعزل الثورة وحرمانها عن أي مد خارجي، وأقيمت حواجز على طول الحدود الجزائرية مع تونس والمغرب قوامها منشآت دفاعية بشكل دائم ومزودة بتحصينات، الألغام والشريط الشائك المكهرب[1].

وتجسدت فكرة إنشاء الأسلاك الشائعة على الحدود المغربية بإنشاء خط شال [2]سنة 1957، امتد من الشمال إلى الجنوب، تبلغ المسافة بين الخطين 40 كلم، انطلق شرق وغرب القالة ليمر برميل السوق، عين العسل، الطارف، توستان، بوحجار، وقبل سوق أهراس بحوالي 2 كلم، وعند وادي الجدرة وينطلق باتجاه حمام تاسة، ثم يتجه شرق الطريق الرابط بين تاوزة وسوق أهراس وعند الكيلومتر 28 يتحول الخط باتجاه سيدو أحمد، مرورا بالمريج إلى غاية وادي سوف جنوب مدينة تبسة[3].

ويتركب خط شال من شبكات شائكة مكهربة تتمثل في: حقل الألغام، شبكة الأسلاك المكهربة، حزام الألغام[4]...

امتاز بطاقته الكهربائية التي وصلت 12000 فولت[5].

أما الخط الثاني: "خط موريس"[6] حيث قام وزير الدفاع الفرنسي "أندري موريس"[7] بإنشاء خط مكهرب أواخر 1956، امتد خط موريس من البحر شمالاً إلى الصحراء جنوباً، انطلق من عنابة فوادي الكبير على بعد 20 كلم عن الحدود التونسية ليمر عبر بن مهيدي، الدرعان، بوشقوف،

---

(1) شارل ديغول، **مذكرات الأمل**، تر: سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، باريس، ط1، 1971، ص60.

(2) شال: ولد شال موريس في 1909/9/5، التحق بالمقاومة سنة 1943، حيث عين رئيس الاستعلامات الجوية في فرنسا المحتلة، ثم نائب قيادة الأركان الجوية 1946-1949، فجنرالا قائد السلاح الجو بالمغرب 1949-1951، ثم جنرالا قائد للقوات المسلحة بالجزائر في نهاية ماي 1958، قام بإنشاء خط مكهرب نسب إليه سنة 1957.

(3) جمال قندل : **خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1957-1962**، ط1، دار الضياء، الجزائر،2006، ص92.

(4) الأسلاك الشائكة، دراسات وبحوث الملتقى الوطني حول الأسلاك الشائكة، الجزائر، 1998، ص28.

(5) الغالي غربي : المرجع السابق، ص276، 278.

(6) بوحوش عمار: المرجع السابق، ص411.

(7) انظر: الملحق رقم 6، ص99.

شيحاني، ويتفرع عند هذه النقطة قسمان من الخط يحميان طريق السكة الحديدية ثم يتزل باتجاه سوق أهراس، مداووش، العوينات حتى تبسة ثم يصعد باتجاه الكويف ويترل نحو بكارية، الماء البيض، أم علي، بئر السايخة، بئر العاتر، ثم نقرين ليتجه نحو شط الفرسة على مسافة يبلغ طولها 480 كلم طولاً، أما العرض فيختلف من منطقة لأخرى حسب طبيعة وتضاريس كل منطقة، ويتراوح عرضه بين 6 و12 متر إلى غاية 60 مترا وبلغت قوة التيار الكهربائي به: 5000فولط[1].

وقد زود هذا الحاجز بتحصينات منها: شبكة الإنذار، حقل الألغام، السياج المكهرب، أسلاك شائكة[2]...

وقد كان الخطان يهدفان إلى محاصرة الثورة ومنع تنقل الثوار عبر الحدود وبالتالي عرقلة تزويد الثورة بالسلاح. لكن شجاعة الثوار قهرت المشاريع الفرنسية [3].

4 –استغلال الحركات المناوئة للثورة.

4 4. حركة بلونيس:

لما باءت محاولات فرنسا بالفشل لجأت إلى تجنيد بعض الحركات والأشخاص المناوئين للثورة مقدمة لهم المساعدات المادية والعسكرية لمواجهة وحدات جيش التحرير الوطني بقوات الحركة الوطنية الجزائرية المشكلة من المصاليين[4] بقيادة محمد بلونيس[5]، رافعا شعار مصالي الحاج مدعياً قيادة قيادة الثورة باسم هذا الأخير، تمكن من جمع عدد كبير من المتمردين الذين يميلون لمصالي [6]، ونصبوا

---

(1) الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص51-52.

(2) جمال قندل : المرجع السابق، ص90.

(3) لخضر شريط وآخرون: **إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أو نوفمبر، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص191.

(4) بشير بلاح وآخرون: المرجع السابق، ص199.

(5) محمد بلونيس: ولد في مدينة برج منايل بمنطقة القبائل من عائلة ثرية، كان في بداية حياته السياسية مناضلا بارزا في صفوف حزب الشعب الجزائري ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية وعضو في مجلس برج منايل في آن الوقت، دخل السجن سنة 1947 ببرج منايل وقام بربط علاقات وطيدة برئيس البلدية الفرنسية، عزل عن بقية المساجين وتم توفير كل المرافق الضرورية وسمح لعائلته بزيارته في كل وقت، وعند خروجه من السجن انتقل لفرنسا، وعند اندلاع الثورة التحريرية 1 نوفمبر 1954 عاد للجزائر وكون باسم مصالي الحاج جيشا أطلق عليه جيش تحرير الشعب الجزائري. انظر: عثماني مسعود: الثورة الجزائرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2013، ص191.

(6) محمد عباس : المرجع السابق، ص409-410.

لجبهة التحرير الوطني العداء الشديد، وقاموا ببث البلبلة في صفوف الشعب للتشكيك في أهداف الثورة من جهة، وتبنيهم لها من جهة أخرى.

استغلت السلطات الفرنسية الوضع السائد بين الطرفين، وأدخلت حركة بلونيس ضمن استراتيجياتها للقضاء على الثورة وراهن "جاك سوستيل" على الحركة المصالية في حملته العنيفة على الثورة ومشروعه الرامي إلى تحطيم كيان جبهة التحرير الوطني بكل الوسائل، وأعتبر أن الحركة المصالية هي ورقته الأخيرة[1].

وسجل أو ظهور "لبلونيس" وأتباعه بالمنطقة الفاصلة بين الولاية الثالثة والولاية الرابعة وبالتحديد في الجناح الغربي لجبل جرجرة، بمنطقة القبائل بجيش يقدر بحوالي 600 رجل[2].

ولما ازداد مكرهم واعتداءاتهم لجيش التحرير الوطني قام كريم بلقاسم بإعطاء الأمر لبعض المناضلين أمثال: سي صادق، سليمان دهيليس بمهاجمتهم والقضاء، فقام بتجنيد 25 رجلا مسلحا وقاموا بمباغتة المصاليين المتمركزين بين البويرة وبني سيف فقتلوا اثنين واعتقلوا الباقي، وتمكن بلونيس من الفرار[3].

وعلى إثر الكمين فر المصاليون المتبقون باتجاه جبل تيلة ببني يعلى شرق واد الصومام، ومكثوا به بقيادة بلونيس فاتجه إليهم القائد عميروش وسي حميمي وقاسي وآخرون وتمت محاصرتهم بعد خوض معركة ضارية انتهت بمقتل الكثير منهم واعتقال البعض وانسحاب البقية إلى جهات المسيلة[4].

وأمام ضربات جيش التحرير المتوالية والموجهة انتقلت قوات بلونيس لتستقر بالأطلس الصحراوي بأولاد نايل بوغيل والجلفة[5].

ففي عام 1957 نصب بلونيس نفسه جنرالا، وخلع شعار المصالية وأظهر ولائه العلني للسلطات الفرنسية وسمح له برفع العلم الجزائري إلى جانب العلم الفرنسي حتى يضلل الشعب بحجة

---

(1) عثماني مسعود : المرجع السابق، ص192-193.

(2) Mohamed Harbi: **archives de la révolution Algérienne**, éd, jeune Afrique, Paris, 1981, p21.

(3) بشير بلاح وآخرون: المرجع السابق، ص199.

(4) يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص132.

(5) علي كافي: المصدر السابق، ص143.

الاتفاق مع فرنسا على الاستقلال الداخلي وأخذ يعمل باسمه الخاص مزودا بضباط فرنسيين مدربين على حرب العصابات بالهند الصينية[1].

وفي 29 ماي 1957 حدثت "مجزرة ملوزة" التي راح ضحيتها أكثر من 300 شخص من الشيوخ والنساء والأطفال، وحاولت جبهة وجيش التحرير الوطني إقناع جماعة بلونيس بالعودة إلا أنهم اعتصموا داخل قرية ملوزة وحاولوا الغدر بمندوبي الجبهة الذين حاولوا التفاوض معهم، وأرغموا الأهالي على الخروج لمجابهة جيش التحرير الوطني، لذلك قرر الجيش تصفيتهم داخل القرية وتدخلت القوات الفرنسية واشتبكت القوات الثلاثة في معركة رهيبة راح ضحيتها سكان القرية، ونتيجة تعنت قوات بلونيس داخل القرية ودفع جيش التحرير للقضاء عليهم حملت السلطات الفرنسية إلى إسهام جيش التحرير الوطني بالمجزرة الشنيعة [2]. وقتل بلونيس في ظروف غامضة يوم 2 ماي 1958 وكان موته لغزاً محيراً إلا أن البعض يؤكد بأنه قتل من قبل رجاله قبل أن يفروا[3].

4 2. حركة كوبيس.

بعد أن تم القضاء على حركة بلونيس من قبل جيش التحرير الوطني، ظهرت حركة مناوئة لجبهة التحرير عرفت بحركة كوبيس[4]، أصبح بلحاج يحمل الاسم الحربي "كوبيس"، حيث جند حوالي 50 شخصا لا يعرفون علاقته بفرنسا، ماعدا صهره محمد المدعو "ناصر"، وصادق بوزيان محمد المدعو "خالد" وهو من أقاربه، وكان كوبيس يعتبر أن جبهة التحرير الوطني ذات توجهات

---

[1] Mohamed Teguia, op cit, p176.

[2] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص220-221.

[3] محمد تقية: **الثورة الجزائرية المصدر المال والرمز**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص426.

[4] يعرف بالحاج جيلالي عبد القادر المولود سنة 1921 بمليانة، من أسرة فلاحية، كان والده ضابط احتياطي في الجيش الفرنسي خلال الحرب العالمية الأولى، ثم أصبح أمين بلدية مختلطة، Commune mixte، أنضم بعد ذلك كعضو قيادي بالمنظمة الخاصة وأصبح مشرف على التكوين العسكري، تم إلقاء القبض عليه 1950 من طرف أجهزة الأمن الفرنسية، حكم عليه 3 سنوات سجنا نافذا وبعد يوجه بأسرار المنظمة أطلق سراحه قبل إكمال عقوبته ليصبح مخبرا للشرطة تحت اسم أندري ضمن التنظيم المعتاد لجبهة التحرير الوطني، كاسبا ولاء أصدقائه القدامى وأصبح بذلك يلعب دوراً أساسيا نظر لماضيه داخل المنظمة وقد اتفق سنة 1956 مع أحد محافظي الاستخبارات الفرنسية المسماة مديرية مراقبة الإقليم D.S.T على تكوين حركة مضادة للثورة لمحاربة جيش التحرير الوطني بمنطقة الشلف. انظر: رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص129.

ماركسية وتنتسب للشيوعية الدولية وأنها انحرفت بالمقاتلين عن المبدأ الذي يستحق التضحية وهو الاستقلال[1].

أراد كوبيس أن ينشأ جبهة تحرير حقيقية تقاتل عدوها الأساسي المتمثل في الشيوعية الامبريالية والتي تمثلها حسبه جبهة التحرير الوطني، وقام بتجنيد جيشه سنة 1957 البالغ حوالي 500 رجل مدعمين بعتاد معتبر وأسلحة متطورة من طرف العدو الفرنسي[2].

كان جنوده يقطنون بالجبال بثكنات موحدة مثل جنود جيش التحرير الوطني ولديهم نفس الرتب العسكرية ويحملون العلم الجزائري[3]. وقام أتباعه بالانتشار بين هضبة الشلف وجبال الونشريس وواد فضة.

وقبل أن تنتهي سنة 1957 كانت لديه هيكلة تنظيمية وقوة عسكرية بدأت تعرقل حركة جيش التحرير الوطني وتفعل باتصالاته بالمدنيين في نواحي عين الدفلى والعطاف والعبادية وبوقادير وأضحى بذلك يشكل خطراً حقيقياً على التنظيم المسلح لجبهة التحرير الوطني [4]، وقام بمجابهة الثورة ونصب كمائن للمجاهدين[5].

وظهرت الكثير من التساؤلات بين أتباعه حول عدم قيامه بهجمات لمراكز العدو الفرنسي، وأما هذا الوضع خشى كوبيس من اكتشاف أمره فتحالف مع العميل "الباشا آغا بوعلام" والقوات الفرنسية ضد جبهة وجيش التحرير الوطني.

بدأت أعمال كوبيس تفتضح في مارس 1957 فاكتشف أتباعه روابطه بفرنسا مما أدى إلى حركة تمرد دموية، وقاموا بالالتحاق بجيش التحرير بعد إدراكها المؤامرة المدبرة ضد جيش التحرير وقررت الولاية الرابعة بتصفية هذا التنظيم المضاد للثورة فاتصلت سرا ببعض أعوان كوبيس بإشراف

---

(1) رمضان بورعدة: المرجع السابق، ص130.

(2) لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص110.

(3) Yves Courrière: Op cit, p200.

(4) عثماني مسعود: المصدر السابق، ص197.

(5) لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص110.

المجاهد رشيد بوشوشي والمحمد بلحاج صهر كوبيس ودبروا عملية اغتيال يوم 16 أفريل 1958، بعد محاصرة مركز قيادته الكائن بالقطاف[1]، وبذلك انضم معظم من تبقى من أتباعه إلى جيش التحرير الوطني وكانت بذلك نهاية التنظيم[2].

4 3. حركة الشريف بن السعيدي:

بعد أن قضت الثورة على العميل كوبيس ظهرت حركة أخرى مناوئة للثورة بزعامة "الشريف بن السعيدي"[3] في المناطق الواقعة بين الولايتين السادسة والرابعة للحيلولة دون استمرار التعاون الثوري بين الولايتين[4].

بعد قرار مؤتمر الصومام 1956 قرر تأسيس الولاية السادسة وتم تعيين العقيد علي ملاح [5] بالتنظيم الثوري بها واتصل بالشريف بن سعيدي وعرض عليه الانضمام سنة 1956 وأعجب المسؤولون بخبراته العسكرية خاصة في استعمال الأسلحة والخبرة الميدانية في القتال مما جعله يلتحق بالثورة وأصبح مسؤولا عسكرياً على رأس كتبة ضمن المجموعة القيادية بالولاية السادسة[6].

خطط بن السعدي للاستيلاء على قيادة الولاية السادسة وقد ساهمت عوامل في تنفيذ أهدافه والمتمثلة في القضاء على قائد الولاية السادسة "علي ملاح" وبعض المسؤولين منهم "أحمد الروجي" يمكن ذكرها كما يلي:

---

(1) Mohamed Teguia, op cit, p293.

(2) لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص111.

(3) ولد في سنة 1923 بأولاد العقون ببلدية سواقي جنوب شرق المدية، انخرط في الجيش الفرنسي سنة 1944، شارك في الحرب بالهند الصينية ضمن القوات الفرنسية مدة سنتين، التحق بجيش التحرير الوطني في النصف الثاني من سنة 1956، ونظرا لخبرته العسكرية السابقة رقي إلى ضابط سف، ثم ضابط أول عسكري، تولى رئاسة كتيبة بالولاية السادسة، كان أحد الضباط الستة أو السبعة التي كونت نواة الولاية السادسة، غير أنه خلال عمله العسكري قام باغتيال عدد من المجاهدين، وبعد اكتشاف خيانته التحق بالجيش الفرنسي الذي رقاه إلى رتبة عقيد محاولا استعماله لتشكيل القوة الثالثة.

(4) لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص115.

(5) علي ملاح من مواليد 14 فيفري ببلدية مكيرة التي تبعد عن ذراع الميزان بحوالي 10 كلم، ناضل في حزب الشعب الجزائري منذ 1945، انخرط في المنظمة الخاصة O.S، قام بتعليم الأطفال والشباب عدة معارف إلى غاية 1949، تولى قيادة عدة نواحي منها: سيدي نعمان، عزازقة، تيقزيرت....، أصبح عضو في المجلس الوطني للثورة CNRA سنة 1956، تميز بأسلوب خطابه.

(6) أعمال الملتقى الوطني حول: إستراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة، المنعقدة بولاية البليدة يومي 24-25 أفريل 2005، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص91.

-اتساع المنطقة واعتبارها ميداناً لتحركات المجاهدين.

-قلة التنظيم الثوري بالولاية السادسة باتجاه الجنوب.

-الضعف العسكري للجنود الملتحقين بالمنطقة خاصة من الولاية الثالثة.

-عدم معرفة تقاليد المنطقة وعاداتها الأمر الذي أدى إلى وقوع بعض الهفوات والاختلافات والمسؤولين وصلت حد الاغتيالات.

-قام بن السعيدي بنصب كمين في أفريل 1957 ضد النقيب "الروجي" في المكان المعروف "كرمة شيحة" واستشهد فيها الروجي وثمانية من جنوده[1].

ثم قام "علي ملاح" بعقد اجتماع حضره: شريف بن سعيدي، بلعيد، وسي أحسن والرائد جوادي عبد الرحمان. وقام السعيدي بإقناع بعض إطارات الولاية لعرفهم بالمنطقة ونصب لهم كمينا وتم اغتيال مرافقيه منهم: الزبير، سي أحسن، جودي عبد الرحمان. وبعد انتشار كثرة الاغتيالات في صفوف المناضلين مما أثار هلع في صفوف المناضلين فروا من جراءه إلى الولاية الثالثة للنجاة بأنفسهم في هذه الأثناء قام بن سعيدي بتدبير مكائد قتل فيها علي ملاح في مارس 1957.[2]

وفي شهر ماي من نفس السنة قام العقيد "سي أحمد بوقرن قائد الولاية الرابعة على رأس الكومندوس علي خوجة وبرقته مجموعة من الإطارات منهم الرائد سي لخضر "رابح المقراني" بالتوجه لمواجهة بن السعيدي ورجاله الذين وجدوا أنفسهم أمام قوة لم يسبق لهم مواجهتها من قبل[3].

وبعد فضح مؤامرة بن سعيدي التحق بالجيش الفرنسي في جويلية 1957 مع عدد من الجنود قدرت بـــ 330 جندياً مسلحاً[4]، وحصل بعدها على رتبة عقيد في الجيش الفرنسي وحارب جيش التحرير في ناحية "شلالة الغداورة" (ولاية المدية) حتى سنة 1962، وقامت السلطات الفرنسية بإنقاذه بعد الاستقلال من انتقام جيش التحرير ونقلته بواسطة طائرة عمودية لأن مخيمه كان محاصراً[5].

---

(1) أعمال الملتقى الوطني: المرجع نفسه، ص92-93.

(2) لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص116.

(3) بوعلام بن حمودة: المرجع السابق، ص452-453.

(4) أعمال الملتقى الوطني: المرجع السابق، ص94.

(5) لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص117.

وفي الأخير نخلص إلى أن جبهة التحرير استطاعت أن تقلب مناورات الاستعمار الفرنسي المتواطئ مع عملائه المحليين إلى انتصارات لجيش التحرير، الشيء الذي صنع المفاجأة لقادة فرنسا، وقدم لهم درسا فيما بعد رغم خلق فئة ثالثة مناهضة للثورة.

4 4. إنشاء فرق الحركة والقومية:

قامت السلطات الفرنسية بإنشاء فرق عسكرية تابعة لضباط لصاص تتكون من الجزائريين فقط، وذلك من أجل القيام بأعمال الترويع والتعذيب والقهر لأن ذلك يخلق فجوة عميقة وخلافات بين السكان تكون لصالح الجيش الفرنسي، وأطلق على هؤلاء اسم الحركة والقومية[1].

وأطلق اسم الحركة نسبة إلى الحركة الوطنية، وتعمد الاستعمار استعمال الكلمة لعامل نفسي حتى ينخدع الموطنون، بحيث يصبحون عاجزون عن التفريق بين أعمال المجهدون وأعمال الحركة وبالتالي يتم القضاء على الثورة في مهدها.

أما مصطلح القومية فقد ظهر في نوفمبر 1954 ثم انتشر عبر التراب الوطني وفي الشرق الجزائر ظهر في أريس بقيادة القايد السبتي، وفي القبائل الصغرى بقيادة أورابح وبن علي الشريف، والهدف من هذه الفرق هو تحويل مجرى الثورة، أي جزأرة الثورة تشبيهاً بلفظ فتنمة الحرب[2].

وتعد مهام هؤلاء مكملة لمهمة الوحدات العسكرية النظامية، إذ يتميزون بفضاعتهم ومعرفتهم للخصم ولأساليبهم، يقدمون للوحدات التي يدعمونها مساعدات هامة في كل مهامها العملية كالقتال والتفتيش عن مخابئ الثوار والاستعلامات[3].

ولقد كان ضباط لصاص يكلفونهم بقمع الأهالي وارتكاب أيشع الجرائم ويحطمون القرى والمداشر وانتهاك الحرمات ويقودون من يشاءوا إلى العذاب[4].

---

(1) يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص250.

(2) حزب جبهة التحرير الوطني، الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، المنظمة الوطنية للمجاهدين،ج1، مج1، 1984، ص61.

(3) رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص130.

(4) يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص250.

وأمام اشتداد حدت القمع والتنكيل بأفراد الشعب الجزائري دفع بالبعض بالانضمام إلى صفوف الحركة والقومية لضمان ممتلكاتهم وأنفسهم، ثم تليها عملية غسل المخ وذلك عن طريق زرع الإيديولوجية الاستعمارية عن طريق محاضرات يلقيها ضباط لصاص على الحركة والقومية مستغلين العامل الديني فيقولون لهم: «أنتم مسلمون تؤمنون بالله رباً وبمحمد نبياً، ونحن كفرنسيين نحترم دينكم، ولا نمنعكم من ممارسة فرائضكم الدينية، فهؤلاء "الفلاقة" والتي يعني من خلالها جيش التحرير الوطني شيوعيون لا دين لهم ولا ملة تدعمهم روسيا الشيوعية، ويريدون أن تبيعوا الجزائر لهم، وهذا ضد دينكم وعقيدتكم فلماذا لا نتعاون معاً ونتخلصوا منهم...»..... في استمالتهم وأصبحوا يقاتلون إخوانهم المجاهدين لأنها بدون هؤلاء لا يمكنها التغلغل في أوساط الشعب واكتشاف تحركاتهم وتنظيماتهم وأماكنهم[1].

وهذا ما سبب العديد من المشاكل والمتاعب للثورة وعرقلة نشاطها، غير أن الثورة نشطت حملة دعائية مضادة للحملة الفرنسية واستهدفت تصحيح المعلومات في وسط هؤلاء الحركة والقومية، ومنحتهم مهلة للعودة وامتثال أوامر الثورة، ومن عصى منهم تم إعدامه من طرف الثوار، وبذلك لم تستطع فرنسا تجنيد 26 ألف فرد على الأقل إلى غاية 1957. [2]

ما يمكن استنتاجه حول أساليب الاستعمار الفرنسي للقضاء على الثورة التحريرية التي ألقت الرعب في صفوف المستوطنين والجيش والموالين لها، إذ سارعت السلطات الفرنسية إلى إخمادها بمختلف الأساليب، محاولة التقليل من شأنها، لكن مع اشتداد الثورة كثفت السلطات الفرنسية من جهودها لقمع الثورة، وذلك من خلال رفع الإمدادات العسكرية وإعلان حالة الطوارئ، معتمدة في ذلك على مجموعة من الخطط العسكرية بمختلف أنواعها، وللقضاء على الثورة جندت أكفء الجنرالات خاصة: الجنرال شال، سوستال، وربير لاكوست...

---

[1] رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص130.

[2] جمال قنان: المرجع السابق، ص275.

خلاصة:

ولما أدركت السلطات الفرنسية أنها تستطيع تحقيق نصر عسكري حاسم والقضاء على الثورة لجأت إلى أسلوب أخر والمتمثل في الأساليب العسكرية القمعية التي اتخذتها السلطات الاستعمارية من رفع تعداد الجيش الفرنسي لصد هجمات جيش التحرير الوطني المتكررة التي خلقت رعب في أوساط المعمرين، ورغم جميع الإمدادات المادية والمعنوية من الدول الحليفة لفرنسا وما أنجر عنه من رد فرنسي عسكري عنيف راح ضحيته آلاف من الأبرياء إلى نذالة المستعمر بإقامة السجون والمعتقلات وتسليطه لأبشع أساليب التعذيب التي بقيت وصمة عار وصفحة سوداء في تاريخ الذين سولت لهم أنفسهم خيانة أوطانهم، وهكذا فقد فشلت كل مخططات الإدارة الاستعمارية من أجل إخماد الثورة، حيث أدى اختطاف وفد جبهة التحرير الخارجي إلى تصعيد الثورة في الداخل و لم تقف الأسلاك المكهربة والملغمة حاجزاً أمام عزيمة الثوار الفولاذية، كما فشلت دبلوماسياً في عدوانها الثلاثي على مصر، وقصف ساقية سيدي يوسف إذ أدى ذلك إلى تدويل القضية الجزائرية وازدياد أنصارها في الخارج.

الفصل الثالث

الإصلاحات الفرنسية

كوسيلة للقضاء على الثورة الجزائرية

أولاً: الإصلاحات السياسية والإدارية.

ثانياً: ثانياً: الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية

حين أدركت السلطات الفرنسية منذ بداية 1954 أن سياسة القمع التي انتهجتها في الجزائر لخنق الثورة والقضاء على الثوار لم تجدي نفعا، لجأت إلى أساليب جديدة تتماشى مع الوضع المتأزم الذي تمر به البلاد مع مراعاة مصلحة المستوطنين الأوروبيين، لذلك سارعت للقيام ببعض المشاريع الإصلاحية، خاصة بعد تنامي قوة الثورة في كامل أرجاء التراب الوطني وازدياد سخط الأوروبيين الموجودين بها، فقامت بجملة من الإصلاحات والتي نذكرها:

أولاً: الإصلاحات السياسية والإدارية:

1 -في عهد حكومة "منديس فرانس":

قام وزير الداخلية الفرنسي "فرنسوا متيران" بتقديم مشروع إصلاحات سياسية [1]، إدارية إلى مجلس الوزراء الفرنسي بتاريخ 05 جانفي 1955 والذي يتضمن ما يلي:

1) تكوين فئة من الجزائريين تكون قادرة على تقلد مناصب عليا بالوظيف العمومي.

2) دمج الشرطة الجزائرية بمختلف تشكيلاتها الأمنية في الشرطة الفرنسي[2].

3) إلغاء نظام البلديات المختلطة وذلك قصد توحيد النظام وتطبيق قانون واحد على الجميع مثلما هو الحال بفرنسا[3].

4) تطبيق قانون 20 سبتمبر 1947 الداعي لدمج الجزائر بفرنسا[4].

ومن أجل تطبيق الإصلاحات قرر "مندس فرانس" تعيين جاك سوستيل [5] "حاكما عاما للجزائر، وقد تمت الموافقة على مناقشة هذا المشروع من طرف أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية

---

[1] انظر: الملحق رقم 7، ص100.

[2] الغالي غربي: المرجع السابق، ص201.

[3] *Droz* Bernard *et* Lever Evelyne*:* **Histoire de la guerre d'Algérie 1954-1962** , Paris, seuil , 1982, p17.

[4] لخضر شريط وآخرون: المرجع السابق، ص145.

[5] جاك سوستال (1912-1990) حاكم عام للجزائر 1955، ولد في مونبيليه، درس علم الأجناس وتخصص في اللاتينية، تحالف مع ديغول 1940 نصب محافظا وطنيا معه 1942، ثم مديرا عاما للمخابرات ومحاربة التجسس في الجزائر 1943-1949، ثم وزيراً مكلفاً بالحكومة المؤقتة، شغل منصب أمين عام لتجمع الشعب الفرنسي RPF. انتخب نائب لديغول 1951، ثم عين حاكما= عاما للجزائر 25 جانفي 1955 التحق بمنصبه في 15 فيفري من قبل أدغار فور، كان مناصرا للقمع ومناهضا لكل حوار مع جبهة التحرير الوطني. انظر: عاشوري شرقي: المرجع السابق، ص196، 197.

خاصة ما يتعلق بتطبيق قانون 1947م، برزت خلافات حادة بين أعضاء المجلس الفرنسي، على إثر هذه الجو المشحون بالخلافات السياسية حاول "مندس فرانس" في جلسة 03 فيفري 1955 أن يوضح من خلالها أن هدف الحكومة من هذه الإصلاحات ما هو إلا مناورة لخنق الثورة وخداع الشعب الجزائري، لذلك اتهمه المستوطنون الأوروبيون بأنه ينوي التفاوض مع الثوار مثلما فعل مع التونسيين والمغاربة، فجندوا كل طاقاتهم للإطاحة بحكومته[1]،

وقد اختلف الفرنسيون حول الإصلاحات إلى ثلاث مواقف هي:

أ -اتجاه يحبذ الإصلاحات ويرى بأن تطبيقها سيحقق العدل وتزعم هذا الاتجاه نائب عمالة وهران الاشتراكي "موريس رابية"، لكن يقيدها بشرط استتباب الأمن في كافة القطر الجزائري.

ب -طرف وسط يحبذ تطبيق الإصلاحات وآخر يرفضها ويرى بإعادة الهدوء بصفة مطلقة والتفكير في تطبيق الإصلاحات السياسية والإدارية والشروع في إنجازها بالجزائر ويتزعم هذا الاتجاه "سفير وكيليس" نائباً عمالة وهران.

ج -اتجاه يرفض الإصلاحات شكلا ومضمونا والشروع في تطبيق سياسة القمع والزجر لإخماد لهيب الثورة والقضاء الجذري على أعمال العنف، ويتزعم هذا الاتجاه نائب عمالة قسنطينة "روبي مايير"[2].

ورغم ما تقدم به "مندريس فرانس" من إصلاحات ركز على الوضع العسكري المتدهور بالجزائر، وبهذا أسقطت حكومته بعد أن نزعت الجمعية الفرنسية في 5 فيفري 1955 الثقة من حكومة منديس فرانس بأغلبية 319 صوت ضد 273 صوت[3].

2 -الإصلاحات الفرنسية في عهد حكومة ادغارفور.

بعد فشل حكومة "منديس فرانس"، اضطر رئيس الجمهورية الفرنسية إلى تكليف وزير المالية ثم الخارجية في الحكومة السابقة تعيين "ادغار فور" بتشكيل حكومة جديدة في 24 فيفري 1955،

---

(1) محمد العربي الزبيري: **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، المرجع السابق، ص103.

(2) أحسن بومالي، **إستراتيجية الثورة الجزائرية**، المرجع السابق، ص194.

(3) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص265.

وقرر رابية بعض المشاريع السابقة[1] والتي تتجلى فيما يلي:

-تطبيق قانون 20 سبتمبر 1947 الذي يعتبر الجزائر أرض فرنسية وقيام سوستيال بزيارات لعدة أماكن بالشرق الجزائري والتي كانت منبع للثورة، وأطلع على أحوال البلاد وما تعانيه من تخلف وفقر[2].

-قام بتطبيق برنامج "سوستيال" الإصلاحي الرامي إلى تحقيق الادماج وفتح مجالات التوظيف لبعض الجزائريين[3].

وقد صرح سوستيال في أول لقاء له مع الصحافة الجزائرية أن الأهداف الرئيسية لفرنسا هي: التعليم، البناء وتسريع عجلة النمو[4]. واقترح من خلال خطابه الذي ألقاه أمام أعضاء المجلس الجزائري لحل المشكل الجزائري والذي عرف بـــ "نظرية الإدماج" التي تحتوي النقاط التالية:

-إنشاء عمالات ودوائر جديدة، بقصد تسهيل عملية المراقبة، وضبط حركة المواطنين.

-تحويل البلديات المختلطة من أجل خلق الانسجام الإداري.

-فصل الدين الإسلامي عن الدولة الفرنسية.

-تعليم اللغة العربية في المدارس الحكومية.

-فتح أبواب التكوين المهني للجزائريين للمساواة بين الجزائريين والأوروبيين.

-محاربة الأمية بواسطة اللغة الفرنسية لولائهم للأمة الفرنسية[5].

وفي اجتماع مجلس الوزراء الفرنسي بتاريخ 15 جوان 1955 أوضح الحاكم العام "جاك سوستيال" أثناء عرض مشروعه الذي سيطبق على المنطاق المحرومة، واشترط تطبيق قانون "حالة

---

[1] الغالي غربي، المرجع السابق، ص206.

[2] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص269، 270.

[3] Alistair Allan Horne, **Histoire de la guerre d'Algérie,** Éditions Albine Michel, 1987, Paris, p109.

[4] الغالي غربي، المرجع السابق، ص209.

[5] أحسن بومالي، **إستراتيجية الثورة الجزائرية**، المرجع السابق، ص199.

الطوارئ"[1] بعد أن اشتدت الحرب واستحال إيقافها، إذ قامت السلطات الفرنسية بإعلان هذا القانون في 03 أفريل 1955 وسعى جاك سوستيال للقضاء على لهيب الثورة[2].

ولقد لجأت السلطات الفرنسية إلى قانون "حالة الطوارئ" لتتجنب اللجوء إلى حالة الحصار، التي تدعوا إليها أحكام الدستور أثناء الدخول في حرب، وعند تمرد الجيش.[3]

لكن في 26 سبتمبر 1955 أعلن 61 نائباً في المجلس الجزائري معارضاتهم الشديدة لسياسة الاندماج وطالبوا بانتهاج سياسة إقامة دولة جزائرية تشكل نظاماً سياسياً وفدرالياً مع فرنسا، إلا أن سياسة الإدماج التي أعلنها سوستال عورضت من قبل السياسيين في فرنسا ورفضوا فكرة دمج الجزائر في فرنسا لأن الإدماج حسبهم يعطي حق التمثيل السياسي في البرلمان الفرنسي لـــ 8 ملايين مسلم، مما يعني خلق قوة سياسية إسلامية داخل السلطات التشريعية في فرنسا لذلك رفضه الأوروبيين، وبذلك نستنتج من خلال المشروع السياسي الإصلاحي الذي جاء به "سوستيل" ما هو إلا مناورة لإضعاف الثورة عن طريق المسلمين الجزائريين كانت مجرد أفكار وهمية هدفها الأساسي دمج الجزائر بفرنسا والمحافظة عليها باعتبارها جزء لا يتجزأ منها[4].

وبذلك سقطت حكومة ادفارفور التي بقيت مجرد حبر على ورق، وتخلت عن الحكم دون أزمة وحل البرلمان الفرنسي وأعلنت عن إجراء انتخابات نيابية جديدة في شهر جانفي 1956 باستثناء عدم مشاركة الجزائر بسبب تصاعد لهيب الثورة [5]. وفي شهر جانفي 1956 انسحب ادغارفر من السلطة وعين مكانه "غي مولي" الذي قام بعزل سوستيل من منصبه[6].

---

[1] انظر: الملحق رقم 8، ص101.

[2] لخضر شريط وآخرون، المرجع السابق، ص154.

[3] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص162، 163.

[4] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص412، 414.

[5] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص269، 270.

[6] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص415.

3 -الإصلاحات السياسية في عهد حكومة غي مولي.

اثر فوز الاشتراكيين بالانتخابات النيابية وتولي "غي مولي" السلطة منذ مصادقة البرلمان الفرنسي على النصوص التشريعية والسلطات الخاصة يوم 12 مارس 1956، وتعديل بعض القوانين بالجزائر إذا اقتضى الأمر والمعمول بها في فرنسا[1].

ولذلك قرر "غي مولي" انتهاج سياسة جديدة تتماشى مع واقع الجزائر وتتلخص في النقاط التالية[2]:

-إيقاف القتال وذلك بوقف إطلاق النار.

-إجراء الانتخابات في إطار هيئة انتخابية موحدة.

-إجراء مفاوضات مع المنتخبين الجدد لتجديد نظام الحكم بالجزائر.

قوبل مشروع "غي مولي" بالرفض من قبل المستوطنين الأوروبيين بالجزائر، إلا أنه تابع سياسة المراوغة وقد اعتمد على الوالي العام بالجزائر "روبير لاكوست" في إعداد برنامجه الخاص للإصلاحات السياسية الإدارية المستوحاة من قانون 1947، أما هذا عمد "لاكوست" إلى إعداد مشروع قانون الذي يمثل في نظر حكومة "غي مولي" الحل المعجزة والنهائي للمشكلة الجزائرية[3].

أ -**القانون الإطار La loi cadre**: [4] دامت مناقشته بالبرلمان الفرنسي 12 شهراً ويعالج النقاط التالية:

-إجراء انتخابات حرة على الطريقة الاشتراكية الفرنسية.

-قيام فرنسا بدور الوسيط والحكم بين الأوروبيين والمسلمين.

-إعطاء الجزائريين نوعاً من الاستقلال الداخلي الكامل.

---

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص271، 272.

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص421، 422.

[3] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص273.

[4] جمال قنان، المرجع السابق، ص275.

-منح الجزائريين برلمانا وحكومة وطنية مع تقسيمها إلى عدة مناطق مركزية لكل منها إدارة ومجلس نيابي.

-تخصيص الأوربيين مناطق خاصة استقلالية، أي التركيز على فكرة التقسيم ومنح الأوروبيين امتيازات بالجزائر.

-تقسيم الجزائر إلى عدة مناطق تبقى مسؤولة عن قضايا الأمن والدفاع والدبلوماسية[1].

وهذا يعني تقسيم الشعب الجزائر وتفتيت وحدته، وخلق عنصرية طائفية، وفي نفس الوقت ربط مصير الجزائر بفرنسا إلى الأبد باتحاد فيدرالي تكون فيه الأولوية للأوروبيين، وككل مرة توالت الهزائم وتفوق جبهة التحرير الوطني التي قابلت مشروع "غي مولي" بالرفض، واضطر بذلك لتعديل مشروعه.

التعديلات الجديدة على قانون الإطار La loi cadre: [2]

وقد جرت تعديلات على القانون الإطار تمتلث في: [3]:

-إعطاء الجزائريين نوعاً من الاستقلال الداخلي الكامل.

-منح الجزائريين برلمان وحكومة وطنية مع تقسيمها إلى عدة مناطق، لامركزية، لكل منها إدارة ومجلس نيابي.

-تكوين مجلس عام تمثل فيه كل هذه المناطق.

-تخصص للأوروبيين مناطق خاصة بهم يستقلون بها وحدهم، وهذا يعني الإصرار على تحقيق فكرة التقسيم، ومنح الأوروبيين امتيازات خاصة تجعلهم أسياداً بالجزائر.

وهكذا تكون حكومة "غي مولي" قد فشلت في إنجاح مشروعها الذي يهدف إلى تهدئة الوضع ورفع حد للحرب التي أرهقت السلطات الفرنسية سياسيا واقتصاديا، وبذلك سقط حومة "غي مولي" في 21 ماي 1957. [4] بـــ 250 صوت ضد 213 صوت[5].

---

[1] لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص73.

[2] انظر: الملحق رقم 9، ص102.

[3] جمال قنان، المرجع السابق، ص275.

[4] لقد كانت حكومة "غي مولي" تعتمد على تأييد الأحزاب اليمنية لها في البقاء بالسلطة، لكن هذه الأخيرة تخلت عنها وذلك بدعوى أن حكومته تنتهج سياسة منهكة للاقتصاد الفرنسي. انظر: عمار بوحوش، المرجع نفسه، ص225.

[5] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص425.

4 -الإصلاحات الفرنسية في عهد حكومة بورجيس مونوري.

بعد سقوط حكومة "غي مولي" تعرضت فرنسا لأزمة سياسية حادة [1]، قرر بعدها رئيس الجمهورية الفرنسي "روني كوتي" تكليف "بورجيس مونوري" [2] بتشكيل الحكومة الفرنسية الجديدة بعد موافقة المجلس الوطني يوم 12 جوان 1957، وكانت سياسته استمرار لسياسة الحكومة السابقة، حيث أبقى الحاكم العام بالجزائر "روبير لاكوست" وقام بتعيين "أندري موريس" وزير الدفاع "هاكس لوجون" وزير للصحراء، وهؤلاء الثلاثة نادوا بفكرة الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا[3].

وفي هذا الإطار قرر الحاكم العام "روبير لاكوست" بإتمام مشروعه الإصلاحي وعرضه على أعضاء البرلمان الفرنسي[4].

حددت ملامح سياسته والأهداف المرجوة من ورائها في مجموعة من المراسيم والتعليمات المكتوبة والموجهة إلى الضباط وصف الضباط لمختلف تشكيلات الجيش الفرنسي المتواجدة بالجزائر[5]. وقد وعدت حكومة "بورجيس مونوري" الأوروبيين المقيمين بالجزائر بعدم قيام سلطة تشريعية بالجزائر، واقترحت تغيير نظام الحكم بالجزائر وإقامة برلمان محلي بها، يعمل في إطار السيادة الفرنسية. لكن الإصلاحات السياسية بقيت على أثرها بدون حكومة لمدة 35 يوماً، ظهرت خلالها محاولات فاشلة قادتها شخصيات ذات انتماءات سياسية وعقائدية مختلفة [6]، سقطت على إثرها حكومة بورجيس مونوري يوم 30 سبتمبر 1957. [7]

---

[1] لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص67.

[2] بورجيس مونوري: شغل منصب وزير الدفاع في عهد حكومة "غي مولي" وكانت سياسته استمرار لسياسة الحكومة السابقة، لمياء بوقريوة، المرجع نفسه، ص67.

[3] Yves Courrière: **La guerre d'Alger**, **L'heure des colonels**, Tome 3, elrahma, alger, 1992, p72-73.

[4] الغالي غربي، المرجع السابق، ص211.

[5] لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص73.

[6] Yves Courrière: **La guerre d'Alger**, **L'heure des colonels**, Op-Cit, p104.

[7] لقد ساهم في الإطاحة بحكومة بورجيس مونوري جاك سوستال الذي اعتبر قوانين الإصلاح السياسي (قانون الإطار) مجحفة في حقوق الأوروبيين وتمنح للمسلمين حق المساواة في التصويت والتمثيل في البرلمان المحلي المقترح على الجزائر.

5 – الإصلاحات الفرنسية في عهد حكومة "فليكس غايار".

بعد سقوط حكومة "مونوري" تعرضت فرنسا لأزمة سياسية دامت أكثر من شهر[1]، ولهذا قام رئيس الجمهورية الفرنسية "روني كوتي" بتشكيل حكومة جديدة برئاسة "فليكس غايا" يوم 05 نوفمبر 1957[2]، حيث قامت الحكومة بمتابعة مشروع "قانون الإطار" وأدخلت عليه تعديلات وقدم للبرلمان الفرنسي يوم 31 جانفي 1958[3]، وأصبح يعرف:

مشروع قانون الإطار الجديد "La Loi nouvelle cadre"[4]:

وتتلخص خطواته العامة فيما يلي[5]:

-أن الجزائر جزء مكمل للجمهورية الفرنسية.

-تقسم الجزائر لعدة مقاطعات والتمتع بإدارة ذاتية مستقلة وصلاحيات داخلية واسعة.

-فرض تمثيل الأقليات في مختلف المجالس الإقليمية.

-توحيد الدوائر الانتخابية التشريعية والمحلية بالجزائر.

-إقامة هيئة فيدرالية بالجزائر تتمتع بإدارة ذاتية تتولى التنسيق بين الميادين الاجتماعية والاقتصادية.

-تحكيم الجمهورية الفرنسية في كل الخلافات بواسطة وزيرها القيم بالجزائر "روبير لاكوست" وبواسطة محكمة باريس تكون أحكامها غير قابلة للاستئناف ومعظم أعضائها فرنسيين.

-إقامة جمعيات إقليمية ذات سلطة تشريعية للأمور الداخلية.

وبذلك تتضح من خلال كل المشاريع السابقة أن السياسة الفرنسية تهدف لدمج الجزائر بفرنسا عملياً وتحقيق الامتيازات والتفوق للأوروبيين بالجزائر[6]، إضافة إلى تفكيك وحدة الشعب وذلك

---

[1] بوحوش عمار، المرجع السابق، ص426. وانظر: لمياء بوقريوة: المرجع السابق، ص67.

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص427.

[3] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص274.

[4] Yves Courrière: **La guerre d'Alger**, **L'heure des colonels**, Op-Cit, p108.

[5] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص274، 275.

[6] نفسه، ص276.

بتقسيمه داخل كيانات لكل منها إدارة محلية، ومؤسسات ومصالح إدارية مختلفة عن بعضها ولها علاقة وثيقة بالسلطة المركزية في فرنسا والكلمة الأخيرة في مصيرها يعود لها[1].

ردود الفعل الأوروبية والجزائرية على مشروع "قانون الإطار الجديد"[2]:

بسبب التناقضات التي شملها مشروع قانون الإطار الجديد والتي ترتكز على:

1) أن تكون المقاعد متساوية بين الأوروبيين والجزائريين على هيئة مجلس الطوائف وأن يرأسها فرنسي يشرف على تنفيذ قرارات الحكومة الفرنسية[3] الخاصة بالجزائر.

2)أن يمثل الجمعيات الإقليمية، وأن تكون لكل جمعية إقليمية الحق في التنازل عن بعض الاختصاصات وأن لا يتألف المجلس الفيدرالي إلا بعد مرور عامين على قيام الجمعيات الإقليمية.

ولكن نتيجة لفحوى هذا المشروع حقد الأوروبيون على "روبير لاكوست" وقاموا بمناهضة ضده، وقاموا بالإطاحة بالجمهورية الفرنسية الرابعة لأن هذا المشروع أعطى للمسلمين حقهم في التمثيل النيابي مثل الأوروبيين، كما رفضه قادة جبهة التحرير الوطني من جهة ثانية لأنه ينص على بقاء الجزائر خاضعة لفرنسا ونتيجة لذلك سقطت حكومة "فليكس غايار" يوم 15 أفريل 1958 بـــ 311 صوت ضد 253 صوت[4].

6 -الإصلاحات الفرنسية في عهد حكومة "شارل ديغول".

بعد سقوط حكومة "فليكس غايار" حدثت أزمة حادة في السياسة الفرنسية، بالإضافة إلى قيام الجيش بالتمرد على الحكومة والإطاحة بها في 13 ماي 1958[5]، وعي اثر هذا قدم "روني كوتي" رئيس الجمهورية الفرنسية استقالته، وطلب من ديغول تولي رئاسة الحكومة، وفي 02 جوان وافق

---

[1] جمال قنان، المرجع السابق، ص275.

[2] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص276.

[3] انظر: الملحق رقم 10، ص103.

[4] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص277.

[5] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص186.

البرلمان بأغلبية 329 صوت ضد 224 صوت على تعيين الجنرال ديغول[1] رئيس للحكومة الفرنسية، وافق ديغول مشترطا إجراء تعديلات دستورية جوهرية، تخول رئيس الجمهورية سلطات واسعة واستلم منصبه يوم 8 جانفي 1958[2].

اشترط ديغول عند تعيينه صلاحيات واسعة للانطلاق في مواجهة الثورة وعليه طالب الجمعية العامة الوطنية الفرنسية بذلك وصوت البرلمان الفرنسي بالأغلبية جعلته يكسب هذه الصلاحيات وهو ما جعله يقوم بأول زيارة له في جوان 1958 للجزائر وذهب للشرق الجزائري، حيث العمليات العسكرية قائمة والثورة على أشدها، ولاحظ بعينه آثار عمليات المجاهدين، فعاد إلى باريس للبحث عن حلول للقضاء على الثورة[3].

وبهذا بدأ ديغول في تطبيق سياسته من خلال:

أ **استفتاء 26 سبتمبر 1958**[4]: لقد جاء الاستفتاء حول موافقة الجزائريين أو عدم موافقتهم على الدستور الجديد للجمهورية الفرنسية الخامسة [5]، وحين بدأ الاقتراع أخذت القوات الفرنسية تنقل الأهالي بالقوة وتجبرهم على التصويت بنعم[6].

---

[1] شارل ديغول: رجل دولة فرنسي ولد بمدينة ليل بالشمال الفرنسي 1890، تقلد عدة مناصب وأصبح رئيسا لفرنسا الحرة منذ 7 أوت 1940، بتعد على السياسة حتى سنة 1958 عند الاستنجاد به لانقاد الوضع بالجزائر، وهو أو رئيس للجمهورية الفرنسية الخامسة، عرف بمناوراته الاستعمارية تجاه الجزائر، ويعتبر ديغول الأب الروحي للجمهورية الفرنسية الخامسة من أشهر نداءاته: أيها الفرنسيون لقد خسرنا معركة ولكننا لم نخسر الحرب وسوف نناضل حتى تحرر بلدنا الحبيب من يد الاحتلال الجاثم على صدره، توفي في 9 نوفمبر 1970. انظر: مذكرات ديغول، المصدر السابق، ص45.

[2] بشير بلاح وآخرون، المرجع السابق، ص87، 88.

[3] محاضرات الأستاذ مديني بشير أستاذ مقياس الثورة التحريرية، يوم الثلاثاء، 12 أفريل 2011، على الساعة 9:30 -11:00، جامعة غرداية، عنوان المحاضرة، سياسة الجمهورية الخامسة في مواجهة الثورة.

[4] علي كافي، المصدر السابق، ص116.

[5] المصدر نفسه، ص213.

[6] لخضر شريط وآخرون، المرجع السابق، ص209.

وبعد نهاية التصويت صرحت الحكومة الفرنسية بأن أهالي الجزائر جميعاً اشتركوا في الاستفتاء دون تخلي أي مواطن عن ذلك، وقد كانت نتائج الاستفتاء حسب التقارير الفرنسية بـــ 96.5% بنعم للدستور الجديد ونسبة 3.6% أجابوا بلا معارضة للدستور[1].

وقد قال ديغول في هذا الصدد: «أنه رغم الاستنكار الصادر من جبهة التحرير الوطني فالواقع أن ثلاثة ملايين ونصف ناخبة وناخب من أصل أربعة ملايين ونصف قد اشتركوا في الاقتراع وأن عدد الأجوبة السلبية كان ضئيلا جداً»[2].

ولقد كان هذا الاستفتاء هو الرفض، حيث أداع فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة بيانا قال فيه: «إن الاستفتاء حول الدستور الفرنسي الذي بدأ اليوم في الجزائر هو لا يحتمل على شعب يكافح في سبيل الاستقلال».

ب -**سلم الشجعان**: في 23 أكتوبر 1958 أعلن ديغول في ندوته الصحفية عن أول مبادرة سياسية منذ توليه السلطة من أجل "حل المشكل الجزائري" وفق ما يرتئيه، والمتمثلة في سلم الشجعان [3]، وتتمثل في النقاط التالية[4]:

-دعوة عناصر جيش التحرير الوطني إلى إلقاء السلاح وتسليمهم أنفسهم لأقرب مركز للجيش أو الدرك أو الشرطة.

-دعوة القيادة السياسية الخارجية أو ما سماه بالمنظمة الخارجية للتوجه لباريس لتصفية إنهاء الحوادث.

وقد عبر عن ذلك ديغول في تصريحه ما يلي: «إن أغلبية رجال الثورة قد حاربوا بشجاعة ... فليأت سلم الشجعان... كيف العمل لتنظيم نهاية المعارك؟ فحيث توجد المعارك المحلية، ليس على قادتهم إلا أن يتصلوا بالقيادة العسكرية الفرنسية، وفي هذه الحالة فإن المحاربين سيستقبلون استقبالا مشرفا، وأن الحكمة القديمة للمعارك تتطلب أن يستعمل في هذه الظروف العلم الأبيض للمعارضين،

---

[1] لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص213.

[2] الجنرال ديغول، المصدر السابق، ص68.

[3] عمار بوضربة: **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1960**، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص88، 89.

[4] لخضر شريط وآخرون، المرجع السابق، ص50، 51.

أما عن أعضاء جبهة التحرير الموجودين في الخارج... فما عليهم إلا أن يتصلوا بالسفارة الفرنسية في تونس أو في الرباط، وأن هذه أو تلك تضمن لهم الوصول إلى فرنسا، وهنا ستضمن لهم سلامتهم الكاملة، كما أضمن لهم حرية الرجوع»[1].

لكن في حقيقة الأمر أن مشروع سلم الشجعان كان الهدف منه القضاء على الثورة الجزائرية بأقل خسائر ممكنة، وزرع الخلافات والانقسامات بين قادتها ودعوة القيادة السياسية بالخارج للاستسلام الرسمي[2].

الجزائر تقرر المصير 16 سبتمبر 1959.

بعد فشل ديغول في جعل الجزائر فرنسية من خلال ما جاء في الانتخابات من تزوير، وعرض مشروع سلم الشجعات، وبعد فشل العمليات العسكرية، قدم ديغول مشروعاً جديداً، وهو بمثابة اعتراف، حيث اعترف ديغول لأول مرة وفي تصريح بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وذلك في 16 سبتمبر 1959، ومما يتلخص في تصريحه الأمور التالية[3]:

1) وعد بإجراء استفتاء حر حول مستقبل الجزائريين تمكن للمراقبين الدوليين أن يشاهدوه.

2) إن هذا الاستفتاء لن يجري قبل أربع سنوات من تحقيق التهدئة، والتي يجب أن يقل فيها عدد القتلى عن 200 شخص.

3) إن هذا الاستفتاء يخير الجزائريين بين ثلاثة حلول للقضية الجزائرية وهي[4]:

أ -**الإدماج**: أي المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع سكان الجزائر أوروبيين ومسلمين، وهذا الإدماج يتيح للجزائريين أن يمارسوا جميع الوظائف السياسية والإدارية القضائية، والحصول على جميع المرتبات والتأمين الاجتماعي والتعليم المهني، وبذلك يكون ديغول قد أعطى للشعب الجزائري

---

[1] لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص214.

[2] عمار بوضربة، المرجع السابق، ص89.

[3] عمار ملاح، المصدر السابق، ص214.

[4] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 285. وانظر: عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 94، ولمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص 68. وانظر: عمار ملاح، المصدر السابق، ص214.

تمتعه بكل حقوقه والمزايا التي على الفرنسيين أنفسهم في بلادهم. وكان ديغول يميل إلى هذا الحل لأنه يرى فيه الحل الأنسب للحفاظ على الجزائر كمقاطعة فرنسية[1].

ب -**الاتحاد الفيدرالي**: (**الحكم الذاتي في ظل حكم فرنسي فيدرالي**). وهو أن يقوم الجزائريون بتشكيل حكومة جزائرية تتشكل من وزراء جزائريين، وتعتمد الحكومة على تأييد فرنسا، وإعانتها، وفق تعاون وثيق في مجالات عدة كالاقتصاد والتعليم والعلاقات الخارجية، كما يتم تطبيق النظام الفيدرالي على كافة الشعب داخلياً ، بحيث أن الجاليات الفرنسية والعربية والقبائلية والإباضية وغيرها من الجاليات التي تقطن به تجد الظروف المواتية لتعيش عيشة هادئة[2].

لقد كان هدف ديغول من هذا المقترح هو خلق مشكلة عنصرية طائفية بالجزائر وذلك من خلال تقسيمها إلى جاليات متعددة[3].

ج -**الانفصال**: لقد حذر ديغول من هذا الحل، حيث قال إنه إذا تحقق الانفصال عن فرنسا فإنها تتجلى عن مد الجزائر بالثروات والمليارات[4].

وقال أيضا إن هذا الاختيار سينجر عنه انتشار البؤس والفوضى [5]، كما هدد بتقسيم البلاد إلى ثلاثة أقسام: قسم خاص بالفرنسيين والعملاء والمعمرين، وقسم خاص بالانفصاليين، وهذا النوع يؤدي إلى فقر مدقع وفوضى ومجزرة شاملة، أما القسم الثالث فهو الصحراء، فهي منطقة خاصة لفرنسا، خاصة بعد اكتشاف البترول 1956، وبدأت تهتم بها وذلك لاستغلال النفط ولجلب رؤوس الأموال للخزينة الفرنسية، وذلك لتعويض النفقات التي خسرتها في الحرب ولتطوير الصناعة العسكرية وإقامة التجارب النووية[6].

---

[1] رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 346، 347.

[2] عمر بوضربة، المرجع السابق، ص94. وانظر: رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص347. وانظر:لخضر شريط وآخرون، المرجع السابق، ص58.

[3] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص286.

[4] ديغول، المصدر السابق، ص87.

[5] لخضر شريط وآخرون، المرجع السابق، ص232.

[6] عبد العزيز بوقاب وآخرون: **قضية فصل الصحراء عن الشمال (1958-1962)**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في التاريخ، المركز الجامعي بالوادي، 2009-2010، ص24.

كما قال أيضاً أن الجزائريين الذين يريدون أن يظلوا فرنسيين لن تتخلى عنهم فرنسا، وأنها ستعمل ما في وسعها لتجمعهم في مكان معين، وتشرف على أموالهم وأرواحهم[1].

ومن خلال هذه المقترحات والشروط التي وضعها ديغول رفض هذا المشروع من طرف الحكومة المؤقتة وأيضاً من قبل قادة الجيش الفرنسي والمستوطنين[2].

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص285.

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص439.

ثانياً: الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية

1 –الجانب الاقتصادي: لقد كانت السلطات الاستعمارية تظن بأن اندلاع الثورة يعود لأسباب اقتصادية واجتماعية بالدرجة الأولى لذلك قامت ببعض الإصلاحات ضنا منها أنها ستقضي على الثورة ومن بين هذه الإصلاحات نذكر:

أ –**إصلاحات جاك سوستيل:** بعد قيام سوستال بزيارة إلى الأماكن التي اندلعت فيها الثورة كالأوراس وبسكرة والجنوب القسنطيني، واكتشف مخلفات الثورة والأوضاع المزرية والبؤس الذي يعاني منه الجزائريون، فقد سلسلة من المشاريع الاقتصادية في جويلية 1955، موليا الأهمية للزراعة التقليدية، وفي الصناعة اقترح تخفيض الطاقة وأنشأ عدة مجموعات عمل في المستويات الدنيا للإدارة الجهوية والمحلية من أجل العمل على التطوير الاقتصادي في إطار خطة تمتد لعشر سنوات وفي المجال الزراعي وضع مشروع إنشاء وحدات فلاحية تعاونية لصغار الفلاحين تحت إشراف فلاحي واستحدث صندوق مزدوج فرنسي جزائري للإصلاح الزراعي، يقسم فيه الفلاح الجزائري نصف المحصول مع صاحب الأرض، وإلغاء الفرنك الجزائري واستبداله بالفرنك الفرنسي، مع إنشاء بنك مختلط[1]. وبذلك يمكن ذكر هذه الإصلاحات حسب العناصر التالية[2]:

–إصلاح نظام العقار: وذلك من أجل تسهيل المبادلات وتنظيم الملكية العقارية، وتجميع الاستغلالات الريفية وإصدار عقود الملكية[3].

–إنشاء صندوق التوسيع والعصرنة الريفية ومهمته هي كراء الأراضي الزراعية وضمان قروض للفلاحين.

–إلغاء نظام الخماسة وتعويضه بنظام المناصفة، وقد كان ذلك من أجل الهاء الجزائريين وشدهم إلى الأرض لعدم التحاقهم بصفوف جبهة التحرير الوطني.

---

[1] طاس براهيم: **السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956–1958**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2008–2009، ص226، 227.

[2] Alistair Allan Horne, Op-Cit, p111- 112.

[3] العربي الزبيري، المرجع السابق، ص110.

-يوسع الصناعات الخفيفة قصد خلق الوظائف ومناصب الشغل التي تمتص طوابير العاطلين قبل أن تمتد إليهم يد الثورة.

-تطوير وتوسيع النشاط الصناعي بواسطة تقديم التحفيزات وتشجيع المؤسسات الصناعية والتجارية[1].

-تخفيض أسعار الطاقة الكهربائية، وتوحيد أسعارها بمثيلاتها في فرنسا.

-رفع قيمة مساهمة فرنسا في الجزائر إلى 15 مليار فرنك، وتخفيض الضرائب في الجزائر بالتدريج مع مناشدة المقاولين والصناعية الفرنسيين للاستثمار في الجزائر من خلال منحهم امتيازات ضريبية ومن أجل ربط الوزارات الفرنسية بالأوساط المهنية تقرر تأسيس محافظة التصنيع[2].

ب -**إصلاحات روبير لاكوست**: حدد "لاكوست" ملامح سياسة الاقتصادية والأهداف المرجوة من ورائها في مجموعة من المراسيم والتعليمات المكتوبة الموجهة إلى الضباط، وقد تضمنت هذه الإصلاحات مايلي[3]:

-قام بتأسيس صندوق حيازة الملكية الريفية ومهمته توزيع الأراضي التابعة لأملاك الدولة أو لبعض الشركات الفلاحية الفرنسية والأوروبية التي تم شرائها من كبار المستوطنين، على العائلات الجزائرية المحرومة بعد تهيئتها وتجهيزها[4].

إضافة إلى ذلك فقد نص مرسوم 17 مارس 1956 على بعض الإجراءات يمكن تلخيصها فيما يلي

-رفع الحد الأدنى من أجرة العامل الفلاحي في 340 فرنك إلى 440 فرنك.

-تأميم صناعة الحلفاء[5]

-إعادة تنظيم القروض الفلاحية بواسطة تأسيس التعاونيات والصندوق الجزائري للقرض الفلاحي، وتعيين عدد من المحافظين الحكوميين للإشراف على عملية توزيع القروض والمساعدات[6].

---

(1) الغالي غربي، المرجع السابق، ص211.

(2) المرجع نفسه، ص211.

(3) جمال قنان، المرجع السابق، ص275.

(4) يحي بوزعز، المرجع السابق، ص275

(5) لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص73.

(6) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص225.

-إلغاء نظام الخماسة وتعويضه بنظام الاستئجار الذي يعتمد على اقتسام قلة الأرض بين المستأجر والمؤجر، وقد مس هذا الأجر حوالي 155.000 ألف خماس يشتغلون في حوالي 110.000 ملكية زراعية[1].

ج -**مشروع قسنطينة**: جاء بهذا المشروع الجنرال ديغول وأعلن عنه عند زيارته لمدينة قسنطينة يم 13 أكتوبر 1958، يرجع من خلاله أن أسباب الثورة إلى عوامل اقتصادية[2]، وكان الهدف من هذا المشروع هو كسب الرأي العام العالمي وإيهامه بأن فرنسا تعمل جاهدة على تحسين أوضاع الجزائر وتنميتها، وأهم ما جاء في هذا المشروع ما يلي[3]:

- فتح مجالات العمل أمام الجزائريين في فرنسا بنسبة 10%.
- فتح مجالات أمام أكبر عدد ممكن من المسلمين الجزائريين بحيث ينبغي إحداث 400 وظيفة جديدة خلال 5 سنوات القادمة[4].
- ضمان زيادة نسبة الدخل الوطني الجزائري بنسبة مساوية لنسبة الزيادة في فرنسا بذاتها.
- توزيع 250 ألف هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة على الفلاحين الجزائريين[5].
- تطوير الجزائر صناعياً حتى تصبح قادرة على مسايرة العصر الحاضر.
- القضاء تدريجياً على الفروقات في المستوى المعيشي بين الجزائر وفرنسا وضمان التعايش السلمي مستقبلا بينهم[6].

2 -الإصلاحات الاجتماعية:

التعليم: كان التعليم في الجزائر سنة 1830 أفضل مما هو عليه في فرنسا، حيث لقي التعليم انتشار واسعاً في الأوساط الجزائرية، ويقول في هذا الصدد الرحالة الألماني فيلهام شيبمبر أثناء زيارته للجزائر

---

[1] الغالي غربي، المرجع السابق، ص212.

[2] عمار ملاح، المصدر السابق، ص212.

[3] علي كافي، المصدر السابق، ص118.

[4] عمر بوضربة، المرجع السابق، ص88، 89.

[5] لخضر شريط وآخرون، المرجع السابق، ص58، 59.

[6] الغالي غربي، المرجع السابق، ص211.

سنة 1931: «لقد بحث عن قصد عن عربي واحد في الجزائر يجهل القراءة والكتابة غير أنني لم أعثر عليه في حين أني وجدت ذلك في بلدان جنوب أوروبا، فقلما يصادف المرء هناك من يستطيع القراءة». لكن بفضل "مهمة التمدن" التي قام بها الجيش الفرنسي لمساعدة الجزائريين على الانتقال إلى عالم متحضر انقلب الوضع رأساً على عقب[1]، بسبب سياسة التجهيل التي اتبعتها فرنسا عند اندلاع الثورة التحريرية قام الاستعمار الفرنسي بمحاربة التعليم الحر وغلق المدارس الحرة والزج بمعلميها [2] في السجن ومحاكمتهم بأحكام زاجرة كأنهم مجرمون [3]. بالإضافة إلى فرض غرامات باهظة على البعض الآخر، وذلك بتهمة التعليم بدون رخصة وتشريد تلاميذها، وبقي معظم محرومين من تعليم المدارس العمومية ما عدا عدد قليل منهم في المدن الكبرى[4].

وقد كانت نسبة التلاميذ المسجلين في المدارس الحكومية عند اندلاع الثورة لا يفوق 15% حسب سجل 117-293 من 1.990.000 في سن الدراسة، ومن بين 460.000 طفل وطفلة في سن الدراسة لم يسجل منهم إلا 104.000 سنة 1958، أي سنة تطبيق مخطط قسنطينة الذي وضع لأسباب سياسية معروفة وباسم اجبارية التعليم العمومي، فكانت النسبة المئوية تقدر بـــ 22.7% من الأولاد و 18.2% من البنات، ولذلك عملت سياسة ديغول على عزل الشعب الجزائري عن وطنه وذلك عن طريق تلقينه تعليماً استعمارياً ينسيهم ماضيهم ويربطهم بفرنسا مادياً ومعنوياً، حيث تم بناء 2500 قسم عمومي عوض 2000، كما أن عدد التلاميذ في المدارس الابتدائية ارتفع خلال ثلاث سنوات بنسبة 70%[5].

---

[1] طاس إبراهيم، المرجع السابق، ص230.

[2] أعمال الملتقى الوطني حول إستراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة، ص27.

[3] الطاهر زرهوني، المرجع السابق، ص35.

[4] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص85.

[5] لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص95.

وبناء على المعطيات الديمغرافية الرسمية، ومقارنتا بعدد المسجلين من السكان، فإن النسبة المئوية تكون أضعف من التي ذكرت فلم تكن نسبة المسجلين في ولاية وهران إلا 10% وفي مستغانم 4% وتلمسان 5% وتيارت 3% وهذا التباين في التعليم مقصود من قبل السلطات الاستعمارية.

أما على مستوى التعليم الثانوي فكان عدد التلاميذ الجزائريين المسجلين سنة 1985 ضئيلاً مقارنة بعدد التلاميذ الفرنسيين والجدول التالي يوضح ذلك[1]:

الولايات	الجزائريون المسجلون		مجموع الجزائريين	الفرنسيون المسجلون		مجموع الفرنسيين	المجموع الكلي
	البنون	البنات		البنون	البنات		
وهران	700	223	923	5.460	4.219	9.697	10.602
مستغانم	333	81	414	915	114	1.059	1.473
تلمسان	753	219	972	321	338	659	1.631
تيارت	99	21	120	225	125	350	470
المجموع	1.885	511	2.429	6.921	4.826	11.747	14.176

- **محاربة الثقافة الإسلامية:** لقد سعت السلطات الاستعمارية لطمس الهوية الجزائرية، خاصة لما اندلعت الثورة، حيث قام المعمرون بتنظيم حملات تستهدف مكافحة الثقافة الإسلامية، وإلغاء استعمال اللغة العربية كلغة رسمية ثانية في كافة القطر الجزائري، وتم إغلاق المدارس الحرة التي كانت في نظرهم مراكز ضد فرنسا تلقن مبادئ الحضارة العربية الإسلامية وتبث الوطنية، وتزرع في الشعب روح التسلح بالإيمان والعلم لمكافحة الاستعمار، كما منع المعمرون بيع الجرائد والمجلات والكتب باللغة الوطنية وبذلك أصبحت اللغة العربية غريبة في وطنها اثر الإجراءات الجائرة موضوعة في المؤسسات التعليمية الحكومية في درجة أدنى من اللغات الأجنبية.

[1] الطاهر زرهوني: مرجع سابق ، ص 32.

وقد خصصت حصص لتدريس اللغة العربية وتكون في غالب الأحيان مشوشة من طرف تلاميذ غير جديين يؤدون خلال تدريسها فروضا تتعلق بمواد أخرى وهذا يتنافى وأساليب التدريس القديمة والحديثة، كما شهدت هذه الفترة نقص في الكتب إضافة إلى عدم جديتها وفائدتها لأسباب ما.

أما على مستوى التعليم الابتدائي فكانت لا تدرس إلا في المؤسسات الحكومية جد قليلة، توجد في الأحياء المسماة بالعربية، لمدة ساعتين أو ثلاث في الأسبوع.

كما ضاعف المعمرون قواهم لمعارضة انتشار تدريس اللغة العربية في المؤسسات الحكومية، والحرة على جميع المستويات.

كما قام أساتذة جامعيون مسؤولون عن التعليم بحملة ضد اللغة العربية فصرحوا عن طريق لائحة مؤرخة في مارس 1957 بأن اللغة العربية الدارجة لهجة معدومة من كل قيم أدبية لا حاجة إلى تدريسها، وبأن اللغة العربية الفصحى لغة ميتة غريبة عن الجزائر ولا تحمل شيئا، وأما اللغة العربية الحديثة فهي كذلك لغة أجنبية تعبر عن أفكار وطنية عربية ولا يتقنها إلا عدد ضئيل من المثقفين.

كما ألحوا على إبقاء برامج اللغة العربية الموضوعة سنة 1945 لا يدخل عليها أي تعديل قبل استشارة المجلس الأعلى الفرنسي للتربية الوطنية الهيئة الوحيدة المسؤولة على القطاع ورفضوا رفضا باتا تعليمها كمادة إجبارية في مدارس الجزائر[1].

في حين كانت السلطات الفرنسية تغلق في المدارس وتسجن في المعلمين، وتفرض في سياسة التجهيل على الأهالي من جهة فقد كانت تسعى لإصلاح الأوضاع الثقافية كما تدعي من جهة أخرى، ودلك للفت انتباه الشعب الجزائري ،وإغرائه ببعض الإصلاحات التي كان يطالب بها من قبل، وهي ترفضها ،ومن دلك مثلا الإصلاحات التي جاء بها جاك سوستيل، المتمثلة في ما يلي:

- استقلال الدين الإسلامي عن الإدارة الفرنسية .
- تعليم اللغة العربية في المدارس الحكومية .
- محاربة الأمية بواسطة اللغة الفرنسية ،و دلك قصد تقريب الجزائريين أكثر إلى الأمة الفرنسية

[1] الطاهر زرهوني : مرجع سابق ، ص 30.

فتح أبواب التكوين للجزائريين حتى يشعر الشباب خاصة بأن هناك مساواة بينه وبين أبناء المعمرين[1].

و عند مجيء ديغول، ومن خلال مشروع قسنطينة أقر عدة مشاريع في هدا المجال، ومنها بناء المدارس، وفتح مراكز للتكوين المهني للشباب، ولدلك ومن خلال هدا فتح ديغول باب الصراع الثقافي على أوجه بالسماح لكل تلميذ بالالتحاق بالمدارس في أي شهر من شهور السنة الدراسية، حيث كانت التسجيلات تتم في كل وقت، حتى في أواخر شهور السنة الدراسية[2].

ومن بين المشاريع الجهنمية التي وضعتها فرنسا في هدا المجال نذكر ما يلي:

التلفزيون : في نهاية سنة 1956 أقامت السلطات الفرنسية معرضا للتلفزيون هو الأول من نوعه في مدينة الجزائر، حيث قيل إن آلاف الكيلو واط من الأفلام، والصور قد عرضت على الجمهور الزائر الذي بلغ 40 ألف نسمة، وقد دام هذا المعرض تسعة أيام، شارك فيه فنانون جاؤوا من باريس، وقد كان المشرف على هدا المعرض روبير لاكوست، حيث استغل هذا الأخير أجهزة الإعلام لمهاجمة الثورة، والكذب على الفرنسيين بأن النصر على الأبواب[3].

الإذاعة: لقد قام جاك سوستيل بفتح دار للإذاعة في الجزائر في 19 سبتمبر 1958[*]، وقد قال في هدا الصدد إن الإستيديوهات، والمؤسسات، والمكاتب، والآلات، والأجهزة تشكل مجموعة نادرة في إفريقيا، وإن فرنسا تستطيع أن تقوم في هذه البلاد بهده الإنجازات التي تسمو بالإنسان إلى المراتب العليا من الرقي، والتمدن، وهو ما يدعوا إلى التقدم، والتفاؤل، وبعث رسالة السلام، والوئام[4].

---

[1] محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر**، مرجع سابق، ص ص 110،111.

[2] حسان صحبي: **النظام التربوي الاستعماري 1830-1962** ، رياض العلوم للنشر والتوزيع ، ط 1 الجزائر، 1426هـ-2005 م، ص158.

[3] أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي –مرحلة الثورة 1954-1962** –، دار الغرب الإسلامي ،ط1 ،بيروت ، 2007، ص 233.

[*] لقد تولى جاك سوستيل وزارة الأخبار في حكومة ديغول الجديدة.

[4] أبو القاسم سعد الله : المرجع السابق، ص 234.

لقد كانت السلطات الفرنسية تسعى من وراء دلك إلى تضليل الرأي العام العالمي، ودلك من خلال إذاعة، وبث كل ما يحسن إلى فرنسا، ويلمع صورتها، ويخفي كل ما تقوم به من جرائم في حق الشعب الجزائري هدا من جهة، ومن جهة ثانية محاولة إغراء الشعب الجزائري وإلهائه عن الثورة، ومساعدة المجاهدين

ومن خلال ما تقدم نستنتج أن السلطات الفرنسية قامت بكل ما في وسعها لإخماد نار الثورة مند بدايتها، ولما اشتدت الثورة قامت فرنسا بتصعيد عملياتها، واستراتيجياتها في قمع الثورة سواء كان دلك بالقوة، أو اللين وعلى جميع الأصعدة، لكنها في الأخير لم تستطع دلك، واضطرت في الأخير إلى انتهاج سياسة الإصلاحات السياسية والإدارية وعند عدم نجاعتها اضطرت إلى القيام بإصلاحات اجتماعية واقتصادي ضنا منها أن الثورة تعود لهذه الأسباب.

الخلاصة:

ما يمكن أن نخلص إليه في الأخير هو أن السلطات الفرنسية كانت ترمي من وراء سياستها الإصلاحية والمتمثلة في تقديم المساعدات للسكان من خلال إنشاء المساكن والمستشفيات وتوظيف سكان محليين في المناصب التي تخلى عنها أصحابها وفتح ورشات عمل للبطالين والإصغاء للسكان وتلبية احتياجاتهم، وتقديم المساعدات لهم، وقد خصصت ميزانية بثلاثة مليار فرنك، وضعت تحت تصرف الإدارة العامة لتوزيعها على مختلف الولايات، وفي مجال السكن كان هناك التفات نحو تطوير السكن الريفي بمنح مساعدة خاصة لسكان الريف تصل إلى 150 ألف فرنك للشخص، تعطى له في شكل مواد بناء وتتم عملية البناء تحت مراقبة محافظة إعادة البناء، كما تم تقديم قروض بنكية لبناء السكنات بلغت سنة 1956، 141 مليون فرنك[1]، كما قدمت من جهة أخرى مساعدات للسكان من خلال توسع الملكيات للمسلمين، وتقديم المساعدات المالية لهم بشراء الأراضي التي لم تستغل بعد[2].

---

[1] طاس إبراهيم : المرجع السابق، ص 234، 235.

[2] صلاح العقاد: **الجزائر المعاصرة**، مطبعة الرسالة، دون بلد طبع، 1963-1964. ص 93.

كما قامت السلطات الاستعمارية باستمالة الشباب عن طريق تكوين مراكز الاهتمام بالشباب وتكوين مدربين سنة 1957 في أسلاك الخدمة العسكرية، ويتم التدريب خلال 4 أشهر ويتم التدريس على مواد أساسية كالتربية المدنية والتربية البدنية والأخلاقية من أجل إيصال رسالتهم الاستعمارية وتكوينهم على المبادئ الفرنسية بهدف جعلهم مواطنين فرنسيين صالحين مخلصين لفرنسا، ويتم إقناعهم بالابتعاد عن الثورة، وعدم التجنيد في صفوفها، كما تأسست مدارس أخرى خاصة بالبنات سنة 1959.[1]

وتجلت هذه الإصلاحات الاجتماعية في زرع اليأس في عزائم الشباب بقمعهم بالقوة والتحدث لهم عن خطا الموت وعواقبه وصرفت اهتمامهم عن الثورة بهذه الوسائل لكسب الوقت والوصول إلى حل أنسب لها[2].

[1] أعمال الملتقى الوطني، حول إستراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة، ص24، 25.

[2] عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 30، 31.

الفصل الرابع

الحرب الدبلوماسية

بين الوفد الجزائري وفرنسا

أولاً: القضية الجزائرية في المؤتمرات الدولية.

ثانياً: المفاوضات السرية بين الإدارة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني.

ثالثاً: التسوية السياسية لمسألتي تونس والمغرب.

رابعاً: الدبلوماسية السياسية الفرنسية لفصل الصحراء.

لقد اتخذت الدبلوماسية كوسيلة استطاعت من خلالها الجزائر الظهور على الساحة الدولية رغم انتزاع الاستعمار هويتها على مستوى العلاقات الدولية، إلا أن وفد جبهة التحرير الوطني جابه ذلك بكل الوسائل الممكنة لتدويل قضيته على مستوى المحافل الدولية، وتجلت أهدافه منذ الوهلة الأولى في بيانه 1 نوفمبر 1954، خاصة في الميدان الخارجي الذي حاولت من خلاله تدويل القضية الجزائرية بكل الوسائل السياسية الرامية إلى تحقيق الاستقلال، إلا أن خساسة المستعمر وتمسكه بالبقاء في الجزائر، وجعلها جزء لا يتجزأ من فرنسا، جعله يخوض مفاوضات سرية بين الطرفين، كما سعت فرنسا إلى تسوية سياسية لقضيتي تونس والمغرب من أجل التفرغ للقضية الجزائرية التي ازدادت قوتها واتسع لهيبها عبر كامل التراب الوطني.

أولاً: القضية الجزائرية في المؤتمرات الدولية.

1 -مساعي جبهة التحرير الوطني لتدويل القضية الجزائرية.

لقد حرص قادة الثورة الجزائرية على الاهتمام بتدويل القضية الجزائرية في بيانها النوفمبري [1]، وجعلها مسموعة لدى الرأي العام العالمي، وتجسد هدف الثورة الخارجي في طرح القضية الجزائرية وأخذها نحو العالمية، بمشاركة وفد جبهة التحرير الوطني في العديد من المؤتمرات كمؤتمر باندونغ المنعقد في 24 أفريل 1955، بمبادرة من المجموعة الأفرو آسيوية، التي ناصرت قضية الشعب الجزائري ومساندتها في تسيير شؤونها واستقلالها[2].

وقد فتح هذا الدعم الطريق نحو هيئة الأمم المتحدة التي أسفرت رسميا برسالة مؤرخة في 26 جويلية 1955 موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، والصادرة من طرف 14 بلدا[*] مشاركا في مؤتمر باندونغ، مطالبين بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة، وقد أكدوا على فكرة حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، وبينوا أن الجزائر سلبت من حقها،

---

[1] عمار قليل: المرجع السابق، ص 225.

[2] المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الدبلوماسية الجزائرية من 1830-1962، ط2، الجزائر، 2007، ص 144.

[*] الدول المشاركة هي: أفغانستان، العربية السعودية، برمانيا، مصر، الند، أندونيسيا، إيران، العراق، لبنان، باكستان، سوريا، تيلاندا، اليمن.

وذكرّوا بتدخل العربية السعودية والأمين العام للجامعة العربية، وأمام هذا رفض مكتب الجمعية العامة في جلسته 103، طلب التسجيل في جدول الأعمال[1].

2 محاولات فرنسا لإحباط تدويل القضية الجزائرية.

قامت الجمعية العامة بمتابعة مسألة التسجيل في جلستها (530) طيلة شهر سبتمبر بحضور وزير الخارجية الفرنسي "أنطوان بينو"، الذي ذكر بأن الجزائر فرنسية وذلك بمقتضى مرسوم 1834، وأنه ليس هناك دولة جزائرية إطلاقا، وأن جميع المواثيق الدولية الموقعة تقر بأن الجزائر فرنسية، وأشار بأن الاختلافات العرقية والدينية لا تبرر الانفصال[2]، وحذر الجمعية العامة من اتخاذ أي قرار يؤدي إلى اضطرابات، ومما جاء في تصريحه: «إن وجهت نظر بلدي هو أن القرار الذي ستتخذونه يؤدي إلى اضطرابات وأكثر خطورة للأمم المتحدة من فرنسا ذاتها»[3].

وكانت نتيجة النقاش لصالح القضية الجزائرية بـــ 28 صوت ضد 27 صوت وامتنعت خمسة دول عن التصويت وعليه فقد رفقت توصية المكتب وسجلت القضية الجزائرية في جدول الأعمال في 30 سبتمبر 1955، وأمام هذا النجاح قررت فرنسا أن لا تشارك في الجمعية العامة إن طرحت القضية الجزائرية، وصرح وزير خارجيتها "بينو" أن الحكومة الفرنسية تعتبر كل ذلك باطلا ولا قيمة لكل التوصيات التي تتخذ في هذا الشأن وانسحب الوفد الفرنسي من الجمعية العامة في 1 أكتوبر 1955.[4]

ولم يعد الوفد الفرنسي إلا في 25 نوفمبر 1955 عندما أجلت مناقشة القضية الجزائرية، بدعوى أنها ستعمل على تسويتها داخليا، ولقد نجحت في سحب القضية من جدول أعمال الدورة

---

[1] ينص مرسوم 12 جوان 1834 على أن تصبح الجزائر جزءا من الممتلكات الفرنسية.

[2] علي تابليث، المرجع السابق، ص29.

[3] عمار رخيلة، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني، 1954- 1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص96، 97.

[4] المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أو نوفمبر، القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة 1957- 1958، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص57، 58.

العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة إلا أنها فشلت مع حلفائها في إلغائها من التسجيل نهائيا في جدول أعمال دورات الأمم المتحدة، بحيث بقيت قابلة للنقاش في أي دورة مستقبلية[1].

ومع تزايد لهيب الثورة الجزائرية واشتداد ضرباتها في مطلع 1956، سارعت فرنسا إلى منح الاستقلال للمغرب الأقصى في 2 مارس 1956 وتونس في 25 مارس من نف السنة، وهذا للتفرغ للقضية الجزائرية، كما قامت بإلقاء القبض على قادة الثورة بالخارج، وهذا عن طريق اختطاف طائرة الوفد المتوجهين لتونس لعقد اجتماع لدراسة القضية الجزائرية، بعد اتصالات عديدة بين ممثلي المغرب العربي وممثلي فرنسا، وهذا وقوفا أمام المساعي الدبلوماسية الحثيثة للوفد الخارجي الهادفة لإيجاد حل للقضية الجزائرية[2].

كما قامت فرنسا بالمشاركة بالعدوان الثلاثي على مصر في 21 أكتوبر 1956 لمساندة مصر للثورة الجزائرية، وللقضاء على الدعم المصري المادي المعنوي، إلا أن هذه الأحداث أكدت وزادت من قيمة القضية الجزائرية وتأثر الرأي العام الدولي بها، وأصبحت بذلك محل اهتمام ونقاش في الجمعية العادية للأمم المتحدة في دورتها الحادية عشر، التي انعقدت في 12 نوفمبر 1956 إلى 8 مارس 1957.[3]

وقد أحيلت القضية للدراسة أمام اللجنة الأولى التي اجتمعت في 4- 13 فيفري 1957 في 17 جلسة، وشاركت فرنسا بفعالية في المناقشة وبتحفظ جدي عن طريق ممثلها "بينو" الذي صرح بأن: «فرنسا لم تعترف ولن تعترف إطلاقا بأهلية الأمم المتحدة لدراسة مشكلة اعتبرها القانون الدولي كأمر داخلي»، وأشار الوفد الفرنسي بأن الحكومة الفرنسية قد بدأت مؤخرا بالقيام بإصلاحات شملت كافة الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[4].

---

[1] القضية الجزائرية للمرة الثالثة، المجاهد، العدد 11، 1957، ص1.

[2] إدريس خضير، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830– 1962**، ج2، (د. ط)، دار الغرب، 2005، ص152.

[3] ازغيدي لحسن، المرجع السابق، ص161.

[4] علي تابليت، المرجع السابق، ص30.

كما أوضح انتهاج فرنسا لسياسة التهدئة زاعما المحافظة على سلامة السكان وممتلكاتهم، حيث قال: «...بأن فرنسا تريد تحرير الجزائريين من الإرهاب الذي يعيشون فيه، ثم جمع الجماعتين الإسلامية والفرنسية للعيش معا وزيادة تِقتهم المشتركة في فرنسا الأم». وتحقيق الهدف السياسي دون تدخل أجنبي والمساعدة للمتمردين[1].

كما تم مناقشة قرار حق تقرير المصير الذي قوبل بالرفض من قبل الوفد الفرنسي، حيث قُدِم عرض بديل، تمثل في وقف إطلاق النار من غير شروط، وإجراء انتخابات، ثم مفاوضات [2]، وبعد انتهاء المداخلات انتقلت اللجنة إلى التصويت على المشروع الذي قدمته الدول الافروآسيوية في 13 فيفري 1957، والذي طالب باعتراف فرنسا بحق تقرير الشعب الجزائري لمصيره والتفاوض لإيجاد تسوية سلمية[3].

وأمام اشتداد المطالبة بحق تقرير المصير أعادت الجمعية العامة مناقشة القضية الجزائرية في جلستها العلنية يوم 15 فيفري 1957، وتم خلالها التصويت على 75 صوت بنعم لدراسة القضية، في حين امتنعت بريطانيا و لم تشارك فرنسا في التصويت[4].

وتجددت اللقاءات مرة أخرى وذلك بعقد الدورة الثانية عشر للأمم المتحدة من 17 سبتمبر إلى 14 ديسمبر 1957، وتم تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية، وقامت اللجنة بدراسة المسألة في 14 جلسة من 27 نوفمبر 1957 إلى 6 ديسمبر 1957 بمشاركة ملك المغرب "محمد الخامس" والرئيس التونسي "لحبيب بورقيبة"، في حين قام ممثل الوفد الفرنسي "بينو" بتكثيف اتصالاته مع الوفدين المغربي والتونسي من أجل التنازل، وأن يتم التطرق إلى إنهاء القتال فقط، دون التعرض للمفاوضات أو المحادثات، إضافة إلى عدم التعرض لتسوية القضية الجزائرية[5].

---

[1] المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص64، 65.

[2] عثماني مسعود، المرجع السابق، ص660.

[3] المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، القضية الجزائرية، المرجع السابق، ص65، 67.

[4] عمار ملاح، المصدر السابق، ص222، 223.

[5] علي تابليت، المرجع السابق، ص30.

في حين أكد "بينو" أثناء تدخله أن فرنسا تعتبر الجمعية العامة للأمم المتحدة غير مؤهلة لدراسة هذه النقطة، وأشار إلى الإصلاحات التي أجرتها فرنسا في الجزائر إضافة إلى مشروع قانون الإطار، في ذات الوقت صرح بالمقترحات الفرنسية الثلاث والمتمثلة في: وقف إطلاق النار، الانتخابات، ثم المفاوضات[1].

في حين أرادت الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال هذه الجلسات الوصول إلى المحادثات والتفاوض بالوسائل السلمية الأخرى التي تقر بحق الشعوب في تقرير مصيرها، وحقها في الحرية، عن طريق الاستقلال، هذا وقد حاول ممثل الوفد الفرنسي "بينو" استعمال الصحافة الفرنسية في تأويل القرار، وحاول استمالة الأمم المتحدة في إعطاء تقتها لفرنسا مرة أخرى بقولها: «استعمال الوسائل الودية الأخرى»، وهذا منتهى التضليل[2].

إلا أن هذا لم يمنع جبهة التحرير الوطني من الرد على ذلك قائلة: «إن المعركة الحقيقية ليست هنا وإنما هي في ميدان القتال، أما ما كنا نريده من الأمم المتحدة فهو أن تعترف بحقنا الطبيعي لا أن تتولى هي افتكاكه لنا من يد فرنسا... وإن كنا نود أن لو كانت أكثر وضوحا في اعترافها، حتى تسد جميع السبل الملتوية للتأويلات الفرنسية». ولكن وقوف أمريكا وتخاذل فرنسا مع حلفائها أمام هيئة الأمم المتحدة أعاق الحلول السلمية للقضية الجزائرية[3].

إلا أن جبهة التحرير الوطني بعد معرفة التخاذل والتحالف لصالح فرنسا، عزمت على مواصلة كفاحها لتحقيق المزيد من المكتسبات والنجاحات لصالح القضية الجزائرية واستمرت مناقشتها للقضية من سنة 1955 إلى غاية الدورة السادسة عشر سنة 1962 التي طالبت بالتفاوض بغرض التوصل إلى تقرير مسير الشعب لمصيره والاستقلال[4].

---

[1] عثماني مسعود، المرجع السابق، ص661.

[2] سياسة فرنسا في الأمم المتحدة رغم حلفائها، المرجع السابق، ص6.

[3] المرجع نفس، ص6.

[4] المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الدبلوماسية الجزائرية، المرجع السابق، ص145.

ثانياً: المفاوضات السرية بين الإدارة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني.

لقد كان موقف فرنسا من قيام الثورة هو الرفض التام لإجراء أي اتصال مع من تسميهم بالفلاقة[1]، والخارجون عن القانون والإصرار على أن المفاوضات الوحيدة هي الحرب، وهذا ما صرح به "فرانسوا متيران" أمام لجنة الشؤون الداخلية في البرلمان الفرنسي، أن المفاوضات مع هذا البلد (الجزائر) في هذا المجال ستكون الحرب، وكان هذا الإصرار ناتجا عن اعتقاد الساسة الفرنسيين بأن ما حصل في الجزائر ليس إلا حوادث عارضة سرعان ما يقضى عليها بالقوة والعنف مثلما حدث بالسنوات الماضية[2]، لكن قوة الثورة وسعيها الجدي للاستغلال، جعل السلطات الاستعمارية تصطدم بالواقع الجدي وأن الأمور لم تكن مجرد حوادث عابرة وإنما ثورة نابعة من عمق الشعب وأنها تسعى من خلالها إلى تحرير نفسها من الذل والعبودية في أرضها، وهذا ما دفع بالسلطات الفرنسية إلى فتح باب التفاوض[3].

1 محاولة المراوغة "جس النبض".

كان أول اتصال مباشر مع ممثلي الحكومة الفرنسية وبين ممثلي جبهة التحرير الوطني في بداية 1956 وذلك عند اتصال "أندري ماندوز" (أستاذ الأدب بجامعة الجزائر) بـــ"عبان رمضان" و "بن خدة" ممثلي الجبهة مستطلعا رأيهما في حل الأزمة، ونقل رأيهما المتمثل في تمسك الجبهة بالاستقلال التام كأرضية للتفاوض إلى الجهات الرسمية[4].

---

[1] أحسن بومالي، **إستراتيجية الثورة**، المرجع السابق، ص320.

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص104.

[3] مولود قاسم نايت بلقاسم، المصدر السابق، ص110.

[4] عثمان مسعود: المرجع السابق، ص659.

وبعده اتصل كل من "شارل فيرني"، و "روني ستيب"، و "بيرستيب" بنفس الممثلين السابقين لجبهة التحرير فأكد لهم ما كان قد أبلغاه للأستاذ "أندري" وأضافا لهم بأن جبهة التحرير مستعدة لإرسال وفد(*) للتفاوض مع الحكومة الفرنسية بالشروط التالية[1]:

- أن تطلع جبهة التحرير الوطني مسبقا على أسماء أعضاء الوفد الفرنسي لتتأكد منها إذا كانت لهم الصلاحيات التي تخول لهم إبرام ما قد يتوصلون إليه من اتفاق.
- أن تضن الحكومة الفرنسية أمن أعضاء جبهة التحرير.
- أن تمنح لهم جوازات مرور تمكنهم من الخروج والعودة إلى الجزائر دون التعرض لأي خطر فيما إذا فشلت المفاوضات.

غير أن رئيس الحكومة الفرنسية "غي مولي" رفض العرض لأنه مازال يعتقد باحتمال إرغام الجبهة على تليين موقفها[2]، وكانت تسعى من وراء ذلك لجس النبض والتعرف على مطالبهم من جهة أخرى[3]، إلا أن جبهة التحرير الوطني ضلت متمسكة بمطلبها الأساسي وهو الاعتراف بالسيادة الجزائرية كوحدة لا تتجزأ وكانت جدية في عرضها، وهذا منذ إعلان البيان النوفمبري ونظراً لتباعد وجهات نظر الطرفين توقفت المحاولات الأولى دون التوصل لحل[4].

2 -الاتصالات السرية.

2-1. في القاهرة: جرى لقاء غير مباشر بين فرنسا وجبهة التحرير في 5 مارس 1956 بواسطة الرئيس جمال عبد الناصر باعتباره حسب الفرنسيين مفتاح المشكل الجزائري، إذ اقترح الوزير الفرنسي "كريستيان بينو" على الرئيس المصري القيام بإجراء مفاوضات سرية مع جبهة التحرير

(*) الوفد مشكل من : عبان رمضان وزيغود يوسف ومصطفى بن بولعيد وأربعة آخرين أعضائها خارج الجزائر.

(1) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص320.

(2) عثماني مسعود، المرجع السابق، ص660.

(3) عمار قليل، المصدر السابق، ص186.

(4) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص321.

الوطني، يتم على إثرها تكليف "جورج قورس" مع "غي مولي" بنقل اقتراحات الحكومة الفرنسية إلى القاهرة[1]، والمتمثلة في:

أ -منح استقلالية واسعة في تسيير الشؤون الجزائرية.

ب -اطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

ج -ضمان حماية عناصر جبهة التحرير الوطني.

د -تنظيم انتخابات حرة.

ه -إجراء مفاوضات مع ممثلي المنتخبين.

وبعد الاطلاع على الاقتراحات المعروضة من طرف الوفد [2] الممثل لجبهة التحرير الوطني، رفضت وذكر محمد خيضر بأن المتحدثين الجزائريين يكونون من الذين عينتهم الجبهة، وأن هذه الأخيرة لن تقبل بإجراء مفاوضات مع فرنسا، إلا بعد أن تتبنى فرنسا فكرة مبدأ إقامة دولة جزائرية[3]، تتمتع بكل مقومات السيادة، أما فيما يخص وقف القتال فيتم إيقافه بعد إعلان فرنسا الرسمي باستقلال الجزائر، ومن ثمة يمكن انتخاب برلمان جزائري من أجل تشكيل حكومة مؤهلة لإجراء مفاوضات حول الاتفاقيات الفرنسية الجزائرية في المستقبل، ولذا لن يتم ذلك إلا بعد موافقة قادة الثورة بالداخل واشتراط على فرنسا ضمان سلامة أعضاء الوفد الخارجي الذين سيتنقلون إلى معاقل الثورة بنية استشارتهم[4].

وفي اللقاءين الأخيرين المجريان يومي 20-21 أفريل ويومي 30 أفريل و1 ماي 1956 أبلغ "جوزيف بيغار" و "جورج قورس" مندوب جبهة التحرير "محمد خيضر" بأن رئيس الحكومة الفرنسية "غي مولي" والوالي العام بالجزائر "روبير لاكوست" اتفقا على تقديم جوازي سفر لعضوي الجبهة ولكنهما لا يضمنان أمنهما وسلامتهما، بدعوى أن مصالح الأمن الفرنسية غير مطلعة على

---

(1) Redha Malek: L'Algérie à Evian. Histoire des négociations secrètes 1956-1962, ed, Dahleb, Alger, p22.

(2) الوفد مشكل من : عبان رمضان وزيغود يوسف ومصطفى بن بولعيد وأربعة آخرين أعضائها خارج الجزائر.

(3) عمار ملاح، المرجع السابق، ص195.

(4) Redha Malek, Op-Cit, p23.

هذه الاتصالات، فأدركت الجبهة أن هذه الاتصالات ليس الغرض منها إلا تمضية الوقت، وأن الفرنسيين يهدفون من وراء ذلك إلى تمييع الموقف أكثر من أي شيء آخر، فتوقفت المفاوضات دون جدوى وبقيت لمدة من الزمن[1].

2-2. في بلغراد:

تم هذا اللقاء يوم 25 جويلية 1956 عن طريق "جوزيف بروز تيتو" رئيس يوغسلافيا، تجدد اللقاء مرة أخرى من محمد يزيد وأحمد فرنسيس عن جبهة التحرير الوطني، وبير كوملن، وبير هيربوت عن الجانب الفرنسي، وقد أظهر المندوبان الفرنسيان تعلقهما بمثلث "غي مولي"[*]، لكن وفد الجبهة أكد له بأنه لا يمكن إيقاف القتال إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق سياسي يشمل جميع الجوانب الأخرى للمشكل[2]، واقترح تخطي مرحلة الاتصالات السرية بين الطرفين، والتوصل إلى مرحلة المحادثات الرسمية العلنية، غير أن مندوبي فرنسا أعلنا بأن حكومتهما لا تستطيع التفاوض، إلا مع النواب المنتخبين وفق مثلثهم، فتوقفت المحادثات مرة أخرى[3].

2-3. في روما:

جرت هذا اللقاء بمدينة روما من 1-5 سبتمبر 1956 وقد مثل الوفد الجزائري محمد خيضر، محمد يزيد وعبد الرحمان كيوان، أما من الجانب الفرنسي "بير كومان" و"بير هيربوت"، وقد اقترح الوفد الفرنسي على الوفد الجزائري على حصول الجزائر على استقلالها الداخلي وأن تصبح لها حكومة ومجلس نيابي لتسيير الشؤون الجزائرية[4]، لكن وفد جبهة التحرير الوطني رد بأن أي قانون يتعلق بالجزائر ينبغي أن يكون عن طريق مفاوضات بين جبهة التحرير وفرنسا، وطالب الوفد الجزائري بتقديم ضمانات سياسية للجزائريين مقابل قبولهم وقف إطلاق النار واقترحوا إنشاء حكومة

---

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص321.

[*] مثلث غي مولي المتمثل في: حق الشعب الجزائري في تسيير شؤونه بنفسه، دون ذكر صريح لفكرة الاستقلال.

[2] عمار ملاح، المرجع السابق، ص196.

[3] عثماني مسعود، المرجع السابق، ص660.

[4] المرجع نفسه، ص660.

انتقالية بالجزائر، تكون مشرفة على تسيير البلاد وتنظيم الانتخابات الخاصة بتقرير مصيرها، وافترق الوفدان للتشاور مع المسؤولين في كل بلد[1].

2-4. لقاء بلغراد الثاني:

مثل هذا اللقاء الأمين دباغين وشارك فيه محمد خيضر والوفد الفرنسي بقيادة "بيي بير هيربوت" وذلك في 22 سبتمبر 1956 ببلغراد، وتأكد الوفد الجزائري من أن هذه المفاوضات شبه الرسمية لا جدوى منها، لأن حكومة "غي مولي" بقيت مصممة على انتهاج سياسة القمع واستعمال العنف ضد الثورة الجزائرية، ولذلك حاول الوفد الجزائري وضع الوفد الفرنسي أمام الأمر الواقع، فاقترح عليه إجراء مفاوضات رسمية تشارك فيها كل من المغرب وتونس أواخر شهر أكتوبر بمدينة تونس قصد التفاوض بشأن الاستقلال الكامل للجزائر والوصول إلى تسوية سياسية شاملة للقضية الجزائرية قبل وقف إطلاق النار[2].

غير أن محمد خيضر مفاوض الجبهة اختطف مع رفاقه في حادثة القرصنة الجوية يوم 22 أكتوبر 1956، فتوقفت بسبب ذلك، تلك الاتصالات الشبه الرسمية، خاصة وأن "غي مولي" بارك ذلك الاختطاف مما يدل على تواطؤ الحكومة الفرنسية مع جيش الاحتلال في تلك العملية[3].

كما كانت هناك محاولات أخرى للتفاوض إلا أنها فشلت، ومن هنا نستنتج أن فرنسا لم تكن لها نية صادقة في التفاوض الجدي والنظر في حقيقة مطالب الشعب الجزائري، وإنما كانت تسعى من وراء ذلك لجس نبض الثورة التي امتد لهيبها إلى كامل التراب الوطني، و لم يكن هدفها سوى المكر والخداع والمماطلة[4].

---

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص424.

[2] جون غليسي، **ثورة الجزائر**، تر: عبد الرحمان صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1966، ص172، 173.

[3] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص323.

[4] عثماني مسعود، المرجع السابق، ص661.

ثالثاً: التسوية السياسية لمسألتي تونس والمغرب.

1 -التسوية الفرنسية للمسألة التونسية.

تشكل تونس وضع خاص للجزائر وثورتها التحريرية هذا لكون تونس من المناطق الأساسية التي كانت تأوي الجزائريين الفارين من المتابعة الفرنسية، إضافة إلى التموين المادي والمعنوي لجبهة التحرير[1]، في حين أن تونس كانت تعاني هي الأخرى من الاضطهاد الفرنسي لأراضيها لذلك نظم التونسيون أنفسهم للكفاح ضد الفرنسيين بمساعدة الجزائريين للكفاح في تونس، وبلغت المقاومة التونسية أوجها بالمقابل هزيمة فرنسا في "معركة ديان بيان فو" في 7 ماي 1954م، أتاح للدولة المستعمرة فكرة التحرر، تواصلت المقاومة التونسية المسلحة وتعتبر معركة عرباطة من أهم المعارك التي جرت بين التونسيون والجيش الفرنسي [2]، أمام اشتداد لهيب الثورة الجزائرية قررت السلطات الفرنسية معالجة المسألة التونسية، والتي تستدعي قرارات عاجلة تسعى من خلال للاعتراف بالاستقلال الداخلي، وقد وضح "منديس فرانس" مشروعه أمام مجلس الوزراء، والذي اقتصر على ذكر قرارات الحكومة الفرنسية بأن تعطي نفسا جديداً للعلاقات التونسية الفرنسية دون أن يفصح عن محتوى المشروع لتجنب رد فعل الجالية الفرنسية بتونس ومناصريها بالجزائر وفرنسا[3].

ونظراً لتجاوب الشعب التونسي مع الثورة الجزائرية ابتداءا من 1954م، وفضح أعمال فرنسا إعلامياَ ومن خلال الأعمال المسرحية التي تدرس واقع الشعب الجزائري ومعاناته، فتح باب التجاوب مع كفاح الشعب الجزائري والوقوف إلى جانبه ضد الاستعمار الفرنسي.

إن الضغط المتواصل من طرف الثورة الجزائري جعل السلطات الفرنسية تقوم بمفاوضات مع تونس، تخضع من خلالها لخيارين هما[4]:

---

[1] الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص166، 167.

[2] مريم صغير: **مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954–1962م**، ط2، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012، ص 130، 131.

[3] خليفة الشاطر: **تونس عبر التاريخ – الحركة الوطنية ودولة الاستقلال**–، ج3، تونس، 2005 ، ص168، 169.

[4] محمود شاكر: التاريخ الإسلامي – التاريخ المعاصر بلاد المغرب–، المكتب الإسلامي، ط2، بيروت، 1996، ص167، 169.

-رفض الشروط الفرنسية، والمفاوضات.

-القضاء على المقاومة وإعطاء الثقة للحكومة الفرنسية، والتصديق لكل ما يصدر عنها.

فاختارت الحكومة التونسية الخيار الثاني، ودعت المقاومة إلى وقف القتال ووضع السلاح، وفي المقابل تعهدت فرنسا بإعطاء رجال المقاومة الآمان، وانتهى التفاوض بالتفاهم وحصلت تونس على السيادة الداخلية، وإقامة علاقات اقتصادية بين الدولتين، وقام الحبيب بورقيبة بتشكيل وزارة تونسية مستقلة فتحت المجال للجزائريين لخوض غمار الحرب ضد فرنسا والمضي قدماً من أجل رفع القضية الجزائرية[1].

2 -التسوية الفرنسية للمسألة المغربية.

كان المغرب الأقصى من دول المغرب العربي التي وصلها صدى الثورة الجزائرية التي اندلعت سنة 1954م، وبحكم قرب المسافة بينها واشتراكهما في اللغة والعادات والتقاليد تضامن المغاربة حكومة وشعباً مع الشعب الجزائري، خاصة عند مطالبة ممثل المغرب الأقصى لدى هيئة الأمم المتحدة عام 1955م السيد "بلافريج" بوضع حد للمجازر المرتكبة في حق الجزائريين، ووقف إراقة دمائهم حكومة وشعباً لموقف فرنسا باعتبارها الجزائر جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي[2].

وقامت فرنسا بالتفاوض مع المغرب من منطلق القوة [3]، واستمرت هذه المفاوضات بين الطرفين، وأما ضغط الحركة الوطنية المغربية وضغط الثورة الجزائرية على السلطة الاستعمارية أدى بالإدارة الفرنسية إلى إصدار بيان "وثيقة الاستقلال" في 2 مارس 1956م، الذي أعلن فيه إلغاء الحماية واستقلال المغرب ووحدة أراضيه[4].

قامت فرنا بسياسة جديدة مما أرغم المغاربة على تقبل أمرين اثنين: إما الدخول في نطاق التعاون مع فرنسا والالتزام به، وإما مساندة ودعم الثورة الجزائرية، واختار المغاربة الأمر الثاني بزعامة الملك

---

[1] مريم صغير: المرجع السابق، ص151.

[2] نفسه، ص155.

[3] الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص167.

[4] محمود شاكر: المرجع السابق، ص390.

محمد الخامس، بذلك حاول المغاربة حل القضية الجزائرية بالطرق السلمية حتى تتجنب المشاكل مع بعض الدول الأوروبية من بينها فرنسا مدعمة من قبل الحلف الأطلسي[1].

ومع ذلك استبشرت جبهة التحرير الوطني خيراً باستقلال المغرب الأقصى، وذلك من خلال فتح جبهة ثانية لدعم الثورة الجزائرية وكسب حليف لها للدفاع عن قضيتها ودعم ثورتها مادياً ومعنوياً، لذلك سعت السلطات الفرنسية للوقوف بقوة ضد القضية الجزائرية حتى لا تتمكن من كسب الصف المغربي[2].

[1] مريم صغير: المرجع السابق، ص156.

[2] أحمد شلبي: **موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية**، مكتبة النهضة المصرية، ط7، 1984م، ص187.

رابعاً: الدبلوماسية السياسية الفرنسية لفصل الصحراء.

1 مساعي ديغول لفصل الصحراء.

كان الاستعمار الفرنسي يعتبر الصحراء ملكاً له، وبوسائله الاغرائية حاول أن يفرض وصايته على مجموع البلاد الإفريقية المجاورة، وقد احتاط الاستعمار لإمكانية فشل مشروعه الاستعماري الجديد بطرح البديل والتركيز على الهيمنة الاقتصادية في منطقة الصحراء الكبرى، ويجعل مفهوم السيادة ومفهوم ملكية التروات مفهوماً غامضاً بحيث يفتح كل أبواب المناورة الاستعمارية ويترك كل احتمالات المراوغة الواردة ومنها طرح نظرية احتياطية باعتبار الصحراء أرضاً لا تخضع لسياسة معينة أو تراباً بمثابة بحر داخلي تلتقي وتشترك فيه جميع الدول المجاورة للصحراء والمتاخمة لها[1].

وبدأت الدبلوماسية الفرنسية ترسل إلى عواصم العالم العديد من المذكرات، المرفقة بالخرائط تدعو فيها إلى اعتبار الصحراء منفصلة عن الجزائر، ولقد كان تركيزها منصبا على دول الغرب من أجل الاهتمام بهذه المسألة باعتبارها مسألة ذات أبعاد أوروبية إستراتيجية[2].

لقد كان الهدف من هذه الإستراتيجية الفرنسية هو: تمزيق وحدة الشعب الجزائري الذي يجسد الوحدة الحقيقية للثورة التحريرية والسعي إلى الحط من مبدأ شموليتها لاستغلال إمكانات الصحراء الطبيعية، ونهب خيراتها، واستتراف جميع ثرواتها خاصة منذ اكتشاف البترول، والغاز عام 1956م، فسارعت إلى ضرب حصار للمنطقة وذلك بإصدار قوانين تفصلها إدارياً عن بقية جهات الوطن، إذ صدر في 7 أوت 1957م قرار خاص بالتنظيم الإداري للمناطق الجنوبية التي تندرج تحت إشراف المنطقة المشتركة للمناطق الصحراوية، وقد خصصت لها ميزانية خاصة منذ 1958م بمبلغ قدره 10.487 مليون فرنك، وارتفع العدد في السنة الموالية إلى 24.655 مليون فرنك، أما عن مصادر التموين في وزارة الصحراء فقد تكلفت الميزانية الفرنسية بصفة أساسية في سنتي 1958-1959م، حيث بلغ الغلاف المالي المخصص للصحراء 16.437 مليون فرنك[3]، وأعلن الجنرال ديغول عن خطته التي

---

[1] لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص 258.

[2] نفسه، ص 255.

[3] سلسلة الملتقيات فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، دراسات الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، (د. ت)، ص48، 50.

سيطبقها في الصحراء فكانت أولى خطواته بحاسي مسعود، حاسي الرمل، تقرت، وبذلك أعلن عن قانون البترول في سنة 1958م، والتي تضمنت بنوده ما يلي[1]:

1 -منح امتيازات لمدة خمسين سنة تتحصل خلالها الشركات البترولية على تخفيض هام للضرائب.

2 -ترك الحرية للشركات البترولية في أن تتنافس مع دول فرنسية حول تحديد حقوق الجانبين.

3 -باستطاعة هذه الشركات أن تتولى نقل البترول إلى المكان الذي تريده بواسطة الأنابيب.

4 -إعطاء الشركات المشغلة نصف الأرباح، أي أكثر من نسبة الأرباح التي تقام على أساس اتفاقيات البترول.

5 -الرجوع إلى مجلس الدولة (أعلى منظمة قضائية) إذا حدث خلاف بين الشركات والسلطات العامة لفض النزاع.

وأمام هذه الامتيازات اللا مشروطة في الاستثمار فتحت أبواب الصحراء للشركات الغربية (أمريكية، إنجليزية، إيطالية، هولندية) الراغبة في المساهمة بأموالها وعمالها في البحث عن البترول والغاز الطبيعي، وإعفاء الشركات من الضرائب وإعطائها رخص لاستخراج البترول في مدة ثلاثين سنة، يتعهد لها بأن الأرباح ستبقى على شكل 50% طيلة 25 سنة، هذا مع العلم بأن أرباح البترول في الدول الأخرى ضلت تتجاوز 75%.[2]

ورغم كل المساعي الفرنسية لفصل الصحراء عن التراب الجزائري إلا أنها لم تتمكن في الأخير من ذلك بفضل قوة الثوار وإستراتيجية جبهة التحرير الدبلوماسية للحفاظ على كيانها وسيادتها الترابية في كامل الوطن[3].

---

[1] لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص 258.

[2] سلسلة الملتقيات فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية: المرجع السابق، ص57.

[3] بلغيث محمد الأمين: فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال، مجلة المصادر المركز الوطني للدراسات، والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد الرابع، الأبيار، 1421هـ/2001م، ص 63.

2 -الدبلوماسية الجزائرية ورد الفعل عن سياسة فصل الصحراء.

واجهت الثورة الجزائرية المناورات الفرنسية الرامية لفصل الصحراء الجزائرية بتصعيد العمل المسلح وتجنيد الرأي العام الداخلي، ثم تصعيده على المستوى العالمي[1]، وقد اعتمدت جبهة التحرير على الصعيد الداخلي تعزيز العمل الثوري في المناطق الصحراوية بعدد من إطارات جيش التحرير، ووضع حد للمزاعم الفرنسية القائلة بأن هناك أراضي ومناطق لم تستطع يد جيش التحرير أن تصلها، وبدأت فرق جيش التحرير في التوغل بين سلسلتي الأطلس الصحراوي وجبال لقصور ونواحي الأغواط وغرداية والقليعة[2].

حيث شن خلالها جيش التحرير الوطني هجمات على حاملات البترول وتمكن من تدمير اثنين منها، مما دفع بالقيادة العسكرية الفرنسية إلى إرسال الجنود المظليين وحدثت عدة اشتباكات أجبرت السلطات الفرنسية إلى الاعتراف بأهمية تلك الاشتباكات والخسائر المادية والبشرية التي ألحقت بها[3].

كما قامت وحدات جيش التحرير المتمركزة بتوجيه ضرباتها العسكرية ضد المصالح الإستراتيجية خاصة تصعيد الهجمات ضد أنبوب النفط الذي ينقل البترول من حاسي مسعود إلى ميناء سكيكدة، مما دفع بالحكومة الفرنسية إلى تغيير نقله عبر الأراضي التونسية[4].

أما على الصعيد الدبلوماسي الدولي فرغم مساعي فرنسا الترويجية والتظليلية التي اعتمدتها السلطات الفرنسية بأحقيتها في الصحراء الجزائرية، محاولة إقناع الدول الإفريقية والعربية والعالمية، إلا أن مساعيها اصطدمت بحملة دبلوماسية واسعة النطاق من جانب الحكومة المؤقتة لإفساد وعلقة كل الإجراءات الفرنسية القاضية بفصل الصحراء عن التراب الوطني، واستطاعت جبهة التحرير إقناع الرأي العام بشرعية وعدالة المطلب الجزائري، وكان موقفها واضحاً وهو لا لإيقاف ولا للاستقلال

---

[1] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 332.

[2] سلسلة الملتقيات فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية: المرجع السابق، ص271.

[3] لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص 258، 259.

[4] لحسن سلسلة الملتقيات فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية: المرجع السابق، ص271.

دون اعتراف فرنسا بالوحدة الوطنية للجزائر شمالها وجنوبها وحدة لا تتجزأ، وقد بقيت متمسكة بهذا الموقف أثناء مفاوضات ايفيان التي كللت بالنجاح[1].

نستنتج في الأخير أن فرنسا لجأت إلى الحرب الدبلوماسية، وحاولت من خلالها بكل ما تملك من عتاد وعدة أن تفصل الصحراء عن الشمال، خاصة بعد اكتشاف مواردها الطبيعية، وفي مقابل ذلك سعت إلى التسوية السياسية لمسألتي تونس والمغرب من أجل التفرغ للثورة، إلا أن بقوتها وصمود شعبها في وجه كل تلك الخطط والاستراتيجيات أن تتمكن من اسقاط العديد من الحكومات من سنة 1654-1958، وبذلك اسقطت الجمهورية الفرنسية الرابعة التي جاءت على إثرها الجمهورية الفرنسية الخامسة، والتي تمكنت الثورة من الوقوف في وجها رغم كل المعاناة التي عرفتها خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى هذا تمكن الثورة من إجبار السلطة الفرنسية بالاعتراف بقوتها وبجبهة التحرير الوطنية.

لجوء فرنسا إلى طاولت المفاوضات بعد الخسائر التي تكبدتها في الأرواح والعتاد لترغم في الأخير على الاعتراف باستقلال الجزائر، بما فيها الصحراء كوحدة لا تتجزأ.

خلاصة:

ما يمكن حوصلته من خلال الحرب الدبلوماسية بين الجزائر وفرنسا هو أنه رغم جميع المساعي التي اعتمدتها فرنسا من أجل الحفاظ على فكرة الجزائر فرنسية، حيث أقدمت على منح الاستقلال للبلدين الشقيقين تونس والمغرب من أجل التفرغ للثورة الجزائرية، إلا أن مساعيها باءت بالفشل وأصبحت الثورة تعتمد على الدعم المادي والمعنوي من طرف الدول المستقلة، وأصبحت تناشد بقضيتها في المحافل الدولية دبلوماسياً وتفضح جرائمها، إضافة إلى ذلك رغم العراقيل التي تذرعت بها فرنسا للتفاوض مع جبهة التحرير إلا أن هذا الأخير تمسك بمطلبه الأساسي والمتمثل في الاستقلال الكامل للتراب الجزائري دون المماطلة وإضاعة الوقت، ورغم مساعيها في ذلك إلا أنها فشلت وتمسكت فكرة الصحراء الجزائرية واعتبرتها ملكاً لها، لكن سياسة فرنسا لم تنجح بفضل وقوة جبهة التحرير الوطني التي كافحت عن وحدة التراب الجزائري كوحدة لا تتجزأ.

[1] لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص 260.

خاتمة

من خلال دراستي لموضوع أساليب الاستعمار الفرنسي للقضاء على الثورة الجزائرية وذلك في الفترة الممتدة من 1954 إلى 1959 توصلت إلى بعض الاستنتاجات أهمها:

إن الأمر الذي لا يختلف فيه اثنان هو كون ثورة أول نوفمبر 1954 شكلت منعطفاً تاريخياً حاسماً في مسار الحركة الوطنية الجزائرية ومخرجا للمأزق التي آلت إليه الوضعية السياسية، بحيث وضعت الجميع أمام أمر الواقع بعدما اقتنعوا بأن ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة.

وبذلك أغلق باب المناورة السياسية وفتحت أبواب التضحية والبطولات، وكان تفجير الثورة إيذانا لبداية معركة التحرر والإعتاق من بوتقة الظلم والاستعباد، ولكن فرنسا لم تتقبل فكرة إعلان هذه الثورة وراحت تفكر في خطة للقضاء عليها وإجهاضها في المهد.

وقامت بعد إجراءات قمعية وتعزيز إمكانياتها الحربية مستعينة بمساعدة الحلف الأطلسي ونفذت عمليات تمشيطية شملت مناطق اندلاع الثورة وفرضت الحصار على منطقة الأوراس.

كما حولت معاقل الثورة إلى مناطق محرمة وأنشأت عدداً كبيراً من المحتشدات والسجون والمعتقلات لإخماد نار الثورة، إلا أن إرادة الثوار كانت أقوى من ذلك فأحبطت كل محاولات العدو وهذا ما دفع به لتغيير إستراتيجية وقامت بسن قانون قمعي إجرامي خطير تمثل في قانون "حالة الطوارئ" فتم حضر التجوال على الأشخاص والمجتمعات العامة وكثرت التفتيشات والمداهمات فادخل البلاد في حالة حصار عام.

وأمام هذه الوضعية السيئة كان لزاماً على ثورة أول نوفمبر أن تثبت وجودها وتعلن شموليتها وتكسر الحصار المفروض عليها، فجاءت هجومات 20 أوت 1955 التاريخية التي فكت الحصار المضروب على منطقتي القبائل والأوراس.

وبهذا الانتصار الكبير قامت القوات الفرنسية بمجازر انتقامية رهيبة اتسمت بالهمجية والوحشية راح ضحيتها الآلاف من الشعب الجزائري، كما كثفت قوات العدو من عمليات الاعتقال الجماعي والسلب والنهب وأصبحت الحالة السائدة في الجزائر يسودها الإرهاب وتواصلت الإمدادات العسكرية مع مطلع 1956، وأمام هذا التصعيد الخطير لم تقف جبهة التحرير الوطني مكتوفة الأيدي

بل أصبح شغلها الشاغل بعد الانتصارات التي حققتها عقب هجومات 20 أوت 1956 التركيز على تنظيم الثورة وهيكلتها، فقامت بعد مؤتمر الصومام الذي أعطى دفعا جديدا للثورة التحريرية فأصبحت أكثر تنظيماً.

وللوقوف أمام المساعدات والدعم الخارجي للثورة قامت السلطات الفرنسية بإنشاء الأسلاك الشائكة والمكهربة بهدف منع دخول الإمدادات للثوار، وفي سبيل تطبيق اليد الحديدية على الثورة قامت الحكومة الفرنسية في مطلع 1957 بتفويض كافة الصلاحيات العسكرية والمدنية للجنرال "ماسو"، في إطار ما يعرف بمعركة الجزائر، والذي أعطى إشارة الضوء الأخضر بفرقته العاشرة للمضليين للقضاء على عناصر جبهة التحرير في العاصمة، وبذلك صارت المدينة ميدانا لتجاوزات المضليين وأفعالهم الهمجية ما كلف الثورة خسائر فادحة.

ومع صعوبة احتواء الثورة والقضاء عليها التجأت الحكومة الفرنسية إلى البحث عن إرساء قواعد جديدة وهي ما أطلق عليها بسياسة الإصلاحات، ومن أبرزها مشروع "سوستيل الإدماجي" الرامي إلى دمج المجتمع الجزائري وطمس الشخصية الجزائرية العربية الإسلامية.

إن سياسة فرنسا الإجرامية وما ارتكبته من مجازر واضحة للعيان، حيث طورت من أساليبها العسكرية والسياسية مع كل مرحلة من مراحل الثورة التحريرية، بحيث جربت جميع وسائل التعذيب بالإضافة إلى ذلك تمكنت الثورة من إجبار السلطات الفرنسية بالاعتراف بقواتها، وبجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد لها، أجبرت من ورائها فرنسا إلى طاولة المفاوضات بفضل حنكة قادتها المفاوضين وبعد الخسائر التي تكبدتها في الخسائر والعتاد لترغم في الأخير على الاعتراف باستقلال الجزائر بما فيها الصحراء كوحدة لا تتجزأ، رغم أن فرنسا لم تفكر يوماً في التخلي عن لؤلؤة مستعمراتها.

الملاحق

الملحق رقم (01)

الإمكانيات المادية والبشرية للثورة 1954–1956.

وضعت هذا الجدول بناء على المعلومات الواردة في محضر جلسات المؤتمر.

المنظمة	عدد المجاهدين في أول نوفمبر 1954	عدد المجاهدين في سنة 1956	السياسيين	المناضلين داخل جبهة التحرير	السلاح	المالية	معنويات الشعب والمجاهد
المنطقة الأولى لم تحضر المؤتمر لتعذر وصولها إليه.							
الثانية. قرأ التقرير زيغود يوسف	100	5000			13 بندقية حربية و 3750 بندقية صيد	203 500 000 فرنك فرنسي	مفرحة جدا
الثالثة. تقرير شفوي قدمه كريم بلقاسم.	450	3100	7420	87044	404 بنادق حربية. 106 رشاش 8 بنادق رشاشة. 4 بنادق رشاشة 24/69. 4425 بندقية صيد	بالصندوق 445 مليون معدل المداخيل الشهرية 110 ملايين.	قوية
الرابعة. قرأ التقرير أوعمران	50	1000	2000	40000	5 بنادق رشاش. بندقية واحدة بار200 بندقية حربية. 80 رشاشة 300 مسدس. 1500 بندقية صيد.	200 مليون	
الخامسة. تقرير شفوي قدمه ابن مهيدي	60	في أول أكتوبر 1955 500	500		في أول ماي 1956 : 50 بندقية رشاش. 165 رشاشة 1400 بندقية حربية 100 مسدس 1000 بندقية صيد.	في أول ماي 1956 : 35 مليون	قوية جدا
السادسة. تكونت السادسة. تكونت حديثا تقرير شفوي قدمه أو عمران عوض قائدها سي الشريف		60	100	5000	100 بندقية حربية. رشاشة واحدة 10 رشاشات. 50 مسدس. 100 بندقية صيد	10 ملايين أعطيت للمنطقة الرابعة	

المرجع: لحسن زغيدي: المرجع السابق، ص137.

الملحق رقم (02): صور لبعض أسلحة جيش التحرير الوطني الجزائري

بنادق صيد استعملت في بداية حرب التحرير

نموذج من بنادق صيد استعملت في بداية الثورة الجزائرية

مدافع رشاش إنجليزي "براون 1937

1 م ك رشاش بارم 1918.

مدفع رشاش "ابروبينغ" M 1107

قاذف صاروخي M 20 فرنسي

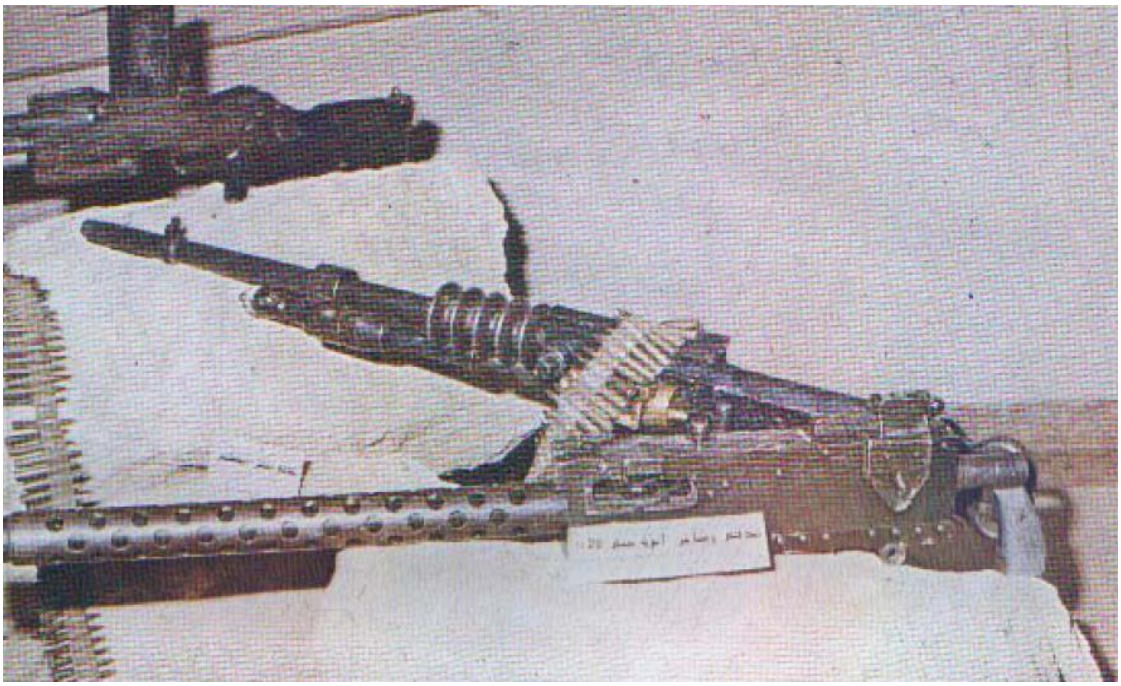

مدفع رشاش "برونينغ" 30 [V]

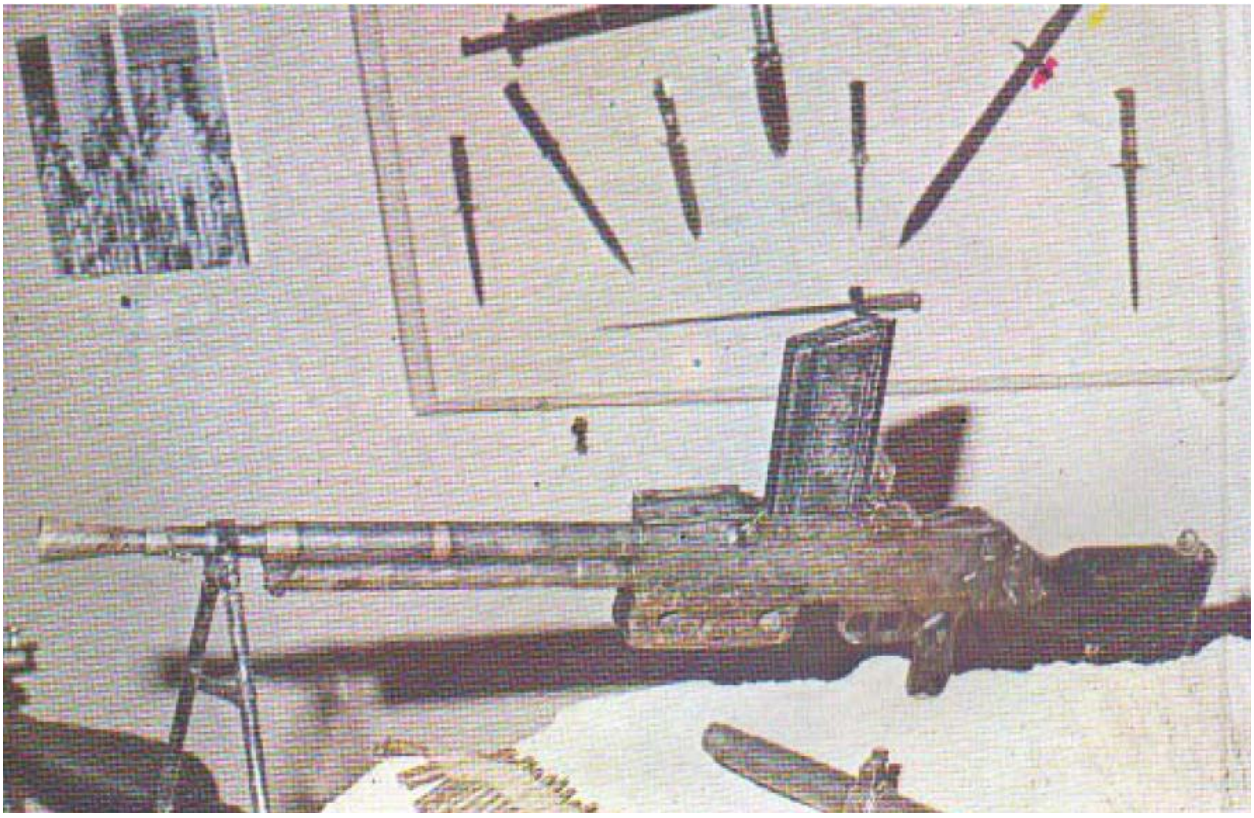

أسلحة بيضاء ومدفع رشاش

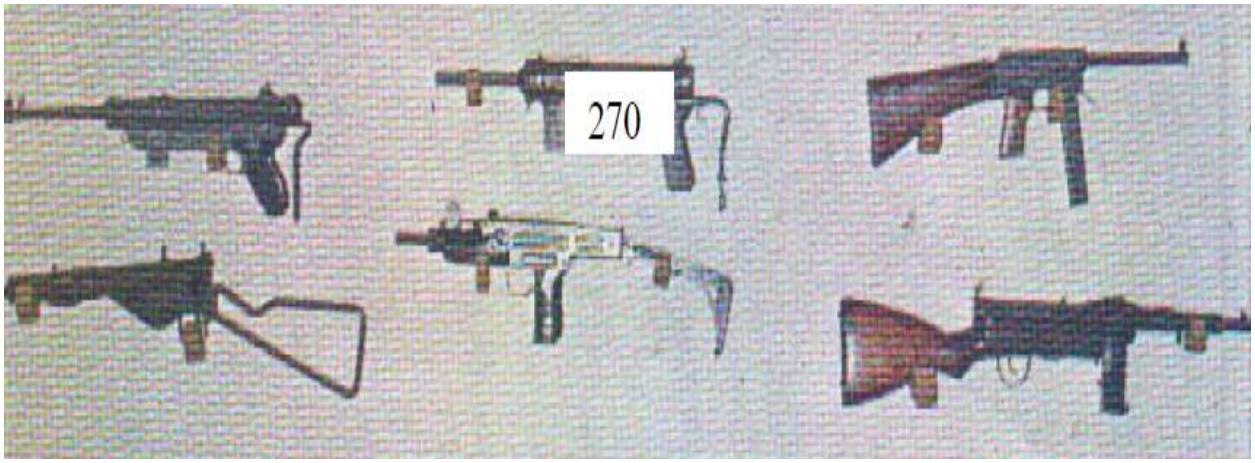

مسدسات غنمها جيش التحرير الوطني ما بين 1956- 1958.

الملحق رقم (03)

بنود قانون حالة الطوارىء : 03 أفريل 1955.

1 - إنشاء المحتشدات التي اختارت السلطات الفرنسية أن تقيمها في المناطق النائية ليصعب الإتصال بالمجبرين على الإقامة فيها.

2 - إعطاء صلاحيات للسلطات الفرنسية بحيث يحق لرجال الأمن نفي وفرض الإقامة الجبرية على الجزائريين، ومحاكمتهم من قبل المحاكم العسكرية.

3 - السماح للشرطة باعتقال أي شخص في أي وقت بدون الحصول على موافقة الجهات القضائية.

4 - إنشاء جهاز للشرطة الريفية المتنقلة.

5 - منع تحرك الأشخاص والسيارات إلاّ بعد الحصول على إذنٍ من السلطات المعنية.

المرجع: محمد العربي الزبيري: (الثورة الجزائرية في عامها الأول)، المرجع السابق ، ص 105-106.

الملحق رقم(04)

المعاناة داخل المحتشدات

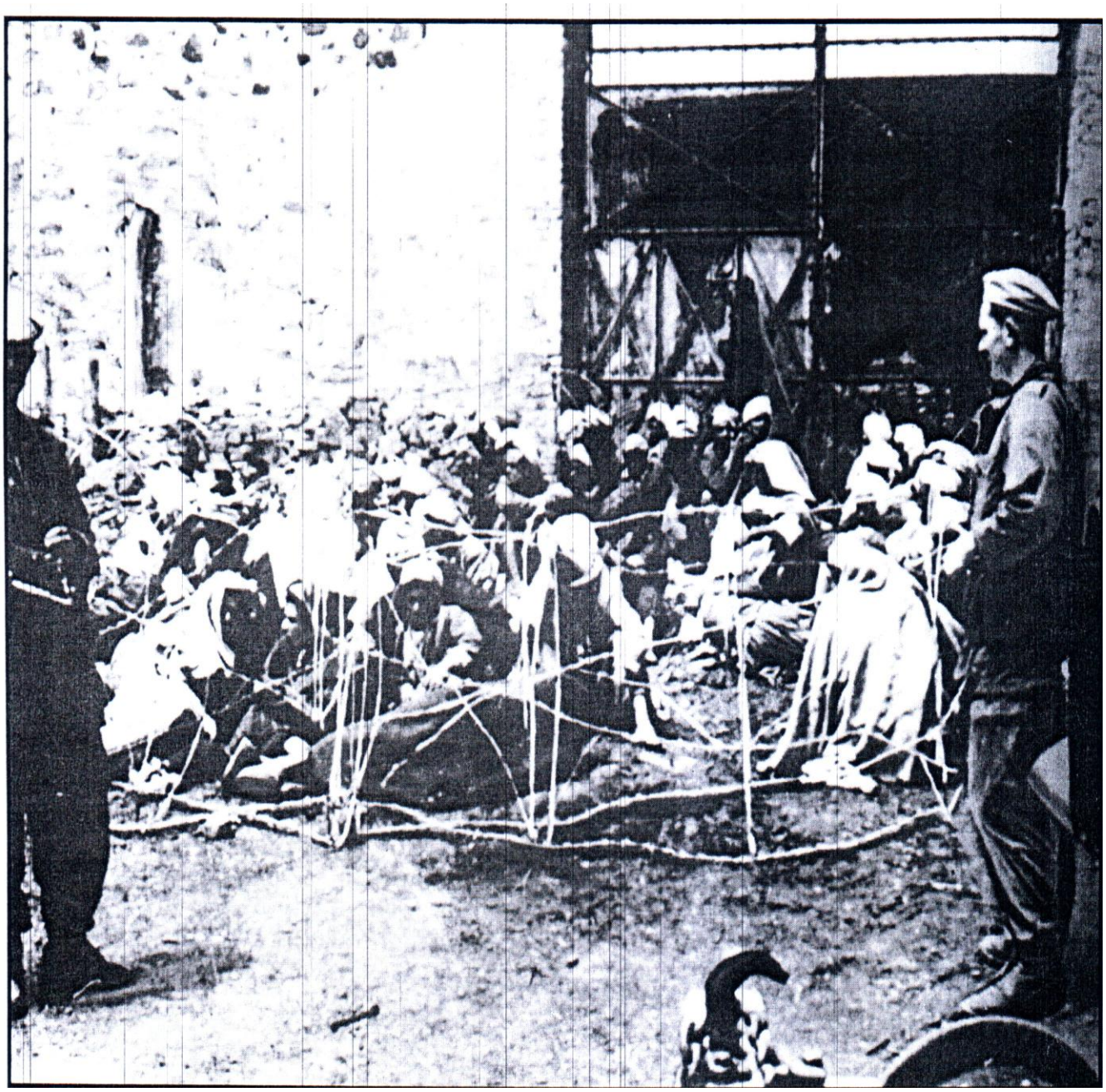

Hamid Bousselhan: Quand la fronce torturait en algerie Ed: anep, Alger, 2000, p84

الملحق رقم(05)

الحياة في المعتقل

Hamid Bousselhan: op cit, p83.

الملحق رقم (06)

الأسلاك الشائكة

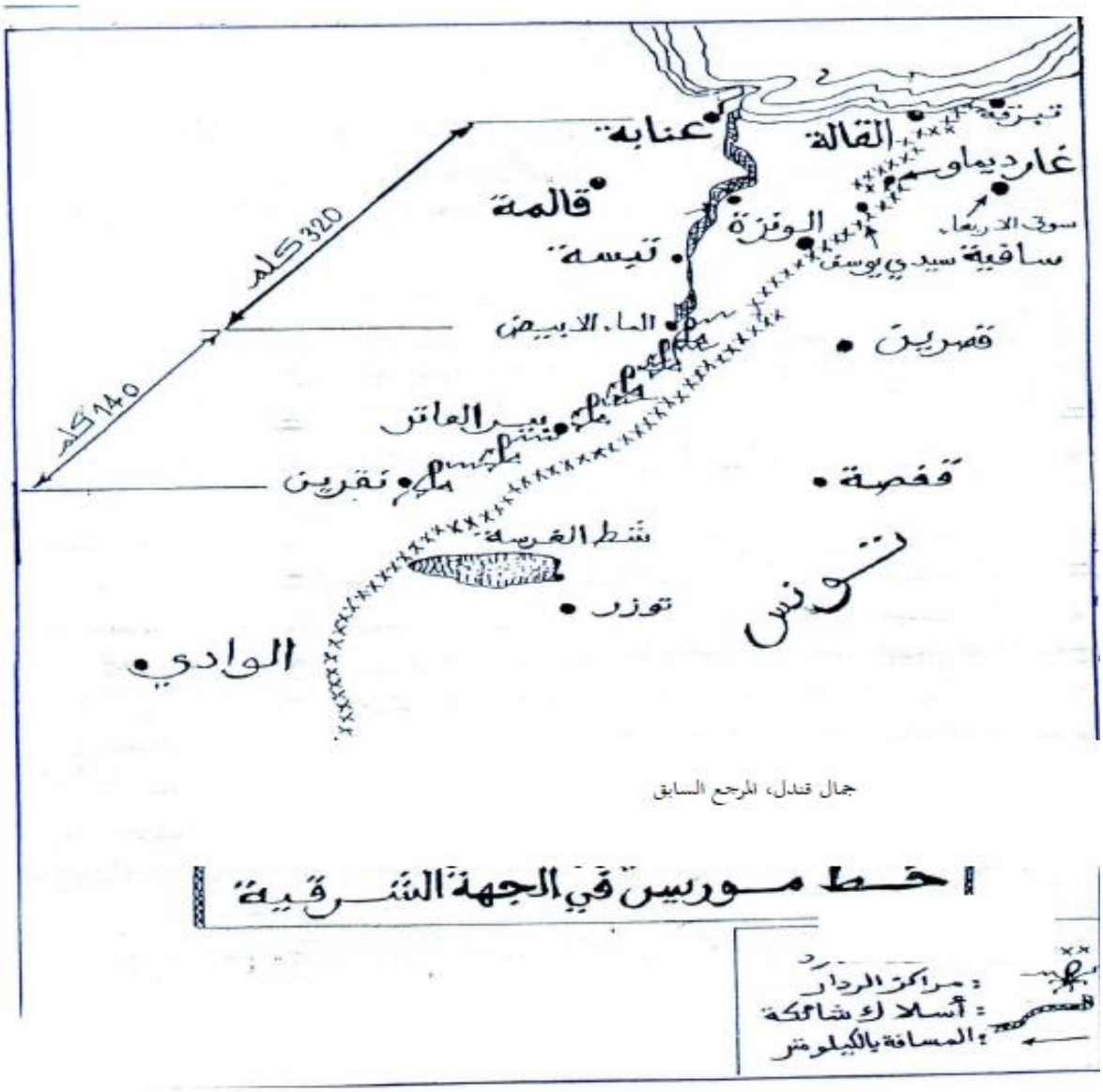

جمال قندل، المرجع السابق

المرجع: جمال قندل: المرجع السابق، ص 74.

الملحق رقم 07)

مشوع سوستال الإدماجي(الإصلاحي) في 23 فيفري 1955..

أطلق سوستال الحاكم العام برنامجا اصلاحيا، لإبعاد الجماهير عن الثورة من عشرة نقاط:

1 - تقسيم اداري جديد لإنشاء عمالات ودوائر أخرى، لتسهيل عملية المراقبة وضبط حركة المواطنين.

2 - تعصير الفلاحة، وذلك عن طريق المكننة، لعل الأسلوب الحديث يلهي الجزائريين ويشدهم الى الأرض، فلا يبتحقون بصفوف جبهة التحرير الوطني.

3 - توسيع الصناعة الخفيفة، قصد خلق الوظائف ومناصب الشغل التي تمتص طوابير العاطلين قبل أن تمتد إليهم يد الثورة الزاحفة.

4 - تحول البلديات المختلطة قصد خلق الانسجام الاداري، ومن أجل الاستجابة لأحد المطالب الأساسية التي تنادي بها جمعية العلماء.

5 - إستقلال الدين الإسلامي عن الادارة الفرنسية، وذلك يكون استجابة لأحد المطالب الأساسية التي تنادي بها جمعية العلماء.

6 - تعليم اللغة العربية في المدارس الحكومية، مع العلم أن هذه النقطة تشكل مطلبا تنادي به كافة التشكيلات الوطنية في الجزائر.

7 - محاربة الأمية لواسطة اللغة الفرنسيى، لعل ذلك يقرب الجزائريين أكثر الى الأمة الفرنسية.

8 - فتح أبواب التكوين المهني للجزائريين حتى يشعر الشباب خاصة بأن هناك مساواة بينهم وبين أبناء المعمرين.

9 - تمكين الفرنسيين المسلمين من الإلتحاق بالوظيف العمومي، حتى لا يبقى ذلك السلك حكرا على المستعمرين، وحتى تحضر الشروط الضرورية لخلق طبقة جديدة تستفيد من الحياة الراغدة التي تمنعها من الانتباه لصيحة الجهاد.

10 - مطالبة الوطن الأم بتكثيف المساعدة للمشايع الإجتماعية التي من شأنها أن تخلق جوا من الإرتياح والرضى لدى أغلبية سكان الجزائر.

المرجع: محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص 110-111.

الملحق رقم (08)

بنود قانون حالة الطوارئ : 03 أفريل 1955.

1 - إنشاء المحتشدات التي اختارت السلطات الفرنسية أن تقيمها في المناطق النائية ليصعب الإتصال بالمجبرين على الإقامة فيها.

2 - إعطاء صلاحيات للسلطات الفرنسية بحيث يحق لرجال الأمن نفي وفرض الإقامة الجبرية على الجزائريين، ومحاكمتهم من قبل المحاكم العسكرية.

3 - السماح للشرطة باعتقال أي شخص في أي وقت بدون الحصول على موافقة الجهات القضائية.

4 - إنشاء جهاز للشرطة الريفية المتنقلة.

5 - منع تحرك الأشخاص والسيارات إلاّ بعد الحصول على إذنٍ من السلطات المعنية.

المرجع: محمد العربي الزبيري: (الثورة الجزائرية في عامها الأول)، المرجع السابق، ص 105-106.

الملحق رقم (09)

قانون الإطار(le loi cadre) لروبير لاكوست: (جوان 1957)

- يمكن حصر الإقتراحات المتعلقة بإنشاء نظام سياسي جديد في المحاور التالية:

1- تقسيم الجزائر إلى عدة أقاليم تتمتع باستقلال ذاتي إداري واسع ويوجد على رأس كل إقليم السلطات التالية:

- مجلس منتخب.
- مجلس حكومة إقليمي يرأسه ممثل للسلطة المركزية(الحكومة الفرنسية) ويوجد على رأس هذه السلطات:
  - برلمان فدرالي إقليمي يتولى مهمة التنسيق في الميادين الإقتصادية والماليةوالإجتماعية.
  - مجلس فدرالي يرأسه ممثل للجمهورية الفرنسية يعتبر رئيساً للسلطة التنفيذية.

أما الجمهورية الفرنسية فإنّها تبقى مسؤولة عن قضايا الأمن والدفاع والدبلوماسية والعدل والتعليم ...الخ.

2- إقامة نظام انتخابي موحد يتضمن حماية حقوق الأقليات.

3- تتولى فرنسا مهمة التوسط بين المسلمين والأوربيين.

Yves COURRIERE: l'heure des colonels, op cit, p 74-7

الملحق رقم (10)

الحكومات الفرنسية أثناء الثورة التحريرية (1954–1959م)

اسم الحكومة	فترة الحكم
منديس فرانس: (19جوان 1954- 05 فيفري 1955م)	7 أشهر ونصف
إدغار فور: (23 فيفري 1955- 23 جانفي 1956م)	11 شهر
غيمولي : (31 جانفي 1956- 21 ماي 1957 م)	16 شهر
موريس بوجاس: 13 جوان 1957- 30 سبتمبر 1957م)	3 أشهر ونصف
فيكس غايار: (5 نوفمبر 1957 – 15 أفريل 1958م)	5 أشهر
بير فيلمين: (12 ماي 1958- 28 ماي 1958م)	16 يوماً
شار ديغول: (1 جوان 1958- 8 جانفي 1959م)	7 أشهر

عاشور شرفي: المرجع السابق، ص514.

قائمة الفهارس

فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
أ	
أحمد الروجي	40
أحمد فرنسيس	77
أندري موريس	52 – 35
ادغارفور	47- 16
ب	
الباشا آغا بوعلام	39
بشير شيحاني	100 – 12
بن خدة	75
بورجيس مونوري	52 -17
ج	
جمال عبد الناصر	76- 34
د	
ديغول	-83-66-63-62-59-58-56-55-54 103
ر	
رابح المقراني	41
رابح بيطاط	12
رمضان بن عبد المالك	12
ز	
زيغود يوسف	12
س	
سويداني بوجمعة	12
سي الحواس	13
سلان	27

سبيلمان	18
ش	
شريف بن السعيدي	40
ع	
عبان رمضان	77 – 75
عبد الحفيظ بوصوف	12
عربي بلمهيدي	28
علي ملاح	41 – 40
عمر أوعمران	12
غ	
غي مولي	19
ف	
فليكس غايار	103 -54 -53 – 19
ك	
كريم بلقاسم	37 – 12
ل	
لحبيب بوقيبة	81 -73- 34
لاكوست	ب – 25- 33 -43-50-52-53-54- 102-77-66-61
م	
محمد خيضر	79-88-77
محمد يزيد	78 -77
مراد ديدوش	12
مصطفى بن بولعيد	12 -09
منديس فرنس	ب -103-80-47-46
ماسو	89-28-27-17

فهرس الأماكن

الأماكن	الصفحة
أ	
الأوراس	06 -11- 12 -18-23-29-60-88
ب	
بسكرة	18-23-60
ت	
تونس	ب-18-33-35-57-70-72-73-79-80-81-86
ج	
الجزائر	14-16-17-18-19-21-27-47-50-51-52-53-54-78-80
خ	
خنشلة	18
س	
ساقية سيدي يوسف	ج-34-44
سطيف	33
سيدي بلعباس	18
ش	
الشمال القسنطيني	12-24-29-60
ص	
الصحراء	84-85-86-89

ف	
فرنسا	-8-18-19-20-31-32-33-34-36 -38-39-43-44-46-49-50-51 -52-53-54-58-59-62-63-64 -66-68—71-72-73-74-77-78 79-80-81-82-85-86-89-102
ق	
القبائل	09-12-24-29-37-42-58-88-
م	
مسيلة	32-37-
مصر	20-34-44-72-76
و	
وهران	09-12-31-47-64

بيبليوغرافيا الموضوع

قائمة المصادر:

القرآن الكريم

1 - أحمد توفيق المدني: **حياة كفاح مع ركب الثورة الجزائري**، ج3، دار البصائر، 2008.

2 - بورقعة لخضر: شاهد على اغتيال الثورة، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2000م.

3 - سعيداني الطاهر: **القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض**، شركة دار الأمة، طبعة 2013، الجزائر.

4 - علي كافي: **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري** 1946-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999.

5 - قليل عمار: **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج1، ط1، دار البعث، دار البعث، الجزائر، 2001.

6 - لخضر الحاج : قبسات من ثورة نوفمبر 1954 كما عايشها، كتبها الطاهر حليس، شركة الشهاب، الجزائر، د ت.

7 - مذكرات ديغول، **مذكرة الأمل** ، تر: سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، باريس، ط1، 1971.

8 - ملاح عمار ، **محطات حاسمة من ثورة أول نوفمبر** 1954، دار الهدى، الجزائر، 2004.

قائمة المراجع العربية والمعربة:

أولا: المراجع العربية:

1 - احدادن زهير: **المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية** 1954-1962، منشورات دحلب، الجزائر، 2012.

2 - بلاح بشير وآخرون: **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

3 - بن حمودة بوعلام: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954، معالمها الأساسية، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2012.

4 - بوحوش عمار: تاريخ الجزائر السياسي منذ البداية ولغاية 1962، ط 1، دار الغرب الإسلامي، 1997م.

5 - بن يوسف بن خدة، **الجزائر عاصمة المقاومة** 1956-1957،تر: مسعود حاج مسعود، وزارة المجاهدين، الجزائر،2005.

6 - بوضربة عمار: **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية** 1958-1960، دار الحكمة، الجزائر، 2012.

7 - بوعزيز يحي : **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين** ، ج 2، **ثورات القرن العشرين**، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.

8 - بومالي أحسن: **إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى** 1954-1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهدين، الجزائر، (د ت).

9 - تقية محمد: **الثورة الجزائرية المصدر المال والرمز**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.

10 حربي محمد: **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، تر: كميل داغر، ط 1، مؤسسة الأبحاث العربية ودار الكلمة للنشر، بيروت، لبنان، 1983.

11 خضير إدريس ، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث** 1830- 1962، ج2، (د. ط)، دار الغرب، 2005.

12 المرائد عز الدين : **الفلاقة**، تر: جمال شعال، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2011.

13 وخيلة عمار ، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني، 1954– 1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

14 زبيري رشيد: **جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة** 1956-1962، ط2، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012.

15 المزبيري محمد العربي ، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.

16 المزبيري محمد العربي: **الثورة الجزائرية في عامها الأول** ، لمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

17 المزبيري محمد العربي: **كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية** 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

18 زغيدي لحسن: **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوني الجزائرية** 1956-1962، د.ط، دار هومة، الجزائر.

19 سعد الله أبو القاسم: **تاريخ الجزائر الثقافي –مرحلة الثورة** 1954-1962 م، دار الغرب الإسلامي ،ط1 ، بيروت ، 2007.

20 سعيدي وهيبة: **الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح** 1954-1962، دار المعرفة للنشر، الجزائر.

21 الشاطر خليفة: **تونس عبر التاريخ – الحركة الوطنية ودولة الاستقلال–** ، ج3، تونس، 2005 .

22 شاكر محمود: التاريخ الإسلامي – التاريخ المعاصر بلاد المغرب–، المكتب الإسلامي، ط 2، بيروت، 1996.

23 شرفي عاشور: **قاموس الثورة الجزائرية** 1954-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

24 شريط لخضر وآخرون: **إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية** ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أو نوفمبر، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

25 شلبي أحمد: **موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية**، مكتبة النهضة المصرية، ط 7، 1984.

26 -صبحي حسان: **النظام التربوي الاستعماري** 1830-1962 ، رياض العلوم للنشر والتوزيع ، ط1 الجزائر، 1426هـ–2005 م.

27 الصديق محمد الصالح ، صفحات من جهاد الجزائر، شركة الشهاب، الجزائر، 1988.

28 صغير مريم: **مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية** 1954-1962م، ط2، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012.

29 طلاس مصطفى والعسلي بسام: **الثورة الجزائرية**، دار الرائد للكتاب، دمشق، 2010.

30 عباس محمد: **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية** 1954-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

31 عزوي محمد الطاهر: **ذكريات المعتقلين** ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.

32 العقاد صلاح: **الجزائر المعاصرة**، مطبعة الرسالة، دون بلد طبع، 1963-1964.

33 غربي الغالي: **فرنسا والثورة الجزائرية** 1954-1958، **دراسة في السياسات والممارسات**، دار هومة، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

34 فركوس صالح: **تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال** ، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2005.

35 قنان جمال: **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.

36 قندل جمال : **خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية** 1957-1962، ط1، دار الضياء، الجزائر،2006.

37 - مسعود عثماني : **الثورة الجزائرية أمام الرهان الصعب**، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2013.

38 ڤايت بلقاسم مولود قاسم: **الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ج1، 1981.

39 ڤايت بلقاسم مولود قاسم: ردود الفعل الأولية على أول نوفمبر داخلياً وخارجياً أو بعض مآثر نوفمبر، الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، ديوان المطبوعات الجامعية، مج1، ج2، الجزائر، 1981.

40 هشماوي مصطفى: جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، د ت.

ثانياً: المراجع المعربة:

41 -انري فافرود شارل: **الثورة الجزائرية**، تر: كابوية عبد الرحمان وسالم محمد، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، منشورات دحلب، الجزائر، 2010.

42 -روبير شارل أجيرون: **تاريخ الجزائر المعاصر** ، تر: عيسى عصفور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

43 -سيمون بير هنري: **ضد التعذيب في الجزائر** ، تر: بهيج شعبان، ط 1، دار العلم للملايين، بيروت، 1957.

44 -غليسي جون ، **ثورة الجزائر**، تر: عبد الرحمان صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1966.

45 -كاهن جون بول وآخرون: **جمهورية ألمانيا الفيدرالية وحرب تحرير الجزائر** 1954-1962، تر:عبد القادر ليفا، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

46- Alistair HQENE: **Histoire de la guerre d'Algérie**, éd, Albin Michel, Paris, 1980.

47- Alistair Allan Horne, **Histoire de la guerre d'Algérie,** Éditions Albine Michel, 1987, Paris.

48- Ben youcef ben khedda: **Abane-Ben M'hidi ,leur apport à la révolution Algérienne**, éd, Dahlab, Alger, 2000.

49- benjamin stora, **Histoire de la guerre d'Algérie(1962-1954)** , Edition La découverte, Paris, Sons date d'éditons.

50- *Droz* Bernard *et* Lever Evelyne*:* Histoire de la guerre d'Algérie 1954-1962 , Paris, seuil , 1982.

51- El moudjahid, Organe central du front de libération national, T1, Imprimé en Yougoslavie, Juin 1962, par Beogradski Grafiéki zavod.

52- El Moudjahid: **Organe central du Front de libération national**, T.1, Edition, Imprimé en yougoslave: juin 1962, par beau gradski zavod.

53- Jacques Duquesne, **L'Algérie ou la guerre des mythes,** l'imprimerie saint augustin a bruge, France, 1958.

54- Marie Chominot, **Les réaction de la presse française**……, le 1er novembre 1954,imprime par la SIA (S.P), 2004.

55- Michel Déon, **L'armée d'Algérie et la pacification,** Librairie Plon, Paris, 1959, p53.

56- Mohamed Harbi: **archives de la révolution Algérienne**, éd, jeune Afrique, Paris, 1981.

57- Mohamed Lebjaoui: **Bataille d'Alger ou bataille d'Algérie**, Ed, Gallimard, Paris, 1972.

58- Mohamed Teguia: **L'Algérie en guerre**, Ed, OPU, Alger, 1982.

59- Ouanassa Siari, **Les réaction Immédiates des autorités, le 1er novembre 1954**, imprime par la SIA (S.P), 2004.

60- Pierre Montagnon : la guerre d'Algérie Genèse et engrenage d'une tragédie, éd, Gérard Watelet, pygmalion, Paris, 1984.

61- Redha Malek: L'Algérie à Evian. Histoire des négociations secrètes 1956-1962, ed, Dahleb, Alger.

62- Slimane Cheikh: **L'Algérie en armes ou le temps des incertitudes**, Ed, ENAL, Alger, 1984.

63- Yves Courrière: **La guerre d'Alger**, **les temps des léopards**, Fayard, Paris, 1988.

64- Yves Courrière: **La guerre d'Alger**, **L'heure des colonels**, Tome 3, elrahma, alger, 1992.

المقالات والدوريات العربية:

65 -مجلة أول نوفمبر: **أضواء على عمليات 20 أوت 1955 بالشمال القسنطيني**، العدد 93-94.

66 -مجلة أول نوفمبر، الصادرة عن وزارة المجاهدين، بمناسبة المؤتمر الخاص لحزب جبهة التحرير الوطني، العدد 63، 1983.

67 -مجلة أول نوفمبر الصادرة عن المنظم ة الوطنية للمجاهدين بمناسبة الذكرى الثانية والخمسون لثورة أول نوفمبر 1954، العدد 169، سنة 2006.

68 -أعمال الملتقى الدولي حول: نشأة وتطوير جيش التحرير الوطني، المنعقدة بفندق الأوراسي 2-4-3، جويلية 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005.

69 -محاضرات الأستاذ مديني بشير أستاذ مقياس الثورة التحريرية، يوم الثلاثاء، 12 أفريل 2011، على الساعة 9:30 - 11:00، جامعة غرداية، عنوان المحاضرة، سياسة الجمهورية الخامسة في مواجهة الثورة.

70 -من معارك ثورة التحرير، المنظمة الوطنية للمجاهدين، منشورات قسم الإعلام والثقافة.

71 -أعمال الملتقى الوطني حول: إستراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة، المنعقدة بولاية البليدة يومي 24-25 أفريل 2005، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

72 -عملية الأمل والبندقية، مجلة أول نوفمبر الصادرة المنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد: 63، 1983، بمناسبة المؤتمر لحزب جبهة التحرير الوطني.

73 -حزب جبهة التحرير الوطني، الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، المنظمة الوطنية للمجاهدين، ج1، مج1، 1984.

74 -المنظمة الوطنية للمجاهدين:التقرير الجهوي لولايات الشرق، الملتقى الوطني الأول لكتابة تاريخ الثورة، الجزائر، 1984.

75 -القضية الجزائرية للمرة الثالثة، المجاهد، العدد 11، 1957.

76 -بلغيث محمد الأمين: فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال، مجلة المصادر المركز الوطني للدراسات، والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد الرابع، الأبيار، 1421هـ/2001م.

77 -المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أو نوفمبر، القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة 1957- 1958، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

78 -المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الدبلوماسية الجزائرية من 1830-1962، ط2، الجزائر، 2007.
79 -سلسلة الملتقيات فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، دراسات الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، (د. ت).

الرسائل الجامعية:

80 -بوقاب عبد العزيز وآخرون: **قضية فصل الصحراء عن الشمال (1958-1962)**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في التاريخ، المركز الجامعي بالوادي، 2009-2010.
81 -طاس براهيم: **السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956-1958**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2008-2009.

فهرس الموضوعات

المحتوى الصفحة

الإهداء

شكر وعرفان

قائمة الاختصارات

المقدمة..... أ. د

الفصل التمهيدي: الإمكانيات المادية والبشرية للثورة الجزائري

أولاً: الإمكانيات البشرية..... 06

ثانياً: الإمكانيات المادية للثورة الجزائري..... 08

ثالثاً: أسلوب جيش التحرير القتالي وأهدافه..... 13

الفصل الثاني: الأساليب العسكرية الفرنسية للقضاء على الثورة الجزائرية

أولاً: تكثيف القوات العسكرية..... 17

ثانياً: الإجراءات العسكرية الميدانية الفرنسية (1954-1959)..... 23

ثالثاً: عزل الثورة داخلياً وخارجياً..... 29

رابعاً: استغلال الحركات المناوئة للثورة..... 37

الخلاصة 45

الفصل الثالث: الإصلاحات الفرنسية كوسيلة للقضاء على الثورة الجزائري

أولاً: الإصلاحات السياسية والإدارية..... 47

ثانياً: الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية..... 61

الخلاصة 68

الفصل الرابع: الحرب الدبلوماسية بين الوفد الجزائري وفرنسا

أولاً: القضية الجزائرية في المؤتمرات الدولية..... 71

ثانياً: المفاوضات السرية بين الإدارة الفرنسية وجبهة التحرير الوطنية..... 76

ثالثاً: التسوية السياسية لمسألتي تونس والمغرب..... 81

رابعاً: الدبلوماسية السياسية الفرنسية لفصل الصحراء..... 84

الخلاصة 87

الخاتمة..... 89

الملاحق..... 91

قائمة المصادر والمراجع..... 107

فهرس المحتويات..... 114.